التوزيع: عـام
E/ESCWA/SD/1992/4
٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربيـة

الأمـم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

1992 -
LIBRARY

اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربيّة: دراسة استطلاعية

92-0165

تقديـــــم

نظرا لأهمية الأسرة كمؤسسة إجتماعية تسهم في تماسك المجتمع وترابط أفراده، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٨٢/٤٤، المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، اعلان سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. وطلبت من الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة القيام بأنشطة متنوعة توجه الأنظار الى واقع الأسرة في المجتمعات المختلفة والصعوبات التي تواجهها كوحدة اجتماعية والتغير الذي طرأ على دورها والاجراءات التي يجب اتخاذها لتكون مؤسسة فاعلة وفعّالة في بناء الانسان.

وبناء عليه، قام برنامج المرأة والتنمية في شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، في الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالاعداد لتنفيذ قرار الجمعية العامة أعلاه. فظهرت أولا الحاجة الملحّة للتعرّف على واقع الأسرة العربية خاصة في ضوء التحولات السريعة التي تجتاح المنطقة. فبدت ضرورة القيام بدراسة استطلاعية تغطي بعض التضاريس الأساسية لهذه المؤسسة الاجتماعية في المجتمع العربي. إلا أن هذا العمل واجه صعوبة تمثلت في غياب المعلومات التفصيلية حول واقع الأسرة العربية. فالمؤشرات محدودة في تعبيرها عن الواقع، والأرقام صمّاء والدراسات الميدانية شحيحة كمّاً ونوعاً. لذلك رأينا من المفيد جعل دراسة واقع المرأة العربية المدخل الى التعرّف على واقع الأسرة العربية، نظراً للدور المحوري الذي تقوم به المرأة العربية في إطار أسرتها ولما تحظى به من مكانة مميزة في «الواجبات» التي تلقى على عاتقها. فكانت المهمة الأولى هي إنشاء قاعدة معلومات حول المرأة العربية في منطقة غربي آسيا، ثم جاءت المهمة الثانية، ألا وهي إعداد هذه الدراسة الاستطلاعية.

وقد كلّفت الأمانة التنفيذية الدكتورة سعاد طبارة محسن، الخبيرة الاحصائية الاقتصادية، بإعداد قاعدة البيانات التي ترد تفاصيلها الفنية في «التعريف» الذي يلي هذا التقديم. وقد أمضت الخبيرة شهورا في مراجعة البيانات المنشورة من قِبَل الدول الأعضاء وتقييمها وتصنيفها حتى توصلت الى قاعدة البيانات المنشودة.

كذلك تعاونت الأمانة التنفيذية للجنة مع المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة على تحليل البيانات الواردة في هذه الدراسة الاستطلاعية.

وقد بذلت الدكتورة مديحة الصفتي، التي أعدت هذه الدراسة، مجهودا مكثّفا للتعامل مع الواقع الاحصائي في المنطقة، الذي يشوبه الكثير من النواقص في المؤشرات، ومن ثم في الاحصاءات المعبرة عن نوعية هذا الواقع.

وتود الأمانة التنفيذية أن تنوّه في هذا الصدد بالتعاون المثمر بين المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعداد هذه الدراسة وفي مجالات أخرى تميزت دائما بالتفاعل الحي.

وتعتبر هذه الدراسة مدخلاً لاستطلاع واقع الأسرة العربية من خلال المرأة التي يعتبرها المجتمع العربي المحور الأساسي لكيان الأسرة.لهذا ركّزت الدراسة على تعليم المرأة العربية وعملها باعتبارهما العاملين الفاصلين في التغير الذي طرأ على دور المرأة، ومن ثم على واقع أسرتها العربية. ولم تتناول الدراسة الجوانب المتصلة بالخدمات الاجتماعية التي تقدّم للأسرة مثل خدمات الأمومة والطفولة والتأمين الصحي والاجتماعي للأسرة، وذلك بسبب تركيزها على الدور المتغير للأسرة وكذلك بسبب شحة البيانات. إلا أنه من المتوقع أن يقوم برنامج المرأة والتنمية باعداد دراسة أخرى حول واقع الخدمات الاجتماعية التي تقدّم للأسرة العربية، وذلك لتسليط الأضواء على الاحتياجات الفعلية للأسرة العربية التي تمكّنها من القيام بدورها كمؤسسة تراحم وتآلف وترابط بين أفراد المجتمع.

د. تيسير عبد الجابر
الأمين العام التنفيذي

تعريـــف
قاعدة المؤشرات الاجتماعية والمنهجية المتّبعة

ان الهدف الأساسي لأي مؤشر إحصائي هو التمثيل برقم وحيد للتغير النسبي الذي قد يحدث لمجموعة أوضاع معقدة بين ظرفين مختلفين، كالزمان والمكان مثلا (أي بين الظرف الأساسي والظرف الحالي). ويكون هذا الأمر سهلا عندما يعود الموضوع الى مقدار واحد قابل للقياس في الزمان أو المكان.

وبتكليف من برنامج المرأة والتنمية في شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، في سنة ١٩٨٩ تم وضع مؤشرات تتناول الأوضاع الاجتماعية لكل بلد من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). وتشكل هذه المؤشرات قاعدة للاحصاءات الاجتماعية، وذلك بهدف:

١- تسهيل عمل الباحثين الاجتماعيين.

٢- تسجيل النواقص وتوجيه نظر المسؤولين عن تجميع البيانات الاحصائية الى:

(أ) ضرورة العمل مستقبلا على توفير ما يلزم من إحصاءات اجتماعية؛

(ب) تحسين وتطوير المعلومات الواردة في القاعدة من مصدر ما والعمل على توفرها بصورة منتظمة ودورية؛

(ج) تأمين التنسيق من حيث توحيد المفاهيم المستخدمة عند تنظيم مختلف البيانات في البلد الواحد؛

(د) الالتزام قدر المستطاع بالتعاريف والنظم المستخدمة والموصى بها دوليا عند تنظيم البيانات الاحصائية الاجتماعية؛

(هـ) توحيد منهجيات التصنيف والتبويب بهدف وضع مؤشرات تتناول مختلف بلدان الاسكوا مع مراعاة منهجية التصنيف والتبويب المتبعة (قسرا أحيانا، من قِبَل المسؤولين عن الاحصاء، رغم الجهود المبذولة للالتزام بالنظم

الدولية) في بلد ما تلبية لمتطلبات محلية ومراعاة لقوانينه المرعية، بحيث نتمكن في المستقبل من إنشاء منهجية خاصة بمؤشرات إجتماعية إحصائية بالمعنى المذكور أعلاه.

المنهجية المتبعة لوضع قاعدة المؤشرات المستخدمة في «دراسة التغير في الأسرة العربية»

١- إقتصرت المؤشرات التي وضعت على احتساب نسب أو معدلات بسيطة قياسا الى مجموعة السكان المستهدفة.

٢- أُجريت لهذه الغاية مراجعة لمجمل النشرات المتخصصة المتوفرة الصادرة عن الادارات المختصة في كل بلد من بلدان الاسكوا.

٣- تناولت المؤشرات مختلف المواضيع الاجتماعية بما فيها المواضيع المتعلقة بفئات السكان الخاصة ومنها المتعلقة بأوضاع المرأة.

٤- إقتصرت جداول المؤشرات المنشورة على المؤشرات التي توفرت لها معلومات وافية عن ستة بلدان على الأقل من أصل ١٣ بلداً في منطقة الاسكوا.

٥- أُجريت بعض التعديلات فيما يخص التبويب أو التصنيف المتبع في بعض البلدان (وكان هذا الأمر ممكنا حيثما توفرت بيانات تفصيلية سمحت باجراء التعديلات اللازمة) بهدف توحيد مضمون المؤشر وتسهيلا لإجراء المقارنة بين البلدان المعنية.

٦- وبوجه عام، شكّل التصنيف والتبويب الذي اعتمد في سياق تنظيم كل لائحة من لوائح المؤشرات موضوع ملحق مفصّل خاص بالمنهجية التي أستخدمت. ومن ناحية أخرى، شكلت المراجع والمصادر التي أستخدمت لقاعدة البيانات أيضا مادة لملحق آخر تناول جميع المصادر بالتفصيل.

أخيرا فإن الهدف من هذا التعريف خاصة البندين الأخيرين هو التوضيح ومساعدة من يرغب في متابعة هذا العمل في المستقبل، علما بأنه تم الالتزام بالشروط الآنفة الذكر. والتوصيات التي قدمت الى شعبة التنمية الاجتماعية والسكان ما هي إلا وليدة الخبرة والصعوبات التي واجهت هذه المهمة عمليا.

المحتويـــات

الصفحة

تقديـــم ..... -ج-

تعريف قاعدة المؤشرات الاجتماعية والمنهجية المتّبعة ..... -هـ-

المنهجية المتبعة لوضع قاعدة المؤشرات المستخدمة في دراســـة «التغير في الأسرة العربية» ..... -و-

أولا- المجتمع العربي من تقليدي الى حديث ١

١- الأسرة العربية ٢

٢- نمط الأسرة العربية: ممتد أم نووي ٤

٣- واقع التحول بالاسرة: المرأة العربية ٩

(أ) التعليم ١٠

(ب) العمـل ٣٢

(ج) أوضاع الزواج ٥٣

ثانيا- أوضاع الاسرة في الدول المصدّرة للعمالة ٦١

ثالثا- آثار مشكلة الاسكان على الأسرة في المجتمع المصري (حالة خاصة)..... ٦٦

١- وظائف الاسرة: مظاهر التحوّل ٦٩

(أ) الوظيفة السياسية..... ٧٠

(ب) الوظيفة الاقتصادية ٧١

(ج) وظيفة الانجاب ٧١

(د) التنشئة الاجتماعية..... ٧٣

(هـ) رعاية المسنين ٧٥

كلمة أخيرة ٧٦

المراجع العربية ٧٨

المراجع الانكليزية ٧٩

أولا- المجتمع العربي من تقليدي الى حديث

يمر المجتمع العربي في الفترة الحالية من تاريخه الاجتماعي بمرحلة انتقالية تنعكس خصائصها على جميع أنساقه، وبالتالي تفرز آثاراً لها بصماتها على الأنماط الحياتية المختلفة. ومن خلال ذلك السياق التحوّلي تبرز الأسرة العربية كنظام اجتماعي يمثل نواة المجتمع ومحوره الذي يتأثر بالتغير الذي يلحق به مثلما يؤثر فيه في نفس الوقت. ولذلك ليس بغريب أن نجد أن الدراسات الاجتماعية التي تدور حول الأسرة في المجتمع العربي تحظى باهتمام العديد من الباحثين من العرب والغربيين على السواء، نظرا لعمليات التحوّل التي يمر بها المجتمع العربي في إطار خصائصه الثقافية التي تميزه عن المجتمعات الأخرى. فيصبح من الضروري لمن يتطرق الى فهم التغير الاجتماعي في هذا المجتمع أن يفعل ذلك مستندا الى خاصيته المتميزة وهويته المتفردة التي تعتمد على ثقافة عربية هي في الواقع نتاج عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية تضافرت لتفرز المجتمع العربي المعاصر في صورته الراهنة.

وبناء عليه، يمكن فهم التحوّل الذي طرأ على الاسرة العربية بمعزل عن التحوّل الذي يمر به المجتمع العربي بشكل عام، أي بدون فهم أوسع للإطار العريض الذي يضم كل أنساق المجتمع والذي يمثل القاعدة الأعم والأشمل للأسرة.

ولعل أهم ما يميز المجتمع العربي المعاصر هو صفة الانتقالية[1] التي أشرنا اليها والتي يعيشها في المرحلة الحالية في سياق تحوله من مجتمع تقليدي الى آخر حديث، بعد أن ظل لسنوات طويلة يعيش تحت سيطرة ثقافة تقليدية تحكمها عادات وتقاليد فرضتها ظروف تاريخية ومجتمعية وبيئية. وقد اكتسب المجتمع العربي هويته ذات السمات المحددة من مجموع هذه العوامل حتى بدأ يتعرّض لعمليات تأثير من العالم الخارجي استحدثتها قنوات الاتصال السريع وخاصة في العقود الأولى من هذا القرن، فدفعته نحو مرحلة جديدة من تاريخ تطوره، يحاول فيها أن يواكب عملية التغير الاجتماعي السريع التي يمر بها العالم الصناعي من حوله. وتتحدد الهوية العربية الحالية من خلال هذه المرحلة الانتقالية التي يجتازها المجتمع العربي في سياق تحوله.

---

(١) لويس كامل مليكة «الأسرة المصرية والمسكن: العلاقة بين الانسان والمكان في سياق التغير الاجتماعي»، دراسات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، المجلد الرابع (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٥).

ويتسم المجتمع التقليدي بأنه مجتمع مستقر ومتوازن (يعل كل فرد فيه ما له من حقوق وما عليه من واجبات) ومن ثم يحدد سلوكه على هذا الاساس وفي ذلك الإطار. كما أن الأدوار في هذا المجتمع تكون واضحة المعالم ومحددة وتؤدي الى توازن العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الافراد. كذلك يتميز المجتمع الحديث بنوع من الاستقرار والتوازن، وإن كان توازنا واستقرارا يضم في جنباته أدواراً مختلفة، ويتخذ شكلا مغايرا للنمط التقليدي، ولكنه توازن على أي حال. أما المجتمع الذي يعيش فترة انتقالية، والذي لا هو بالتقليدي ولا هو بالحديث، فهو يبتعد عن ذلك التوازن الذي يميز المجتمعين السابق ذكرهما، وعلى العكس منهما فهو في حركة مستمرة، ومن ثم فإنه يتميز بعدم الاستقرار والقلق، حيث تسوده ثقافة تقليدية، وفي نفس الوقت يتجه الى نمط جديد لم يتبلور بعد ولم تتضح ملامحه. فالقيم التقليدية راسخة الجذور وتتحكم في سلوك الافراد وتمثل لهم إطارا مرجعيا يصعب عليهم التخلص منه، بينما تتدخل عملية التحديث لتبرز أنماطا جديدة من السلوكيات هي في واقعها جديدة على المجتمع بل قد تكون غريبة عليه أيضا، فتختلط الأمور لدى الأفراد وتتجاذبهم قوى التقاليد من جانب وقوى التحديث من جانب آخر. فالمجتمع الذي يمر بمرحلة الانتقال هو إذن ليس بالمجتمع التقليدي ولا بالمجتمع الحديث لأنه يجمع بين خصائص تتواجد في كل منهما، ومن ثم فهو يبحث عن صيغة جديدة توضح معالم المرحلة التي يعيشها.

وتكون النتيجة إزاء هذه الاوضاع عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأفراد وبالتالي تسود المجتمع مشاعر القلق والتوتر وأيضا المعاناة، حيث أنه عادة ما يكون التناقض أبرز ما يميز المعايير والقِيَم التي تحدد الأطر الثقافية في هذه المرحلة. ومن أهم السمات التي تبرز في مثل هذا المجتمع وتميزه هي تلك التي تحمل في جنباتها معنى ذلك التناقض، مثال ذلك ازدواجية المعايير التي تنظم العلاقات بين الأفراد وتحدد لهم السلوك واتجاهاته، وأيضا صراع الأدوار الذي يعاني منه هؤلاء الذين يقعون بين شقي الرحى القديم والجديد.

١- <u>الأسرة العربية</u>

ومع ذلك، وبالرغم من وجود ذلك الإطار الاجتماعي الذي يضم في جنباته ثقافة عربية ذات سمات خاصة بها وتجمع بين أكثر من مجتمع داخل ذلك الإطار، فإنه لا يمكن القول بأنه توجد أسرة عربية بمفهوم موحد أو أن هناك نمطاً واحدا للأسرة العربية وخصائص واحدة لها، حيث أننا نعتقد أن أي تعميم على هذا النحو يعتبر خاطئا، ذلك أنه مع وجود سمات تشترك فيها المجتمعات العربية بشكل عام،

توجد أيضا اختلافات تفرّق بين خصائص الاسرة في كل مجتمع منها، ومرجع ذلك هو اختلاف في مراحل التغير الاجتماعي والثقافي التي مر بها كل من هذه المجتمعات، وبالتالي ما وصل اليه من هذه المراحل، بالاضافة الى تضافر العوامل السياسية والاقتصادية في كل منها بشكل قد يختلف عن مثيله في مجتمع آخر، مع تباين مدى انفتاح كل مجتمع على العالم الخارجي ودرجة تأثره بالثقافات الأجنبية أيضا. وتختلف خصائص الأسرة في المجتمع الواحد، وذلك حسب الأوضاع الطبقية للمجتمع، ولذا تنعكس مثل هذه الاوضاع على خصائص الأسرة داخل كل طبقة اجتماعية. كما أن هناك التصنيف التقليدي بين أسرة الريف وأسرة الحضر وما تتميز به كل منهما من سمات خاصة بها. ومن ثم نجد أن لكل نمط من هذه الأنماط الأسرية خصائصه، وبالتالي أوضاعه الخاصة به والتي هي نتاج تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة بها أيضا.

ومعنى ذلك أن دارس الأسرة العربية لا بد وأن يأخذ في الاعتبار هذه الفروق، وأن يعترف بتلك التباينات، حتى يتجنب خطأ الوقوع في تعميم مطلق لمفهوم الأسرة العربية كنمط واحد له خصائص واحدة. فمع تسليمنا بأن الأسرة العربية تعيش مرحلة انتقالية في إطار أشمل للمجتمع العربي ككل، يمكن القول بأن المجتمعات العربية المختلفة تقع في مراحل متفاوتة من هذه الفترة الانتقالية، كل حسب ظروفه الخاصة. وينطبق الوضع نفسه على الأسرة بكل مجتمع منها، فتتباين وتختلف وإن ضمّها إطار واحد.

وتتناول هذه الدراسة الأسرة العربية في نطاق تحوّلها في المرحلة الحالية من خلال سمات عامة توجه ذلك التحوّل وتحدده، مع التعرّض للفروق التي تتعرّض لها الأسرة وفقا للظروف الخاصة بكل مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات. كما أن الدراسة تتطرّق في ثناياها الى بعض مظاهر التباين في المجتمع الواحد على أساس تباين الأوضاع في بنية هذا المجتمع.

ومما يجدر الإشارة اليه هنا هو ما يتعلق بالبيانات الواردة في الدراسة، ومصدرها الأساس قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التي قد تختلف وتتباين في أكثر من موضع، وهو الوضع الذي اعتدنا - نحن الباحثين في الوطن العربي - أن نتعامل من خلاله. ولذا تتضمن هذه الدراسة قدرا من البيانات المتباينة: أولا لتعدد مصادرها وثانيا لوجود تباين لدى المصدر الواحد في بعض الأحيان. كما أن غياب الاحصاءات أو قصورها في بعض الأقطار العربية يتضح من خلال العرض، فنجد في الجداول المبيّنة فيما يلي غياب البيانات الخاصة بعدد من البلدان، كما تختلف البيانات من

جدول الى آخر. لذا لزم التنويه بأن الفراغات في الجداول ترمز الى عدم توفر البيانات الخاصة بالبلد في هذا الصدد.

وثمة قصور آخر يتضح من عرض البيانات بالدراسة، وهو اختلاف السنوات المبيّنة بالجداول وذلك بالنسبة للبلدان المختلفة بناء على اختلاف سنوات الحصول على هذه البيانات في كل بلد منها، الأمر الذي يخل بوجود أساس موحد للمقارنة في هذا الصدد. وقد تعود بنا بعض هذه البيانات الى الوراء سنوات طويلة تجعل من عملية تحليلها أمراً عسيراً بل مستحيلاً في بعض الاحيان نتيجة لبعد الفترة الزمنية التي تشير اليها والتي تختلف من بلد الى آخر.

ولكننا، مع وجود هذه التحفظات، عملنا على عرض ما أتيح لنا من بيانات إحصائية من مصادر مختلفة في محاولة لتوضيح الصورة بقدر الإمكان بالنسبة للأبعاد المختلفة للموضوع محل الدراسة، حتى لو اكتفينا باعتبار البيانات المتاحة مؤشرات لإتجاهات معيّنة في كل متغيّر دون الالتزام بدقتها ومع إدراك الاختلافات التي قد تتواجد فيها.

وبداية نستهل الدراسة بمحاولة توضيح النمط الأسري بالمجتمع العربي من أكثر من منظور واحد كما تعرّض له الدارسون للأسرة العربية مع اختلاف وجهات النظر المطروحة في هذا الصدد. ثم نتناول بعد ذلك سمات التحوّل المشتركة بين المجتمعات العربية وخاصة التحوّل في الأسرة. ومنها ننتقل الى بعض الأوضاع الخاصة بالأسرة في مجتمعات عربية لها ظروفها الخاصة بها والتي تبرز آثارها على الأسرة. ويضم الجزء الأخير محاولة لفهم التغير الذي طرأ على وظائف الأسرة العربية من خلال عملية التحوّل المشار اليها.

وبادىء ذي بدء لا بد أن نتطرّق الى مفهوم الأسرة العربية كما يتناوله المهتمون بدراستها، والى التحوّل الذي طرأ عليها حسبما يراه الدارسون لها. إذ تظهر اختلافات وجهات نظر ويطرح كل منظور منها رؤية مغايرة.

٢- <u>نمط الأسرة العربية: ممتد أم نووي ؟</u>

تتجه آراء المهتمين بدراسة الأسرة في معظمها بشكل عام الى اعتبار أن الأوضاع المجتمعية التي تصاحب البيئة الصناعية في إطار الحياة الحضرية تؤدي الى انحسار النمط الأسري التقليدي الذي تتميز به المجتمعات الزراعية والرعوية

والذي يتمثل في الأسرة الممتدة. وتظهر الأسرة النووية كنمط سائد في المجتمع الصناعي أفرزته ظروف اقتصادية واجتماعية نتيجة للأوضاع الجديدة التي تجعل من استمرار نسق الأسرة الممتدة في شكلها التقليدي أمرا صعبا بل ومستحيلا أحيانا. ويتبنى معظم دارسي الأسرة من علماء الاجتماع العرب أيضا نفس الرأي ويطبقونه على الأسرة في المجتمع العربي، فيرون أن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات العربية قد ابتعدت بالأسرة عن شكلها التقليدي الممتد وأن ظروف الحياة العصرية قد أدت الى سيادة النمط النووي بها في الحضر بينما تبقى الأسرة الممتدة لتمثل النمط السائد في البيئة الريفية والرعوية تلبية لمتطلبات الحياة بهما بخلاف متطلبات البيئة الحضرية التي أفرزت غلبة الأسرة النووية بها. ونشير هنا الى بعض الدراسات التي تتناول الاسرة العربية من هذا المنطلق، ومنها بحوث الداغستاني ونحاس (٢).

وفي مقابل ذلك الرأي نجد من العلماء العرب من يرفض التفرقة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة في المجتمعات العربية، وإنما يعتبر هؤلاء أن العوامل الاقتصادية والديموغرافية بهذه المجتمعات تعوق انتشار نمط الأسرة النووية بها بل وتثبت استمرار الأسرة الممتدة. ومن مؤيدي هذا المنظور، مليحة ناصر في دراستها عن المجتمع العراقي عام ١٩٧٢ (٣). فقد أثبتت انه على الرغم من التغيرات التي حدثت في العراق من سياسية واجتماعية واقتصادية فإن العائلة الممتدة ظلت تمثل النمط السائد. فالعائلات الممتدة التي تضم ثلاثة أجيال وتقيم في منزل واحد تمثل ٧٥ في المائة من مجموع العائلات في العراق.

ونجد أيضا من العلماء الأجانب الدارسين للأسرة العربية من يشترك مع العلماء العرب في هذا الرأي، ومن بين هؤلاء نشير الى باتاي Patai وويليامز Williams على سبيل المثال.

ثم يبرز فريق آخر من المهتمين بدراسة الأسرة يؤكد أن التحوّل التقليدي الذي يتعرض له معظم علماء الاجتماع عند التطرق الى الأسرة قد اكتسب شكلا

---

(٢) فهد ثاقب الثاقب، «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٩٨٦. ص. ٢٠٣-٢٢٩.

(٣) المرجع نفسه، ص. ٢١٣.

نمطيا لا يتفق في معظم الحالات مع الواقع، ويرى هؤلاء أن الأسرة النووية تمثل النمط السائد في المجتمعات التقليدية وأيضا المجتمعات التي سبقت ظهور الصناعة. ومن هذا الفريق لاسليت Laslett ورينغ Ring وغرينفيلد Greenfield، وهم الذين أكدوا انتشار الأسرة النووية في المجتمع الغربي قبل نشأة الصناعة. ويتفق عدد من العلماء العرب مع هذا الرأي عند تناولهم الأسرة العربية بالدراسة. وهم بذلك يتبنون موقفا يعتبر مغايرا لما سبق عرضه عن سيادة الأسرة الممتدة في المجتمع العربي، فهم يؤكدون غلبة الأسرة النووية به. ونجد مثالا لذلك الرأي في دراسة الخشاب وبتلر Butler عن الريف المصري، حيث يعتبران أن الأسرة الممتدة قد انحسرت في المجتمع المصري وذلك أنه حتى في الريف بدأ هذا النمط في الاختفاء بسبب ظروف هجرة الفلاحين سواء الداخلية عند نزوحهم الى المدينة أو الخارجية عند انتقالهم الى الدول العربية الأخرى. وقد خلق هذا الواقع الجديد أوضاعاً جديدة تطورت فيها الاسرة الممتدة لتحل محلها الأسرة النووية (٤).

ويؤكد فهد الثاقب ذلك الرأي بقوله: «لو أُجري مسح ميداني في وقت معين ومكان معين في الريف أو أية مدينة عربية بحيث يشمل جميع الفئات الاجتماعية فإن نتائج مثل هذا المسح سوف تبيِّن أن العائلة الممتدة المكوّنة من ثلاثة أجيال والمقيمة في مسكن واحد لن تشكل إلا الأقلية» (٥). ثم يعضد هذه المقولة بالاشارة الى أن بيانات الإحصاء السكانية في مصر لعام ١٩٧٦ قد أثبتت أن العائلة الممتدة لا تمثل إلا الأقلية، يتساوى في ذلك الريف مع الحضر. كما تساند دراسة بيترسون Peterson لإحصاءات السكان في مصر هذا الرأي.

ولتأكيد سيادة الأسرة النووية في المجتمع العربي تبرز عدة دراسات أُجريت عن الأسرة العربية. فهناك بيانات الاحصاءات السكانية للمجتمع السوري التي أوضحت سيادة النمط النووي، وأيضا دراسة محمد للأسرة السودانية والتي أكدت سيطرة العائلة النواة في الريف وفي المدن بل وبين القبائل أيضا حتى عام ١٩٧٦. وتتفق الدراسات عن وضع الأسرة في الأردن على النتائج السابقة وذلك من خلال دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمّان عام ١٩٧٢ عن منطقتي الأشرفية والمحطة قرب العاصمة، حيث تبيّن نتائج هذه الدراسة أن الأسرة النووية

---

(٤) المرجع نفسه، ص. ٢١٤.

(٥) المرجع نفسه، ص. ٢١٥.

تمثل ٦٧ في المائة من الأسر بالمحطة بينما تمثل ٧٢ في المائة من الأسر بالأشرفية. كما أن بعض الدراسات عن المجتمعات الخليجية تعكس نفس الواقع بالنسبة للأسرة، فنجد أن الاحصاءات السكانية في البحرين توضح أن نسبة الأسر النووية تبلغ ٩٠ في المائة من مجموع الأسر. كما تشير نتائج المسح الميداني الذي قام به فهد الثاقب في الكويت عام ١٩٨١ الى أن الأسرة النووية تمثل ٥٩ في المائة من مجموع الأسر بالمسح بينما لم تزد نسبة الأسر من النمط الممتد على ١٧ في المائة. وتمثل بقية الأسر بالعيِّنة أشكالا مختلفة من النمط شبه الممتد، أي الذي يجمع بين الزوجين وبعض الأقارب. وتتفق نتاج دراسة فارسون عن المجتمع اللبناني عام ١٩٧٠ مع نفس الوضع الأخير إذ أوضحت أن الاسرة النووية هي النمط المسيطر في هذا المجتمع ليس فقط في المدن وإنما في الريف أيضا (٦).

أما كنزة العلوي المراني فتتعرّض للأسرة المغربية من خلال الثابت والمتغير في بنيتها، وتصل الى نتائج تؤكد تعدد النماذج الأسرية في الفترة الحالية بالمغرب باعتبار ان البنية الأسرية بهذا المجتمع وخاصة في المناطق الحضرية منه ليست موحدة، إذ أنه يوجد أكثر من نموذج أسري في الواقع يتمثل في بنية أسرية «متحولة» أو «متغيرة» «تضم بقايا الأسرة الممتدة والأسرة النووية والأسرة النوويتالديمقراطية وأشكالا أخرى يصعب تسميتها» (٧).

وجدير بالذكر هنا أن التباين في نتائج الدراسات التي أجريت على بنية الأسرة العربية، والذي تعرّضنا اليه فيما سبق، يعكس المرحلة الانتقالية التي يعيشها المجتمع العربي والتي أشرنا اليها من قبل. فهي مرحلة تفتقر الى صيغة واضحة المعالم، ومن ثم تتعدد الأنماط الأسرية بها وتفتقد الشكل الموحد. ومع ذلك، يبقى وضع الأسرة العربية في المجتمع وقيمتها على ما هو عليه بالنسبة للأفراد، فهي سواء كانت نووية أو ممتدة، ورغم ما تتعرض له من مؤثرات خارجية، ما زالت تلعب دورا أساسيا في حياة الأفراد وما زال لها كيانها وأهميتها كإطار مرجعي لهم، ذلك أن العلاقات الاسرية في المجتمعات العربية بقيت وثيقة مترابطة حتى مع تغير شكلها في كثير من الأحيان وحتى مع ظهور أوضاع جديدة إما في سياق التغير الحتمي الذي تمر به هذه المجتمعات وإما نتيجة لظروف مستحدثة خلقتها علاقات الاتصال بالعالم الخارجي. ولذا نجد أن الاتجاه العام لدى دارسي

---

(٦) المرجع نفسه، ص. ٢١٤-٢١٥.

(٧) كنزة العلوي المراني، « الثابت والمتغير في بنية الأسرة العربية»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص. ٣٦٧.

الأسرة العربية يؤكد قوة العلاقات الأسرية ومتانة الروابط العائلية، حتى من بين الفريق الذي يرى سيطرة الأسرة النووية على المجتمع العربي. إذ يعتبر هؤلاء أن مظاهر علاقات القربى بين الوحدات النووية المستقلة وبقية الأقارب ما زالت متصلة وأن شبكة الروابط الأسرية ما زالت قوية. كما أن قِيَم الأسرة الممتدة ما زالت تسود العلاقات في الاسرة النووية وتحددها. ويتضح ذلك في وضع الأب والأم فيها والعلاقة بين كل منهما وبين الأولاد. وهناك رأي مخالف يفترض أن الحياة الحضارية تؤدي الى انحسار الأسرة الممتدة بكافة جوانبها، بما في ذلك الروابط العائلية، نتيجة للأوضاع الجديدة التي تفرزها البيئة في المدينة، فيترتب على ذلك تفكك العلاقات الأسرية.

ولا شك أنه يصعب القول بأن العلاقات في الاسرة العربية قد تفككت، حتى مع طوفان ثقافة التحديث. ذلك أن قاعدة الثقافة العربية تتخذ من الأسرة عمادا لها كما يعزز ذلك الوضع قيم دينية أساسية. فإذا كانت ظروف التغيّر بالمجتمع قد أدت الى تحولات بالأسرة، فهي لم تقض عليها ولم تهدم ما بها من روابط أو تؤد الى تفككها بشكل حاد. ويختلف المجتمع العربي عن المجتمع الغربي الصناعي في هذا الصدد. فالمتتبع للتطور الاجتماعي بالمجتمعات الصناعية يلحظ الاتجاه الواضح بها نحو الفردية وما يعززها من قِيَم، وأيضا ما يصاحبها من انكماش وتضاؤل في دور الأسرة، ذلك أن الأوضاع الاجتماعية والثقافية تتيح للأبناء أن يستقلوا عن أسرهم في مرحلة مبكّرة من حياتهم، قد لا تتعدى مرحلة المراهقة. وعندئذٍ تضعف الصلات بين الأبناء وأسرهم، يتساوى في هذا الصدد الذكور منهم مع الإناث. وتساعد الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول على سيادة هذا النمط المعيشي. وفي مقابل ذلك نجد أن عملية استقلال الأبناء عن أسرهم في المجتمع العربي لا تتم إلا في مرحلة متأخرة. وعادة ما يكون ذلك عند زواج الأبناء وخاصة الإناث منهم. ومع ذلك قد لا يتحقق هذا الاستقلال في كثير من الأحيان حتى بعد زواج الأبناء، أولا لأن الإطار المرجعي السائد للأسرة في البناء الثقافي يتمثل في الأسرة الممتدة التي يرتبط أفرادها بعلاقات وثيقة كوحدة واحدة هي في الواقع وحدة الانتماء الأساسي بالنسبة لهم جميعا حتى لو سلّمنابوجود أو سيادة النسق النووي. وفي كل الحالات نجد أن الثقافة العربية تفرض مسؤولية متواصلة من الآباء نحو أبنائهم وكذلك من الأبناء نحو آبائهم صنبعها قِيَم في التراث تؤكد الترابط الأسري وتعززه.

ومما يؤكد قوة الروابط العائلية بين أفراد الأسرة الواحدة، مع الأوضاع المتغيرة، استمرار العلاقات العائلية بينهم رغم ظروف هجرة البعض منهم. ونشير هنا الى دراسة سرحان عام ١٩٧٥ عن الفلسطينيين المقيمين بالكويت. فقد تبيّن

من النتائج أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يزورون أقاربهم مرة أو أكثر أسبوعيا بالاضافة الى انهم لم يقطعوا صلاتهم بأقاربهم خارج الكويت، فهم يواصلون الاتصال بهم بصورة أو بأخرى (٨).

وما يتضح من نتائج هذا البحث بالنسبة للفلسطينيين ينطبق على الانسان العربي بشكل عام وعلاقته بأفراد أسرته وارتباطه بها، حتى أن إحدى سلبيات الجهاز الاداري بالدول العربية هي تغلغل العلاقات الأسرية بداخله بالصورة التي تؤثر على كفاءة الأداء به وتعوق التوظيف السليم له في كثير من الأحيان. وغني عن الذكر أن العديد من تنظيمات العمل بالمجتمعات العربية المختلفة تقوم على الأقارب، وتعتمد على أفراد الأسرة الواحدة.

ومع ذلك لا يمكن القول بأن الأسرة العربية اليوم هي أسرة الأمس، إذ أنها تعرّضت لعوامل تغيُّر خلّقتها ظروف مجتمعية في سياق التطوّر الاجتماعي للوطن العربي. ونحن هنا نتناول الأسرة العربية من خلال عدة محاور رئيسة كانت لها آثارها الهامة على المجتمع بصفة عامة وعلى الأسرة بصفة خاصة. وتمس هذه المحاور المجتمعات العربية كلها بدون تفرقة بينها، وبالتالي تظهر بصماتها عليها جميعا. وهذه المحاور هي: تعليم المرأة، وإنضمامها الى سوق العمل، والتغير الذي طرأ على أوضاع الزواج.

٣- واقع التحوّل بالأسرة: المرأة العربية

ان الحديث عن التحوّل الذي طرأ على الأسرة العربية لا بد وأن يأخذ في الاعتبار ذلك التحوّل الذي طرأ على مكانة المرأة العربية باعتباره المحور الرئيس لتحوّل الأسرة العربية بوجه خاص والمجتمع العربي بوجه عام، إذ أن مشاكل المرأة تتضمن إنعكاسا لمشاكل المجتمع وتعبيرا عن أوضاعه ولا يمكن فهمها بمعزل عنه.

وتتضح أهم معالم التطور في مكانة المرأة العربية من خلال بُعدي التعليم والعمل. وهما المتغيران الرئيسان اللذان يمثلان دعامة التحوّل بالنسبة لوضعها، وبالتالي دعامة التحوّل في الأسرة العربية. وليس معنى ذلك أن التطرّق الى

---

(٨) فهد الثاقب، مرجع سابق، ص. ٢١٨.

الأسرة يستبعد العوامل الأخرى التي أثرت في تغيّرها بخلاف ما يتعلق منهـا بالمرأة. ولكن المقصود هنا هو أن المتغيّر الرئيس في هذا الصدد يرتبط بالمـرأة ودورها وما حل به من تطوّر كأساس محوري وجذري في نفس الوقت.

(f) التعليـم

هناك حقيقة واقعة في المجتمعات العربية مؤداها زيادة الاهتمام بتعليم الإناث بشكل واضح. فالمتتبع للتاريخ الاجتماعي للمجتمع العربي يجد تناميا مطـردا في عدد النساء الملتحقات بالتعليم بكافة مراحله. وقد اختلفت بدايات تعليم الإنـاث في كل الأقطار العربية باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بكل منها، مثلهـا في ذلك مثل بدايات التعليم بصورة مجملة. كما أن الانفتاح الثقافي علـى دول الغرب كان له أثره الواضح في إرساء أسس هيكلية لنظام تعليمي استحدثتـه متطلبات التحديث في كل مجتمع حسب ظروفه الخاصة به ووفقا لتوقيت هـذا الانفتاح. فنجد الريادة لمصر ولبنان في إقامة نظام تعليمي يضم الاناث، وذلـك لسبقهما في التأثر بالثقافات الأجنبية. وتأخرت دول الخليج عن تعليم الإناث، ليـس فقط لأن بدايات التعليم بها جاءت في فترة لاحقة بالمقارنة مع الدول العربيـة الأخرى، ولكن أيضا لتغلب الثقافة التقليدية على المجتمعات بهذه الدول. وكانـت نقطة التحوّل في هذه الدول الطفرة النفطية التي ولّدت نهضة شاملة بالبلاد، كـان التعليم قوامها. وساعد في ذلك انفتاح هذه الدول على العالم الخارجي وتغلغـل الثقافات الأجنبية بشكل موسع. واستطاعت دول الخليج أن تلحق بركب التعليـم بشكل عام وتعليم الإناث بشكل خاص. وبصورة عامة تعتبر الخمسينات بداية لحقبـة جديدة في المجتمع العربي، بل وطفرة شهدت ارتفاع نسبة الإناث في التعليـم بالمقارنة مع الحقبة السابقة. وإن كان التناصي المطرد في أعدادهن لم يظهر بشكـل حاد في بعض الأقطار إلا في العقود التالية وخاصة في السبعينات. ومع ذلك يجـدر القول بأن نسبة الذكور في التعليم ما زالت تفوق نسبة الإناث لسيادة قِيَم ثقافيـة ما زالت تفرّق بين الجنسين وتعزل الإناث عن الحياة العامة. وتظهر سيطرة تلـك الثقافة التقليدية بوضوح اكثر في الريف وبين الدو عنا في الحضر. كما أن العوامـل الاقتصادية ببعض المجتمعات العربية قد تؤدي الى تفضيل تعليم الذكور على الإنـاث عند موازنة الأولويات لدى الأسر محدودة الدخل. وبصورة عامة يمكن القول بـأن الواقع التعليمي بالوطن العربي يعكس في مجمله تمايز الذكور من خلال التفاوت بيـن الجنسين في التعليم باعتبار أن حق التعليم هو امتياز يمنح للذكور في المقـام الأول. كما يرتبط هذا الواقع أيضا بظاهرة الزواج المبكّر للفتيات، في نسق قِيَمـي يعطي لزواجهن أولوية على التعليم. وقد يفسّر ذلك الوضع ارتفاع نسبة التسـرب من التعليم بين الإناث التي تبلغ أعلى مستوى لها بعد نهاية المرحلة الابتدائيـة

وبداية مرحلة المراهقة بالنسبة للفتاة وبالتالي إعدادها للزواج، وخاصة في الريف. كما أنه يفسر أيضا ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنها بين الذكور، حتى مع زيادة أعدادهن في التعليم، إذ تشير الاحصاءات الى أن الأمية في المجتمع العربي تبلغ ٤ر٧٠ في المائة بين الإناث فوق ١٥ سنة بينما تبلغ نسبتها بين الذكور من نفس الشريحة العمرية ٦ر٤٢ في المائة وذلك في عام ١٩٨٥[٩].

ولمزيد من الايضاح فيما يتعلق بالأمية لدى الإناث في العالم العربي نقدّم هذه البيانات التي تعرض الأمية في الاقطار العربية استنادا الى نشرات اليونيسكو، وفيها تتضح الأمية لدى الذكور والاناث على السواء. ويبين الجدول (١) النسبة المئوية للأمية عام ١٩٩٠ مقارنة بعامي ١٩٨٠ و ١٩٧٠.

ويوضح هذا الجدول انخفاض نسبة الأمية في لبنان بشكل عام عنها في البلدان العربية الأخرى على مدى السنوات العشرين الممتدة بين ١٩٧٠و ١٩٩٠، إذ لم يتعدّ ٥ر٣١ في المائة في عام ١٩٧٠، بينما انخفض الى ٥ر٢٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٥ر١٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٠. ومع ذلك تبقى نسبة الأمية لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور، إذ بلغت ١ر٤٢ في المائة مقابل ٥ر٢١ في المائة لدى الذكور في عام ١٩٧٠، و ٤ر٣٢ في المائة مقابل ٥ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٠، ثم ٦ر٢٣ في المائة مقابل ٥ر٩ في المائة فقط في عام ١٩٩٠. وترتفع نسبة الأمية الى ذروتها في اليمن ولو انها بدأت في الانخفاض الذي يتضح لدى الذكور أكثر منه لدى الإناث، حيث بلغت نسبة الأمية بين الذكور ٥ر٨٨ في المائة في عام ١٩٧٠ ثم انخفضت الى ١ر٨٤ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم الى ٧ر٥٧ في المائة في عام ١٩٩٠، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأمية عند الإناث ٥ر٩٩ في المائة في عام ١٩٧٠ ولم تتغير في عام ١٩٨٠، بينما انخفضت انخفاضا طفيفا عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٩ر٨٩ في المائة، وهي نسبة مرتفعة جدا.

وإذا قارنا نسبة الأمية في اليمن بمثيلتها في المملكة العربية السعودية، نجد أن معدل الانخفاض في الأخيرة أسرع، حتى بين الإناث. ورغم أن نسبة الأمية في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٠ كانت مرتفعة وتكاد تقترب من النسبة في اليمن، إلا انها بدأت تتجه نحو الانخفاض بمعدل أسرع. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الأمية في المملكة العربية السعودية ١ر٩٢ في المائة، وهي بذلك لا تختلف كثيرا

---

(٩) تطوّر التربية في المنطقة العربية، التربية الجديدة، عدد خاص، آب/أغسطس ١٩٨٧.

عن النسبة في اليمن في نفس العام والتي بلغت ٩٣ر٩ في المائة. وكذلك تتماثل نسبة الأمية بين الإناث في المملكة العربية السعودية مع نسبتها في اليمن في نفس العام، حيث بلغت ٩٩ر٥ في المائة. ويتشابه أيضا وضع الذكور في البلدين، فقد بلغت نسبة الأمية بينهم في المملكة العربية السعودية ٨٤ر٨ في المائة، وهي قريبة من النسبة في اليمن، التي بلغت ٨٨ر٥ في المائة عام ١٩٧٠ أيضا.

واختلفت الصورة بعد عقد من الزمان، فانخفضت نسبة الأمية في المملكة العربية السعودية الى ٨٣ر٨ في المائة مقابل ٩١ر٧ في المائة في اليمن، وكذلك بالنسبة للإناث فقد وصلت في المملكة العربية السعودية الى ٩٧ر٧ في المائة بينما لم تتغير في اليمن عما كانت عليه في العقد السابق. أما الأمية بين الذكور فقد انخفضت نسبتها بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية لتصل الى ٧٠ر١ في المائة بينما وصلت في اليمن الى نسبة مقاربة للنسبة التي كانت عليها في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٠، وهي ٨٤ر٨ في المائة. ويظهر الفارق واضحا في نسبة الأمية عند الإناث في عام ١٩٩٠، إذ انخفضت الى ٧٩ر١ في المائة، بينما كان الانخفاض طفيفا جدا في اليمن، وظلت نسبة الأمية مرتفعة به لتمثل ٩٨ر٩ في المائة في العام نفسه، وكذلك بالنسبة للذكور والتي لا تزيد الأمية بينهم عن ٤٨ر٢ في المائة في المملكة العربية السعودية في نفس العام أيضا. ورغم أن نسبة الأمية بين الذكور في اليمن قد انخفضت بشكل ملحوظ في العقد التالي بالمقارنة مع معدل انخفاضها في العقد السابق، إلا أنها ما زالت أعلى منها في المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك لا يمكن القول بأن الأوضاع الثقافية في المجتمع السعودي تختلف كثيرا عنها في اليمن، ولكن تكثيف المشروعات التعليمية في المملكة العربية السعودية قد ساعد على انخفاض الأمية بين الإناث، ورغم أنها ما زالت مرتفعة، فإن معدل انخفاضها يتزايد بشكل ملحوظ. وتبقى نسبة الأمية عالية بين الاناث العرب بشكل عام، وان اختلفت من مجتمع الى آخر. ويلاحظ من الجدول السابق أن المجتمعات العربية التي ما زالت تسيطر عليها تقاليد قبلية تعاني من ارتفاع الأمية عند الاناث بصورة واضحة. ومع ذلك يبقى الفارق بين نسبة الامية لدى الذكور ونسبة الأمية لدى الإناث كبيرا في كل المجتمعات بلا استثناء حتى في تلك التي تنخفض فيها النسبة الإجمالية.

ويلاحظ أيضا ان الاوضاع الاقتصادية تلعب دورا في انخفاض الأمية بشكل عام ولا سيما لدى الاناث، كما يتضح من المقارنة أعلاه بين المملكة العربية السعودية

الجدول ١- النسبة المئوية للأميين الراشدين، ١٥ سنة فما فوق

اسم البلد	١٩٧٠			١٩٨٠			١٩٩٠		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الجزائر	٦١ر٢	٨٨ر٥	٧٥ر٦	٤٤ر٤	٧٠ر٩	٥٨ر٢	٣١ر١	٥٣ر١	٤٢ر٤
مصر	٤٣ر١	٧٠ر٠	٥٦ر٦	٣٢ر٧	٥٨ر٨	٤٥ر٧	٢٦ر٦	٥٠ر١	٣٨ر٣
ليبيا	٤٣ر٦	٦٢ر٦	٦٦ر٦	٢٤ر٥	٦٠ر٨	٤١ر٩	١٣ر٤	٣٩ر٦	٢٦ر١
المغرب	٦٧ر٥	٩٠ر٦	٧٩ر٣	٦٣ر٣	٨٥ر١	٧٤ر٤	٥٤ر٢	٧٠ر٤	٦٢ر٤
السودان	٨٣ر٠	٩٨ر٠	٨٥ر٤	٦٣ر٥	٩٣ر٥	٧٨ر٤	٤٩ر٢	٨٤ر١	٦٦ر٦
تونس	٥٣ر٢	٨٢ر٤	٦٨ر٣	٣٧ر٣	٦٣ر٩	٥١ر١	٢٧ر٧	٤٩ر٠	٣٨ر٧
العراق	٥١ر٦	٨٧ر٠	٦٩ر١	٣٧ر١	٧٦ر٦	٥٦ر٦	٢٦ر٨	٥٨ر٠	٤٢ر٢
الأردن	٣٦ر٩	٦٧ر٦	٥١ر٨	٣١ر١	٥٣ر٤	٤٢ر٠	٢٥ر١	٣٩ر٧	٣٢ر٣
الكويت	٣٦ر٦	٥٨ر١	٤٥ر٠	٣٠ر٦	٤٥ر٨	٣٧ر٣	٢٨ر٤	٣٧ر٧	٣٢ر٧
لبنان	٢١ر٥	٤٢ر١	٣١ر٨	١٤ر٥	٣٢ر٤	٢٣ر٥	٩ر٥	٢٣ر٦	١٦ر٥
المملكة العربية السعودية	٨٤ر٨	٩٩ر٥	٩٢ر١	٧٠ر١	٩٧ر٧	٨٣ر٨	٤٨ر٢	٧٩ر١	٦٣ر٦
الجمهورية العربية السورية	٤٠ر٤	٨٠ر٠	٥٩ر٧	٢٩ر١	٦١ر٥	٤٥ر٠	٢٢ر٨	٤٤ر٩	٣٣ر٧
اليمن	٨٨ر٥	٩٩ر٥	٩٣ر٩	٨٤ر١	٩٩ر٥	٩١ر٧	٥٧ر٧	٩٨ر٩	٧٨ر٢
اليمن الديمقراطية	٥٥ر٠	٩٣ر٠	٧٣ر٨	٣٣ر٤	٨٩ر١	٦١ر٠	١٨ر٧	٦٢ر٨	٤٠ر٦

المصدر: اليونسكو.

واليمن. ونجد تشابها بين اتجاه الانخفاض السريع في المملكة العربية السعودية وفي ليبيا والعراق والكويت. فإذا اعتبرنا أن تفاوت الثقافة التقليدية متغير رئيس له أثره في معدل الأمية بين الإناث في كل من المجتمعات العربية، فإن العامل الاقتصادي بكل منها يمثل متغيرا آخر له قيمته. كما أن نسبة الأمية ترتفع في الريف عنها في الحضر، مع استمرار وجود فروق بين الجنسين أيضا. ويعرض الجدول التالي مقارنة بين نسبة الأمية في الريف والحضر في بعض البلدان العربية.

الجدول ٢- الأمية في بعض بلدان الوطن العربي في الحضر والريف
(كنسبة مئوية)

	العراق ١٩٨٧	مصر ١٩٨٦	الأردن ١٩٨٣	الجمهورية العربية السورية ١٩٨٤
حضر				
ذكور	١٦٫٣٨	٢٦٫٤٦	١٠٫٩٨	١٤٫٦٥
إناث	٢٨٫٧٢	٤٤٫٤١	٢٦٫٦٩	٣٤٫٧٤
إجمالي	٢٢٫٥٣	٣٥٫١٤	١٨٫٤٨	٢٤٫٤٣
ريف				
ذكور	٢٩٫٨٣	٤٧٫٢٥	٢٠٫٠٧	٢٤٫٨٠
إناث	٤٨٫٤٤	٧٦٫٤٤	٤٣٫٥٦	٦٠٫٤٤
إجمالي	٣٩٫٣٦	٦١٫٢٩	٣١٫٣٢	٤٢٫٣٦

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ونلاحظ من الجدول أعلاه الفرق الواضح بين النسبتين، إذ ترتفع النسبة في الريف، وهو أمر متوقع لأن الثقافة الريفية تعطي أولوية لأعمال خاصة بها ليس من متطلباتها الاهتمام بالتعليم. كذلك نجد في ارتفاع النسبة لدى الإناث بشكل عام سيادة القِيَم التقليدية السابق ذكرها والتي تغلب بصورة أقوى في الثقافة الريفية، الى الحد الذي يصل بأمية الإناث الى ضعف نسبتها تقريبا لدى الذكور.

وتتقدم مصر الدول العربية في الجدول (٢) في ارتفاع نسبة الأمية بشكل عام سواء في الريف أو الحضر وأيضا لدى الجنسين. بينما يمثل الأردن أدنى نسبة أمية بشكل عام. وتتسع الفجوة بين الجنسين في الجمهورية العربية السورية سواء على المستوى الحضري أو الريفي. فنجد أن نسبة الأمية لدى الذكور في الحضر تبلغ ١٤ر٦٥ في المائة، بينما تصل الى ٣٤ر٧٤ في المائة لدى الإناث، وفي الريف، لا تزيد نسبة الأمية لدى الذكور عن ٢٤ر٨٠ في المائة بينما ترتفع الى ٦٠ر٤٤ في المائة لدى الاناث.

وتجدر الاشارة هنا الى ما قد يتضح عن عدم اتساق بين بيانات الجدول (٢) وبيانات الجدول (١). وقد أشرنا في البداية الى ذلك. كما أن اختلاف زاوية العرض بكل من الجدولين قد يفسر جزئيا هذا التباين.

وبالتالي، ليس من الغريب أن تهتم الدول العربية بمحو الأمية وتكثف البرامج بهدف القضاء على الامية سواء بين الرجال أو النساء. فثمة اهتمام كبير بإنشاء مراكز لمحو الامية في اكثر من دولة في إطار هذه الجهود. ومما يلاحظ أن غالبية الملتحقين بهذه المراكز هو من الإناث. ففي عام ١٩٨٨/١٩٨٧، بلغ عدد مراكز محو الأمية في سلطنة عُمان ٢٤٨ مركزاً التحق بها ٦٦٩٧ من الذكور مقابل ١٤٨٤٤ من الإناث. وفي اليمن الديمقراطية (عام ١٩٨٧/١٩٨٦) والبحرين (عام ١٩٨٦/١٩٨٥) بلغ عدد الملتحقين في الأولى ٢٨٢ من الذكور مقابل ٧٤٢١ من الإناث، وفي الثانية لم يزد عدد الذكور على ٢٢٧٥، بينما وصل عدد الإناث الى ٦٠١٣.

وتعكس دول أخرى الصورة، فيظهر الفارق بوضوح بين عدد الملتحقين من الذكور والإناث، إذ يغلب عدد الذكور على الإناث، ويصل في بعض الأحيان الى الضعف. ونشير هنا الى الكويت، حيث بلغ عدد الملتحقين بالمراكز ١٢٨٤٦ مقابل ١١١٠٠ من الملتحقات في عام ١٩٨٨/١٩٨٧، وفي قطر بلغ عدد الملتحقين من الذكور فيها ٤٢٩٩ ومن الإناث ٢٦٩٨ في عام ١٩٨٦/١٩٨٥، وكذلك بالنسبة للامارات العربية المتحدة واليمن. وبديهي أن تفسير هذه الفروق بين الجنسين يرجع الى التقاليد والثقافة في هذه المجتمعات، كما أن الدول التي يغلب فيها عدد الإناث على الذكور هي الدول التي يتخلف فيها الإناث عن التعليم. أما المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية فلا تعكسان فروقا واضحة بين الجنسين في الالتحاق بمراكز محو الأمية. وفي المملكة العربية السعودية ثمة ارتفاع ملحوظ في عدد المراكز المخصصة لهذا الغرض والتي وصلت الى ٢٨٤٥ مركزا في عام ١٩٨٧/١٩٨٦. وربما يفسر ذلك الوضع ارتفاع عدد الملتحقين من الجنسين الذي يصل الى ٧٦٨٤٢

للذكور و ٧٣٨٨٧ للإناث وهو أعلى عدد بالمقارنة مع الدول الأخرى (من بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). ويعتبر ارتفاع عدد مراكز محو الأمية بالمملكة العربية السعودية أحد جوانب التكثيف في المشروعات التقليدية الذي انتهجته الدولة.

وترتبط الأمية بالمستوى التعليمي في كل مجتمع. وهذا يتحدد جزئيا من خلال مستوى تعليم الإناث به وأيضا مدى استيعاب النسق التعليمي لهن. ونحو مزيد من الايضاح لتدنّي الوضع التعليمي للمرأة العربية نشير الى الجدول التالي الذي يوضح أعداد الملتحقين بالتعليم موزعين على المستوى التعليمي حسب النوع (الجدول ٣).

وهنا يتضح التفاوت بين الجنسين بشكل عام وأيضا التفاوت من بلد الى آخر. وتأتي اليمن في آخر القائمة من حيث نسبة الإناث الى الذكور بشكل عام وكأعداد موزعة على مختلف المستويات التعليمية، بينما ترتفع في البحرين والكويت والأردن وقطر والامارات العربية المتحدة. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث في مجال تأهيل المعلمين، وهو المجال الذي يرتبط بالمرأة بشكل عام. وربما تجدر الاشارة هنا الى وضع التعليم بدول الخليج العربي التي تقترب فيها نسبة الإناث بالتعليم مع نسبة الذكور، بل وأحيانا ترتفع فيها الأولى عن الثانية. ويؤكد الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي ذلك الوضع في دراستهما من الطاقات النسائية العربية، حين يعتبران ان نسبة الاناث في التعليم قد تفوق نسبة الذكور في بعض هذه البلدان بسبب اهتمام هذه الدول بتوفير منح للذكور للدراسة في الخارج بينما تحرم منها الاناث(١٠)، الأمر الذي يرتبط بتمايز الذكور في التعليم بل ويؤكده.

ونعطي مثالا على هذا الوضع من خلال نسبة الإناث الى الذكور في التعليم الجامعي، التي تصل في البحرين الى ١٢١ر٨ في المائة، وفي الكويت الى ١٥٥ر٢ في المائة، وفي قطر الى ٢٠٨ر١ في المائة، وفي الامارات العربية المتحدة الى ١٣١ر٣ في المائة، (كما يتضح من بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

وتقدم اليونيسكو صورة أخرى لمعدل الالتحاق بالتعليم من سن ست سنوات الى إحدى عشرة سنة موزعا بين البلدان العربية وممثلا للذكور والإناث على مدى خمس وعشرين سنة بدءا بعام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٥ من خلال الجدول التالي (الجدول ٤).

---

(١٠) دكتور زهير حطب ودكتور عباس مكي، الطاقات النسائية العربية، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧)، ص. ١٠٢.

الجدول ٣- أعداد الملتحقين بالتعليم موزعين على المستوى التعليمي حسب النوع

القطر / العام / المستوى التعليمي	البحرين ٨٦/٨٥	اليمن الديمقراطية ٨٧/٨٦	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان ٨٠/٧٩	عمان ٨٨/٨٧	الضفة الغربية ٨٤/٨٣	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ٨٧/٨٦	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
الحضانة														
عدد دور الحضانة		٣٠	٣١٤١	٦١٤	٤١١	١٥٠	—	٩	—	—	٥٥١	٧٦٦	—	صفر
عدد التلاميذ الملتحقين														
ذكور	٤٠٠٩	٤٣٥٥	—	٤٤٤٩٢	١٧٦٥٣	٢٥٥٣١	—	١٥٦٧	٤٠٨٤	٢٦١٥	٣٣٤٧٧	٣٨٨٧٣	١٨٦٩٠٢	صفر
إناث	٣٥٩٩	٤٠٤٧	—	٤٠٦٠٤	١٤١٧٤	٢٣٩٤٧	—	١١٦٢	٧٥٧١	٢٢٤٤	٢٧١١٣	٣١٩٨٦	١٦٦٦٨	صفر
اجمالى	٧٦٠٨	٨٤٠٢	٢٤٤٣٨٣	٨٥٠٩٦	٣١٨٢٧	٤٩٤٧٨	١٢٥٣٠٠	٢٧٢٩	١٥٦٥٥	٤٨٥٩	٦٠٥٩٠	٧٠٨٥٩	٣٥٣٦٠	صفر
نسبة الإناث الى الذكور	٨٩,٩	٩٢,٩	—	٩١,٣	٨٠,٣	٩٣,٨	—	٧٤,٢	٩٣,٧	٨٥,٨	٨١,٠	٨٢,٣	٨٩,٢	صفر
ابتدائى														
عدد الملتحقين														
ذكور	٢٩١٩٥		٣٧٢٦٢١٩	١٦٧٠٧٧٥	٢٨١٤٦١	٩٣٤٦٨	—	١١٦٣٩١	١٠٣٨٠٠	٢١٢٧٧	٨١٠٧٧٤	١١٥٩٣٣٤	٧٨٧٦٧	٧٧٤٨٥٤
إناث	٢٨١٨١		٢٨٨٧١٧٩	١٣٤١٢٥٣	٢٦١٠٥٨	٨٨٣٧٦	—	٩٩٠٢٥	٩٠٦٧١	١٩٣٥٩	٦٤٩٥٠٩	٩٩٩٣٦٠	٧٣٣٠٨	٢١٠٨٦٧
اجمالى	٥٧٣٧٦		٦٦١٣٣٩٨	٣٠١٢٠٢٨	٥٤٢٥١٩	١٨١٨٤٤	٣٨٨٤٨٢	٢١٥٤١٦	١٩٤٤٧١	٤٠٦٣٦	١٤٦٠٢٨٣	٢١٥٨٥٩٤	١٥٢٠٧٥	٩٨٥٧٢١
نسبة الإناث الى الذكور	٩٦,٥		٧٧,٥	٨٠,٣	٩٢,٨	٩٤,٦	—	٨٥,١	٨٧,٤	٩١,٠	٨٠,١	٨٦,٢	٩٣,١	٣٧,٢
متوسط														
عدد الملتحقين														
ذكور	١١٦٠٣	٢٠١٤٢٤	١٤١٩١٩٣	٤٧٠٩٥٩	١١٣٢٧٦	٧٨٠٧٣	—	٢٧٦٣٩	٣٧٩١٧	٦٩٨٨	٢٦٦٧٠١	٣٦٧١٢٣	٢١٢٩٥	١٢٢٠٠٨
إناث	١٠٣٠١	٩٢١٩٩ (أ)	٩٥٨٦٣٠	٢٨٥٧٨٠	١٠١٤٦٧	٧٠٩٢٢	—	١٦٢٨٩	٢٩٧٥٢	٦٧٤٠	١٧٠٤٥٦	٢٤٨٩١١	١٩٤٧٥	١٤٦٧٦
اجمالى	٢١٩٠٤	٢٩٣٦٢٣	٢٣٧٧٨٢٣	٧٥٦٧٣٩	٢١٤٧٤٣	١٤٨٩٩٥	١٦٥٨٠٤	٤٣٩٢٨	٦٧٦٦٩	١٣٧٢٨	٤٣٧١٥٧	٦١٦٠٣٤	٤٠٧٧٠	١٣٦٦٨٤

الجدول ٣- (تابع)

القطر / المستوى التعليمي	البحرين ٨٦/٨٥	اليمن الديمقراطية ٨٧/٨٦	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان ٨٠/٧٩	عمان ٨٨/٨٧	الضفة الغربية ٨٤/٨٣	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ٨٧/٨٦	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
نسبة الإناث الى الذكور	٨٨,٨	٤٥,٨	٦٧,٥	٦٠,٧	٨٩,٦	٩٠,٨	—	٥٨,٩	٧٨,٥	٩٦,٥	٦٣,٩	٦٧,٨	٩١,٥	١٢,٠
ثانوي														
عدد الملتحقين														
ذكور	٣٣٥٩	٢١٩١٥	٣٠٦٥٠٠	١٣١٣٧٥	٤٧٩٦٤	٥٦٩٦٢	—	٧٩٦٠	٢٢٦٠٨	٣٥٧٦	١١٣٨٩٥	١٣٨١٩٥	١٠٣٥٣	٣٣١٠٧
إناث	٥٥١٢	١٠٦٨٧	٢٣٥٣١٦	٩٣٢٩٥	٥٠٨٢٢	٤٩٧٠٩	—	٦٣٤٩	١٥٧٨٥	٤٥٧٠	٨٤٥٥٤	١٠١٢٢٤	١٠٤٠٥	٤٢٢٨
اجمالى	٨٨٧١	٣٢٦٠٢	٥٤١٨١٦	١٢٤٦٧٠	٩٨٧٨٦	١٠٦٦٧١	٧٢٩٦٩	١٤٣٠٩	٣٨٣٩٣ (د)	٨١٤٦	١٩٨٤٤٩	٢٣٩٤١٩	٢٠٧٥٨	٣٧٣٣٥
نسبة الإناث الى الذكور	١٦٤,١	٤٨,٨	٧٦,٨	٧١,٠	١٠٦,٠	٨٧,٣	—	٧٩,٨	٦٩,٨	١٢٧,٨	٧٤,٢	٧٣,٢	١٠٠,٥	١٢,٨
مهني														
عدد الملتحقين														
ذكور	٥١١٦	١٩٤٣	٥٥٥٣١٨	١٧٧٤٠	١٩٣٢٨	٣٥٨١	—	٦٨٠	—	٧٠٠	١٣٠٩٥	—	٦٠٤	١٣٨٩
إناث	٣٧٥٤	٤٨٩	٣٦٩٤٩٣	٤٥٩٠٧	١٢٢٤٢	٤٥٧٠	—	٧٠	—	—	—	—	—	٢١٤
اجمالى	٧٨٧٠	٢٤٣٢	٩٢٤٨١١	١٥٣٦٤٧	٣١٥٧٠	٨١٥١	—	٧٥٠	—	٧٠٠	١٣٠٩٥	٥٦٦٦٤	٦٠٤	١٦٠٣
نسبة الإناث الى الذكور	٥٣,٨	٢٥,٢	٦٦,٥	٤٢,٦	٦٣,٣	١٢٧,٦	—	١٠,٣	—	—	—	—	—	١٥,٤
تأهيل معلمين														
عدد الملتحقين														
ذكور	—	١٤٦٦	٣٦٦٩٢	١٣٠٢٤	٢٠٦٧	١٧٨٩	٣٤٧	٧٤٥	٧٣٠	—	١١٨٣١	٣٥٦٦	—	٩٥٦٨
إناث	—	٤٠١	٥٦٧١٧	١٧٣٣٦	١١١٣٩ (ب)	٤٣٣٥	١٣١٥	٥٧٨	٧٤٢	—	١٠٥٢٠	٧٨٦٦	—	٣٢٣٨
اجمالى	—	١٨٦٧	٩٣٤٠٩	٣٠٣٦٠	١٣٢٠٦ (ب)	٦٠٢٤ (ب)	١٦٦٢	١٣٢٣	١٤٧٢	—	٢٣٣٥٢	١١٤٣٢	—	١٢٨٠٦
نسبة الإناث الى الذكور	—	٢٧,٤	١٥٤٠٦	١٣٣,١	٥٣٨,٩	٢٣٦,٧	٣٧٩,٠	٧٧,٦	١٠١,٦	—	٨٨,٩	٢٢٠,٦	—	٣٣,٨

الجدول ٣- (تابع)

المستوى التعليمي / القطر العام	البحرين ٨٦/٨٥	اليمن الديمقراطية ٨٧/٨٦	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان ٨٠/٧٩	عمان ٨٨/٨٧	الضفة الغربية ٨٤/٨٣	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ٨٧/٨٦	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
جامعي وأعلى														
عدد الملتحقين														
ذكور	١٨٧٧	٢٩٦٥	٤١٩٨٣١	١٢.٤٤٨	٣١٤٤٤	٥٠٥٨	—	٦٩١	٦٥٨٩	١٥٩٨	٦٧٥٨٤	٩٣٠٩٨	٣٠٣٨	١٢٤١٦
إناث	٢٢٨٧	١٨٤٠	٢٠٩٨٩٢	٦٣٣٣٣	٢٨٩٦٤	٧٨٤٩	—	٤٤٧	٤٨٦٥	٣٣٢٣	٤٦٣٥٥	٤٥٦٤٥	٣٩٨٨	١٨٩٤
إجمالي	٤١٦٤	٤٨٠٥	٦٢٩٧٢٣	١٨٣٧٨١	٦٠٤٠٨	١٢٩٠٧	—	١١٣٨	١١٤٥٤	٤٩٣١	١١٩٣٩ (٨)	١٣٨٧٤٣ (٢)	٧٠٢٦	١٤٣١٠
نسبة الإناث الى الذكور	١٢١,٨	٦٢,١	٥٠,٠	٥٢,٦	٩٢,١	١٥٥,٢	—	٦٤,٧	٧٣,٨	٢٠٨,٦	٦٨,٦	٤٩,٠	١٣١,٣	١٥,٣

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أ- التعليم المتوسط باليمن الديموقراطية يشمل الإبتدائى
ب- بيانات تأهيل المعلمين بالأردن والكويت تقديرية
جـ- بيانات التعليم الجامعى لقطر عن عام ٨٧/٨٦
د- التعليم الثانوى للضفة الغربية يشمل المهنى
هـ- التعليم الجامعى بالضفة الغربية يشمل قطاع غزة

الجدول ٤- معدل الالتحاق بالتعليم (من ٦ إلى ١١ سنة)

البلد	١٩٦٠			١٩٦٥			١٩٧٠		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الجزائر	٤٢ر٢	٣٠ر٣	٣٦ر٣	٦٢ر٠	٤٣ر٤	٥٣ر٠	٧١ر٣	٤٧ر٢	٥٩ر٥
مصر	٧٢ر٧	٤٧ر٧	٦٠ر٥	٨٣ر٠	٥٦ر٢	٦٩ر٩	٨٠ر٧	٥١ر٤	٦٦ر٤
ليبيا	٥٩ر٢	٢٠ر٤	٤٠ر٣	٧٦ر٧	٣٠ر٨	٥٧ر٠	١٠٠ر١	٧١ر٨	٨٦ر٤
المغرب	٤٦ر٦	١٩ر٢	٣٢ر٩	٥٥ر٢	٢٥ر٢	٤٠ر٦	٤٣ر٣	٢٤ر١	٣٤ر٠
السودان	١٦ر٨	٧ر٠	١٢ر٠	١٨ر٣	١٠ر٩	١٤ر٧	٣٠ر٤	١٨ر٠	٣٤ر٣
تونس	٩٦ر٥	٣٣ر٤	٥٠ر٣	٨٤ر٨	٥١ر٧	٦٩ر٠	٨٨ر٧	٦١ر٩	٧٥ر٥
العراق	٦٦ر٤	٢٨ر٢	٤٧ر٧	٧٠ر٧	٣٢ر٩	٥٢ر٢	٧٥ر٨	٣٣ر٩	٥٥ر٤
الأردن	٧٦ر٥	٤٨ر٣	٦٣ر١	٩٠ر٩	٧١ر٦	٨١ر٧	٦٨ر٦	٥٧ر٢	٦٣ر١
الكويت	٨٠ر٥	٧١ر٩	٧٦ر٤	٨٨ر٠	٧٥ر١	٨١ر٧	٧١ر٥	٥٨ر٤	٦٥ر١
لبنان	٤٧ر٠	٦٨ر٦	٧١ر٤	٨٣ر٠	٦٦ر٠	٧٤ر٥	٨٥ر١	٧٣ر٤	٧٩ر٤
المملكة العربية السعودية	١٤ر١	١ر٧	٨ر٠	٢٤ر٨	٨ر٠	١٦ر٦	٣٢ر٤	١٥ر٦	٢٤ر٢
الجمهورية العربية السورية	٦٩ر٣	٣٢ر٠	٥١ر٣	٨٦ر٧	٤٥ر٥	٦٦ر٨	٩٨ر٠	٦٠ر٤	٧٩ر٦
اليمن	١٠ر٧	٠ر٣	٥ر٦	١٢ر١	٠ر٨	٦ر٥	١٣ر٧	١ر٦	٧ر٧
اليمن الديمقراطية	١٥ر١	٥ر٣	١٠ر٣	٢٧ر٢	١٠ر٥	١٩ر٠	٧٤ر١	٢٠ر٩	٤٧ر٩
عُمان	-	-	-	-	-	-	٤ر٩	٠ر٩	٢ر٩

الجـــدول ٤ (تابـــــع)

البلـــد	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الجزائـر	٨٦ر٧	٦١ر١	٧٤ر١	٦٢ر٧	٦٩ر٢	٨١ر١	٩٦ر١	٧٦ر٢	٨٦ر٣
مصـــر	٨٠ر٥	٥١ر٩	٦٦ر٤	٨٢ر٠	٥٥ر٢	٦٨ر٩	٨٣ر٥	٥٧ر٧	٧١ر٠
ليبيـــا	١٢٠ر٦	١١١ر٩	١١٦ر٤	-	-	-	-	-	-
المغـرب	٣٠ر٢	٢٩ر٧	٤٠ر١	٥٦ر٠	٣٥ر٥	٤٥ر٩	٦١ر٤	٤١ر٧	٥١ر٧
السودان	٣٨ر٥	٢٠ر٢	٢٩ر٤	٤٧ر٢	٢٧ر٢	٣٧ر٤	٥٤ر٧	٣٣ر٨	٤٤ر٤
تونـــس	٩٠ر٩	٦٢ر٦	٧٧ر٠	٩٥ر٤	٧١ر٠	٨٣ر٤	٩٥ر٩	٧٨ر٢	٨٧ر٢
العـــراق	٩٨ر٢	٥٣ر٨	٦٧ر٣	٩٩ر٤	٦٣ر٠	٨١ر٥	٩٩ر٨	٧١ر٣	٨٥ر٨
الأردن	٨٠ر٢	٧٠ر٧	٧٥ر٦	٨٠ر٢	٧٦ر٥	٧٨ر٤	٨٠ر٢	٧٨ر٧	٧٩ر٥
الكويت	٦٧ر٣	٦١ر٨	٦٤ر٦	-	-	-	-	-	-
لبنـان	٩٣ر٢	٨٥ر٠	٨٩ر٢	٩٥ر٢	٨٩ر٠	٩٢ر٢	٩٦ر٧	٩٢ر٠	٩٤ر٤
المملكة العربية السعودية	٤٦ر٣	٢٤ر٢	٣٥ر٤	٥٧ر٣	٣٥ر٦	٤٦ر٦	٧٦ر٦	٤٨ر٢	٥٨ر١
الجمهورية العربية السورية	١١٠ر٢	٧٧ر٤	٩٤ر١	١١٠ر٢	٨٦ر٠	٩٨ر٨	١١٠ر٢	٩٢ر٧	١٠١ر٦
اليمـــن	٣٣ر٤	٤ر٧	١٩ر٣	٥٢ر٧	١٢ر٩	٣٣ر١	٦٧ر٩	٢٩ر٨	٤٩ر١
اليمـــن الديمقراطية	٨٧ر٦	٤٦ر٤	٧٦ر٥	٩٣ر٩	٦٤ر٣	٧٩ر٣	٩٤ر٩	٧١ر٨	٨٣ر٥
عُمـــان	٥٣ر٤	٢٦ر١	٤٠ر٠	٨٠ر٦	٥٧ر٤	٦٩ر٢	٨٤ر٦	٥٩ر٩	٧٢ر٤

المصدر: اليونيسكو.

وبديهي انه لا يمكن فصل النسق التعليمي عن بقية أنساق المجتمع. وقد يمثل ذلك انعكاسا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مجتمع. فرغم ان نصيب النساء من التعليم في كل البلدان العربية أقل من نصيب الذكور، الا انه توجد فروق واضحة في كل بلد.

فالفارق حاد بين نسبة الذكور ونسبة الاناث في التعليم في المجتمعات التي تسودها الثقافات التقليدية التي ما زالت ترسخ التقاليد القبلية. فعلى سبيل المثال نجد ذلك الفارق الحاد بين تعليم الاناث وتعليم الذكور في المملكة العربية السعودية، حتى مع ارتفاع نسبة الإناث بالتعليم. ويمكن متابعة ذلك من خلال العرض التالي المستمد من بيانات الجدول (٤).

في عام ١٩٦٠، بلغت نسبة الذكور في المملكة العربية السعودية ١ر١٤ في المائة، والإناث ١ر٧ في المائة، وارتفعت الى ٨ر٢٤ في المائة بين الذكور و ٨ في المائة بين الإناث في عام ١٩٦٥، ثم الى ٤ر٣٢ في المائة بين الذكور و ٦ر١٥ في المائة بين الإناث في عام ١٩٧٠، أي ما يقرب من النصف تقريبا. وفي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الذكور ٣ر٤٦ في المائة والإناث ٢ر٢٤ في المائة. واستمر الارتفاع الى ٣ر٥٧ في المائة للذكور و ٦ر٣٥ في المائة للإناث في عام ١٩٨٠. وحتى عام ١٩٨٥ لم تزد نسبة الإناث عن ٢ر٤٨ في المائة بينما وصلت بين الذكور الى ٦ر٧٦ في المائة.

وكذلك الوضع في اليمن، حيث تتسع الفجوة بين معدل التحاق الإناث ومعدل التحاق الذكور في التعليم. ففي عام ١٩٦٠ لم يزد معدل الاناث عن ٣ر٠ في المائة مقابل ٧ر١٠ في المائة للذكور، ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا ليصل الى ١ر١٢ في المائة بين الذكور و ٨ر٠ في المائة بين الاناث في عام ١٩٦٥. وتوالت الزيادة البسيطة فبلغت ٧ر١٣ في المائة للذكور و ١ر٦ في المائة للإناث في عام ١٩٧٠. ثم زاد معدل الارتفاع ليصل الى ٤ر٣٣ في المائة بين الذكور و ٧ر٤ في المائة بين الإناث في عام ١٩٧٥. وربما تفسر تلك الطفرة زيادة الاهتمام بمشروعات التعليم والتوسع في المجالات التنموية بشكل عام بدءا بالسبعينات، إذ تظهر آثار تلك الجهود في عام ١٩٨٠ لترفع من معدل التعليم الى ٧ر٥٢ في المائة بين الذكور و ٩ر١٢ في المائة بين الإناث وهو ما يوضح معدلا متناميا بشكل ملحوظ. وفي عام ١٩٨٥ وصل معدل التعليم للذكور ٩ر٦٧ في المائة و للإناث ٨ر٢٩ في المائة.

ومع ذلك تبقى المملكة العربية السعودية متقدمة بالمقارنة مع اليمن فيما يتعلق بالنسبة الاجمالية للتعليم وأيضا بالنسبة للإناث بسبب ارتباط الإقبال على التعليم بالامكانات المادية المتوفرة.

ومقابل تلك الفروق الواضحة بين معدل الذكور ومعدل الإناث في التعليم نجد بلدانا عربية يكاد يقترب فيها المعدلان ولا توجد فروق حادة بينهما. ومثال ذلك ما يتضح في ليبيا بعد عام ١٩٧٠. فبالرغم من أن السنوات ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ قد شهدت نفس التمايز في التعليم بين وضع الذكور ووضع الإناث والذي يتواجد في البلدان العربية الأخرى، إلا ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جاءت بعد السبعينات، وخاصة توفير الامكانات المادية، قد أثرت على وضع المرأة في المجتمع الليبي وأدت الى رفع مستواها التعليمي. فإذا تتبعنا المعدلات الموضحة أعلاه لوجدنا هذا التحوّل واضحا. ففي عام ١٩٦٠ بلغ معدل الذكور ٢ر٥٩ في المائة مقابل ٤ر٢٠ في المائة لدى الإناث، وفي عام ١٩٦٥ ارتفعت المعدلات للذكور الى ٧ر٧٦ في المائة و ٨ر٣٠ في المائة للإناث، ووصلت الى ١ر١٠٠ في المائة لدى الذكور و ٨ر٧١ في المائة لدى الإناث في عام ١٩٧٠، ثم بلغت أقصاها في عام ١٩٧٥ إذ بلغت ٦ر١٢٠ في المائة عند الذكور و ٩ر١١١ في المائة عند الإناث في ذلك العام. وكذلك الوضع بالنسبة للأردن، إذ أنه بالرغم من وجود فروق بين معدلات التعليم بين الجنسين في الستينات، إلا أنها تعتبر فروقا بسيطة. ففي عام ١٩٦٠ بلغ معدل التعليم عند الذكور ٥ر٧٦ في المائة مقابل ٣ر٤٨ في المائة عند الإناث. وفي عام ١٩٦٥ بلغ المعدل عند الذكور ٩ر٩٠ في المائة وعند الإناث ٦ر٧١ في المائة، بينما انخفض المعدل بالنسبة للجنسين لعام ١٩٧٠ فوصل الى ٦ر٦٨ في المائة عند الذكور و ٢ر٥٧ في المائة عند الإناث. ويعزى ذلك الى ظروف الحروب التي شهدها مجتمع الاردن في تلك السنوات. ولكن معدل التعليم عند الذكور ارتفع في السنوات التي تلت وكذلك المعدل عند الإناث، إذ وصل الأول الى ٢ر٨٠ في المائة والثاني الى ٧ر٧٠ في المائة في عام ١٩٧٥. والملاحظ أنه بينما استقر معدل التعليم عند الذكور في السنوات التي تلت وحتى عام ١٩٨٥، اذ لم يتغير عن ٢ر٨٠ في المائة خلال تلك الفترة، ارتفع بين الإناث ليصل الى ٥ر٧٦ في المائة عام ١٩٨٠ و ٧ر٧٨ في المائة عام ١٩٨٥.

وربما يمكن فهم المرأة التعليمي في الأردن في ضوء التطور الاجتماعي السريع بهذا المجتمع بالاضافة الى انفتاحه على الثقافة الغربية بشكل موسع. وفي الكويت أيضا تتقارب معدلات التعليم بين الجنسين، وخاصة منذ عام ١٩٧٥، فبلغ معدل التعليم عند الذكور ٣ر٦٧ في المائة بينما اقترب منه معدل التعليم عند الاناث فبلغ ٨ر٦١ في المائة. وقد أشرنا من قبل الى ذلك الوضع بالنسبة لدول الخليج العربية والاسباب المؤدية اليه.

وتباينت نسب التعليم عند الجنسين في البلدان العربية الأخرى تبايناً كبيراً. ولكن مجمل القول أن تعليم المرأة العربية قد أصبح أمرا معترفا به في الثقافة العربية الحديثة وإن تفاوتت درجات تقبّله في المجتمعات وبين الافراد.

ويوضح الجدول التالي (٥) وضع التعليم بكل مستوياته في البلدان العربية موزعا بين الريف والحضر وحسب النوع.

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة في المستوى التعليمي تقع في مجموعة «يقرأ ويكتب»، وذلك بالنسبة لكل البلدان، سواء بين الإناث أو الذكور، بينما تمثل نسبة الحاصلين على تعليم جامعي أدنى شريحة، وهو المتوقع في أي تمثيل للتدرّج التعليمي بشكل عام. ومع ذلك يوجد تفاوت في نسبة السكان الممثلين في التعليم الجامعي في كل بلد. فبينما يمثل الأردن أعلى نسبة بين الذكور (١٠ر٣٢ في المائة) تمثل قطر أعلى نسبة بين الإناث (٨ر٠٢ في المائة). ويلاحظ تدنّي النسبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، إذ تبلغ النسبة ٢ر٩٠ في المائة لدى الذكور و ٨٥ر٠ في المائة لدى الإناث، وهي نسب تتفق مع توزيع التعليم بشكل عام ومع ارتفاع نسبة الأمية بذلك البلد.

ولمزيد من التفصيل لتمثيل الإناث بالتعليم الجامعي، يبين الجدول (٦) عدد خريجي الكليات حسب التخصص والنوع، ويبيّن الجدول (٧) نسبة الإناث الى الذكور.

ويلاحظ من الجدول (٦) زيادة عدد الذكور على الاناث في التعليم بشكل إجمالي، إلا في الكويت وقطر، ربما لإرتفاع عدد الذكور الدارسين في بعثات خارجية. وتتفق البيانات في الجدول (٧) مع نفس الوضع حيث تمثل نسبة الإناث الى الذكور من خريجي الجامعات تفوقا في الكويت (٢ر١٢٧ في المائة) وقطـــر (٧ر١٦٠ في المائة) بالاضافة الى الامارات العربية المتحدة (٢ر١١٨ في المائة) رغم اختلاف السنوات المبيَّنة لكل بلد. وبشكل عام ترتفع نسبة الإناث الى الذكور من الخريجين وتزيد عن ٥٠ في المائة إلا في اليمن (١٧ في المائة). وتتفاوت نسبة الإناث في التخصصات المختلفة في كل بلد. وتصعب المقارنة بينها لغياب البيانات في مجملها، وإن اتضح التدني الواضح في نسبة تمثيل الإناث باليمن.

الجدول ٥- توزيع السكان حسب المستوى التعليمي والبلد والنوع

(النسبة المئوية)

حضر	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٨٦	العراق ١٩٨٧	الأردن ١٩٨٣	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر	السعودية	سوريا ١٩٨٤	الإمارات	اليمن
ذكور														
أمي			٣٦,٤٦	١٦,٣٨	١٠,٩٨							١٤,٦٥		
يقرأ ويكتب			٢٩,٦٥	٢٤,٧٨	١٩,٣٠							٣٢,٢٢		
ابتدائي				٢٤,٨٢	٢٨,٨٦							٢٨,٧٠		
متوسط				٨,٦٥	١٩,٧٦							١١,١٦		
ثانوي				٤,٦٩	٨,٠٩							٧,٣٥		
فني			٣٣,٨٠	٥,٥٥	صفر							١,٧٤		
جامعي وأعلى			١٠,٠٩	٤,٢٩	١٣,٠٢							٤,١٨		
غير مبين			صفر	١٠,٨٦	صفر									
مجموع			١٠٠	١٠٠	١٠٠							١٠٠		
إناث														
أمي			٤٤,٤١	٢٨,٧٢	٢٦,٦٩							٣٤,٧٤		
يقرأ ويكتب			٢٢,٠١	٢٦,٠٩	١٨,٣٣							٢٦,١٨		
ابتدائي				٢٠,٢٨	٢٥,٦٣							٢١,٤٢		
متوسط				٥,٩٢	١٦,٤٣							٩,١٨		
ثانوي				٣,٣٣	٦,٢٦							٥,٠٦		
فني			٢٨,١٨	٤,٠٢	صفر							٢,٠٢		
جامعي وأعلى			٥,٤٠	٢,٥٥	٦,٦٦							١,٤٠		
غير مبين			صفر	٩,٠٧	صفر									
مجموع			١٠٠	١٠٠	١٠٠							١٠٠		
إجمالي نسبة الامية بالحضر			٣٥,١٤	٢٢,٥٣	١٨,٤٨							٢٤,٤٣		

الجدول ٥ (تابـــع)

ريف	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٨٦	العراق ١٩٨٧	الأردن ١٩٨٣	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر	السعودية	سوريا ١٩٨٤	الإمارات	اليمن
تكيد			٤٧,٢٥	٢٩,٨٣	٢٠,٠٧							٢٤,٨٠		
أمي			٣١,٨	٢٦,٠٠	١٩,٣٩							٣٣,٧٦		
يقرأ ويكتب				٢٢,٨٠	٢٨,٣٧							٢٤,٩٦		
الابتدائي				٥,٦٨	١٧,٨٧							٩,٠٧		
متوسط			١٩,٣٨	٢,١٩	٧,٥١							٤,٧٩		
ثانوي			٢,٢٩	١,٠٥	٦,٨٠							١,٤٦		
فني			١,٠٠	١,٠١٥	١,٠٠							١,١٥		
جامعي وأعلى				١,٠٠								١,٠٠		
غير مبين			٨,٣٩	٠,٤٥	٢,٧٣							١,٢٢		
مجموع			١,٠٦	٠,٥٠	٠,٥٠							٠,٢٩		
إناث			١,٠٠	٨,٨٤	٢,٩٧							٠,١٢		
أمي			٤٤,٤٤	٤٨,٤٢	٤٣,٥٦							٦,٠٤٤		
يقرأ ويكتب			١٤,٠٧	٢٤,٥٨	١٨,٦٨							٢,٠٤٢		
الابتدائي				١٥,٦٢	٢,٠٥١							١٣,٥٥		
متوسط				١,٣١	١١,٥٥							٣,٨١		
ثانوي				٠,٤٥	٢,٧٣							١,٢٢		
فني				٠,٥٠	٠,٥٠							٠,٢٩		
جامعي وأعلى				٠,٢٩	٢,٩٧							٠,١٢		
غير مبين				٨,٨٤	٠,٥٠							٠,٢٩		
مجموع				١,٠٠	١,٠٠							١,٠٠		
إجمالي نسبة الأمية بالريف			٦١,٢٩	٣٩,٣٦	٣١,٣٢							٤٢,٣٦		

الجدول ٥ (تابـــع)

مجموع السكان	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٨٦	العراق ١٩٨٧	الأردن ١٩٨٣	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر	السعودية	سوريا ١٩٨٤	الإمارات	اليمن
ذكور														
أمي	٢١,٣٠		٣٧,٧٨	٢٠,١٨	١٢,٢٨	١٩,٤٩				٢١,٧٨		١٨,٩٤	٢٩,٨٦	
يقرأ ويكتب	٢٨,١٤		٣٠,٤٣	٢٥,١٣	١٧,٦٢	٢٠,٥١				٢٨,٨٨		٣٢,٨٧	٢٣,٥٧	
ابتدائي	١٦,٠٥			٢٤,٢٥	٣٥,٠١	١٧,٣٦				١٤,٤٧		٢٧,١٢	١٢,٦٠	
متوسط	١١,٢٥			٧,٨١	١٧,٥٤	١٨,١٢				١٢,٥٥		١٠,٢٧	١٠,٦٥	
ثانوي	١٤,١١			٣,٩٨	٧,٢٣	١٥,٨٦				١٢,٠٩		٦,٢٧	١٣,٤٨	
فني	٤,٥٢		٢٥,٩٥	٤,٦٣	صفر					٢,٢٣		١,٦٢	٢,٢٤	
جامعي وأعلى	٤,٦٢		٥,٨٤	٣,٣٧	١٠,٣٢	٨,٦٥				٧,٨٩		٢,٩٠	٣,٤٨	
غير مبين	٠,٠٢		صفر	١٠,٦٦	صفر	صفر				٠,١٢		صفر	٠,٠١	
مجموع	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠				١٠٠		١٠٠	١٠٠	
إناث														
امي	٣٦,٣٣		٦١,٧٧	٣٤,٥٤	٣١,٣٢	٢٦,٩٠				٢٣,٩٠		٤٥,٧٤	٣٧,٢٨	
يقرأ ويكتب	٢٣,٣٢		١٧,٩٨	٢٥,٦٤	١٨,٤٣	١٦,٠٣				٢٤,٩٦		٢٣,٧٢	١٩,٥٤	
ابتدائي	١٢,٧٢			١٨,٩١	٢٤,٣٣	١٨,٣١				١٤,٢٠		١٨,٠٥	١١,٠٨	
متوسط	٨,٤٥			٤,٥٦	١٥,٠٩	١٧,٥٦				١٢,٢٢		٦,٩٠	٨,٩٥	
ثانوي	١٢,١٣			٢,٤٨	٥,٢٩	١٥,٣٧				١٤,٠٦		٣,٤٢	١٤,٠٥	
فني	٣,٩٨		١٧,٤٥	٢,٩٨	صفر					٢,٤٩		١,٣٢	٣,٢٩	
جامعي وأعلى	٣,٠١		٢,٨٠	١,٨٨	٥,٦٤	٥,٨٢				٨,٠٢		٠,٨٥	٥,٨١	
غير مبين	٠,٠٥		صفر	٩,٠١	صفر	صفر				٠,١٥		صفر	صفر	
مجموع	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠				١٠٠		١٠٠	١٠٠	
إجمالي نسبة الأمية	٣٧,٢٠		٤٩,٣٥	٢٧,٤٠	٢٠,٩٤					٢٢,٣٩		٣٢,٠٥	٣١,٧٨	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أ- البيانات الخاصة بالتعليم الفني في مصر تشمل الإبتدائي والمتوسط والثانوي ب- البيانات الخاصة بالتعليم الثانوي بالكويت تشمل التعليم الفني

جـ- بيانات الكويت تمثل الوطنيين فقط

الجدول ٦- عدد خريجي الكليات حسب التخصص والنوع

القطر / العام / التخصص	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ١٩٨٤	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
إجمالي														
ذكور			٧٥١٥٢	١٣٧١٥	٢٦٢٢	١٢٨١				٣٣١				
إناث			٣٩٩٠٤	١٠٧٦٤	٢١١٨	١٦٣٠				٥٣٢				
إجمالي			١١٥٠٥٦	٢٤٤٧٩	٤٧٤٠	٢٩١١				٨٦٣				
علوم تطبيقية			٢٩٢٧٩							صفر	٧٢٢			صفر
ذكور			٢٠٨١١							صفر	٥٥٧			صفر
إناث			٨٤٦٨							صفر	١٦٥			صفر
طب			٤١٥٣	٦٨		٩٤				صفر	٣٧٠			١٢
ذكور			٢٦٩١	٥٠		٤٠				صفر	١٥٧			٥
إناث			١٤٦٢	١٨		٥٤				صفر	١١٣			٧
صيدلة			١٣٠٨	١٠١						صفر	٣٩			صفر
ذكور			٦٤٩	٩٠						صفر	٢٢			صفر
إناث			٦٥٩	١١						صفر	١٧			صفر
طب أسنان			٧٥	صفر						صفر	٢٥			صفر
ذكور			٣٩٩	صفر						صفر	١٢			صفر
إناث			٣٠٦	صفر						صفر	١٣			صفر
هندسة			٧٠٦٦	٣٧٠						٢٦	٤٣٩	٤٣		صفر
ذكور			٦٠٩٨	٢٨٦						٢٦	٤٣٩	٣٢		صفر
إناث			٩٦٨	٨٤						صفر	صفر	١١		صفر
زراعة			٦١٦٠	٢٥٩		١٧٥					٢٨٦	١٢		صفر
ذكور			٤٢٢٩	١٥٢		١٢٧					٢٠٠	١٢		صفر
إناث			١٩٣١	١٠٧		٤٨					٨٦	صفر		صفر

الجدول ٦ (تابع)

التخصص / العام	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ١٩٨٤	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
علوم طبيعية					٧٥٥					١٠٤	٥٨٤	٩٦		٧٨
ذكور					٤٢٦					٤٣	٣٤٧	٣٧		٦٢
إناث					٣٢٩					٦١	٢٣٧	٥٩		١٦
العلوم الإنسانية					١٥١٦					١٥٣	٨٤٦٠		٤٦٧	١٦٥
ذكور					٧٧٧					١٠٣	٤٥٧٧		١٧٢	١٢٠
إناث					٧٣٩					٥٠	٣٨٨٣		٢٩٥	٤٥
ادارة أعمال											١٣٩٢		٣٦٠	صفر
ذكور											١٠٣١		١٤٢	صفر
إناث											٣٦١		١١٨	صفر
تجارة واقتصاد					٧١٥									٢٥٨
ذكور					٤٩٧									٢٢٤
إناث					٢١٨									٣٤
قانون					٢٧٢					٧٧				٣٥٤
ذكور					١١٠					٣٢				٣٤٩
إناث					١٦٢					٤٥				٥

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ٧- نسبة الإناث الى الذكور من خريجي الكليات حسب التخصص

القطر / العام / التخصص	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ٨٧/٨٦	العراق ٨٩/٨٨	الأردن ٨٧/٨٦	الكويت ٨٨/٨٧	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ٨٦/٨٥	السعودية ٨٧/٨٦	سوريا ١٩٨٤	الإمارات ٨٦/٨٥	اليمن ٨٧/٨٦
الإجمالي			٥٣,١	٧٨,٥	٨٠,٨	١٢٧,٢				١٦٠,٧			١١٨,٢	١٧,٠
علوم تطبيقية			٤٠,٧								٢٩,٦			
طب			٥٤,٣		٣٦,٠	١٣٥,٠					٧٢,٠			١٤٠,٠
صيدلة			١٠١,٥		٨١٨,٢						٧٧,٣			
طب لسنان			٧٦,٧								١٠٨,٣			
هندسة			١٥,٩		٢٩,٤								٣٤,٤	
زراعة			٤٥,٧		٧٠,٤	٣٧,٨					٤٣,٠			
علوم طبيعية					٧٧,٢					١٤١,٩	٦٨,٣		١٥٩,٥	٢٥,٨
علوم إنسانية					٩٥,١					٤٨,٥	٨٤,٤		١٧١,٥	٣٧,٥
ادارة أعمال											٣٥,٠		٨٣,١	
تجارة واقتصاد					٤٣,٩									١٥,٢
قانون					١٤٧,٣					١٤٠,٦				١,٤

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ولاشك ان تعليم المرأة يمثل بُعداً هاماً في اشكالية تحررها. وقد ركز عليه المنادون بحقوقها في المجتمع وبضرورة تحسين وضعها كمظهر هام في ذلك الصدد، حيث ان المرأة المتعلمة تكون أكثر ادراكاً لحقوقها الانسانية واكثر شجاعة في المطالبة بها. كما أنها من خلال التعليم تصبح أقدر على القيام بدورها في المجتمع كزوجة وأم، حيث ينعكس ذلك على نمط تربيتها لأبنائها وقدرتها على التعامل معهم وتفهم مشكلاتهم. وهذا هو التحول الذي يعنينا والذي يترك بصماته على الأسرة وعلى كل أفرادها.

ومع ذلك نجد من يتساءل عن التحرر الفعلي للمرأة العربية رغم حصولها على حق التعليم. ويبرز هنا رأي الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي حين يقولان: «إن تحليلا بسيطا لواقع الأمر يظهر أن قطاعا كبيرا من النساء المتعلمات المتحررات ظاهريا ما زلن في أعماقهن يشعرن بالنقص ويعانين من الدونية تجاه الرجل» (١١). ويصور الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي أبعاد ذلك الصراع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية، فتمثل للفتاة في الزواج أملاً منشوداً لا قيمة لها بدونه ولا معنى لحياتها بغيره، فتنشأ وهي تتلقن ان مكانتها كإمرأة لا تكتمل بدون الرجل وبدون وصولها الى «مكانة زوجة» (١٢). ومن ثم، تتجاذبهما قوى الصراع بين ما تتعلمه في المدرسة لاختيار أسلوب حياتها وبين ما تفرضه التقاليد بالمجتمع. ويتفق مع ذلك العديد من العربيات المتعلمات نتيجة للتذبذب بين الخضوع لتقاليد المجتمع وبين تحدي القيم السائدة فيه. وعادة ما يؤدي هذا التذبذب الى «عدم توازن نفسي وسلوكي» لدى هؤلاء الفتيات(١٣). غير أنه لا يمكن التعميم في هذا الصدد، إذ قد لا يبرز هذا الصراع في المراحل الانتقالية الأولى عندما يبدأ المجتمع في التخلص من قيود التقاليد الصارمة. ولكن مع الوقت تخطو المرأة نحو مزيد من التكيف مع الوضع الجديد.

وبديهي أن هذه المعاناة التي تعيشها الفتاة العربية من خلال التعليم هي أحد مظاهر الفترة الانتقالية التي أشرنا اليها مسبقا والتي يعيشها المجتمع العربي، وهي فترة انتقالية تنعكس في أبرز صُورها عند المرأة العربية والتي يعتبر التحول في مكانتها وأيضا في دورها أحد الاركان الواضحة لهذه الفترة، وقد يعتبر سببا

---

(١١) دكتور زهير حطب ودكتور عباس مكي، الطاقات النسائية العربية، (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧) ص. ١٠٢.

(١٢) المرجع نفسه، ص. ١١٤.

(١٣) المرجع نفسه.

ونتيجة في نفس الوقت، خاصة لسيادة ثقافة راسخة ما زالت تبقي على تمايز الذكور وتفرق بين الجنسين من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في وقت نجحت الفتاة في أن تحقق لنفسها قدراً لا يستهان به من المساواة مع الرجل.

(ب) العمـــل

وربما يصعب فهم دور التعليم في حياة المرأة العربية دون التعرض لدور العمل بالنسبة لها كمتغير له أهميته في التحول الذي لحق بمكانتها. إذ ان حصول المرأة على حق التعليم قد فتح لها مجال العمل كتطور طبيعي في ذلك الصدد. ونجم عن خروج المرأة الى العمل آثار مباشرة على الأوضاع الأسرية بكافة جوانبها وعلى العلاقات بين الأفراد في العائلة الواحدة. ومع ذلك ورغم أن حق العمل يرتبط ارتباطاً وثيقا بحق التعليم وكذلك خروج المرأة الى العمل الذي جاء نتيجة لالتحاقها بالتعليم، فإن المرأة العاملة ليست بالضرورة امرأة متعلمة. فالتعليم ليس شرطاً للعمل وخاصة في المجتمعات العربية. ولكن يبقى الارتباط بين المتغيرين ويبقى التداخل بينهما ويبقى التعليم أحد المتغيرات ذات العلاقة بالعمل.

وفي اطار ارتفاع مكانة المرأة العربية نتيجة لهذين المتغيرين تجدر الاشارة الى دراسة الدكتور عباس احمد التي تتناول وضع المرأة الخليجية المعاصرة وكيف أنها قد اكتسبت مكانة أعلى بسبب هذين العاملين: التعليم والعمل. ويؤكد الدكتور عباس أحمد هذا الرأي بالاشارة الى دراسة الفاروق أمين عن المرأة البحرينية توصل فيها الى أن «التعليم والعمل هما أهم عنصرين غيّرا من وضع المرأة في الخليج العربي. وقد جاء التعليم قبل العمل بفترة طويلة ولكن العنصرين مترابطان، فبدون التعليم لم يكن مستطاعا ان تدخل المرأة ميدان العمل الحديث، كما ان التعليم هو العامل المهم الذي غيّر من قيم الناس ومواقفهم الاجتماعية»[١٤].

وربما يمكن فهم أهمية العمل بالنسبة للمرأة العربية من خلال صراعها الطويل من أجل التحرر وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، اذ ان مشاركتها في عملية الانتاج قـــد اكسبتها قيمـــة فـــي المجتمع كفرد لـــه كيانه ودوره الفعّال فـــي

---

(١٤) الدكتور عباس أحمد، «الأسرة المتغيرة في مجتمع الامارات العربية المتحدة»، ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الاوسط، الاردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

العمليات التنموية وخاصة ان بعض المجتمعات العربية تحتاج الى تلك المشاركة بين الجنسين بسبب أوضاعها الاقتصادية وتلبية متطلبات التنمية.

وتضيف الدكتورة الزهراء أزرويل بُعداً آخر لمزايا عمل المرأة العربية من خلال دراستها عن المرأة والتغير في المغرب الحديث. فهي ترى ان المرأة في الأسرة المغربية الحديثة، مثلها في ذلك مثل المرأة العربية بشكل عام، قد فقدت الحماية التي كانت تجدها في الاسرة الممتدة بعد أن تفكك البنيان التقليدي لتلك الأسرة في سياق تحولها الى أسرة نووية. ومن ثم أصبح عمل المرأة بديلا لتلك الحماية اذا ما كانت فقيرة، ويصبح العمل بالنسبة لها ضمانا أمام متاعب الحياة ومشاقها في واقع جديد تغيب فيه الروابط العائلية القوية. ويشتد احتياج المرأة المغربية للعمل، في رأي الباحثة، في ظل ظروف الفقر والحاجة المادية، ومن ثم يصبح العمل بالنسبة لها ضرورة ملحة (١٥).

وتتبنى الدراسات التي تتناول آثار عمل المرأة على الأسرة مواقف متباينة. فمنها ما يركز على الجوانب الإيجابية لهذا الوضع مع استبعاد الآثار السلبية المترتبة عليه، سواء من جانب الأسرة ككل او على الأبناء بصفة خاصة. ويرفض مؤيدو هذا الرأي القاء تبعة أية انحرافات في الأسرة على المرأة العاملة. فهم يرون أن حصول المرأة العربية على حق العمل هو في الواقع انجاز لحركة تحريرها، لأنها نجحت في أن تثبت قدرتها على القيام بأدوار متعددة بكفاءة متحدية بذلك سيادة الرجل، وأن تؤكد ذاتها في مواجهته رغم القيود التي تفرضها عليها الظروف المجتمعية. بل ان من ايجابيات عمل المرأة أنها تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى أسرتها المادي عن طريق زيادة دخل هذه الاسرة. ومن الطبيعي أن يعود هذا الوضع على جميع الافراد بفوائد عدة وخاصة أنه بخلاف العائد المادي، فإن المرأة العاملة أقدر على أن تتعامل مع أفراد أسرتها من منطلق مكانة أرفع من مكانة المرأة غير العاملة، والتي تعتبر مكانة متدنية تحد من قدرتها على تحمل مهام دورها كزوجة وأم كما يقول الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي « ان دخلها يمكنها من الدخول في مساومات حول طبيعة دورها في الاسرة، ومن ثم يعطيها حقوقا أكثر» (١٦).

---

(١٥) الدكتورة الزهراء أزرويل، «المرأة والتغيير في المغرب الحديث». ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الاوسط، الأردن، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩، ص. ٥.

(١٦) حطب ومكي، مرجع سابق، ص. ١٦٦.

أما المنظور الأوسع لعمل المرأة فيرى ان ارتفاع نسبة الإعالة في المجتمعات العربية يتطلب عمل المرأة مع الرجل تلبية لإحتياجات النسق الاقتصادي.

ولكن هل تحققت للمرأة العربية المساواة بالرجل بعد ان خرجت للعمل؟ هناك رأي يؤكد أن عمل المرأة يزيد من تبعيتها للرجل والأسرة، ذلك أنها تصبح مصدرا مشاركاً للدخل «يكبلها اقتصاديا»[١٧]، فلا تستطيع ان تتحرر من هذا الدور. كما ان بعض الدراسات قد أثبتت أن دور المرأة ما زال غير واضح المعالم في المرحلة الحالية وأصبح لزاما عليها ان تواجه تحدياً هائلاً إزاء الظروف التي استحدثتها المتغيرات الجديدة حتى تتخطى هذه المرحلة بسلام.

ولا شك أن المرأة، في سياق عملية التحول التي مرت وما زالت تمر بها الاسرة العربية، تقع ضحية لكثير من التناقضات والازدواجية التي يتعرض لها المجتمع، ذلك ان دور المرأة في المجتمع التقليدي هو دور الزوجة والأم. ولكن المرأة العصرية قد أضافت الى ذلك دوراً جديداً وهو دور المرأة العاملة، مما اضطرها الى التعامل مع المجتمع من خلال الدورين، أي الدور التقليدي الذي لازمها أجيالاً طويلة والدور العصري الذي اكتسبته في العقود الأخيرة. غير أن الطبيعة الحالية للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع والتي أشرنا اليها مسبقا تفتقر الى الوضوح فيما يختص بكثير من المعايير والقيم السائدة، ومن أهمها ما يتعلق بوضع المرأة ودورها في المجتمع العصري. فالتقاليد الراسخة ما زالت تضعها في الدور القديم وتحدد لها اطاراً نمطياً من خلاله، في حين تفرض عليها متطلبات الحياة العصرية نمطاً جديداً. فأصبحت المرأة المعاصرة تعيش دورين يحملان في طياتهما الكثير من المتناقضات. فالدور التقليدي يحصرها في نطاق ضيق ويخضعها لقيود متعددة تفرضها ثقافة تقليدية. أما الدور الجديد فيتطلب منها الخروج من هذا الحيز الضيق والتخلص من هذه القيود. فهي كزوجة وأم تقوم بأعبائها المنزلية وتعامَل كانثى تأتي في منزلة أدنى من الرجل، في حين أنها كإمرأة عاملة تحتل مكانة مماثلة لمكانة الرجل في عملية الانتاج، أو على الأقل قريبة منها، اذا ما قيّمناها من منظور اجتماعي يؤكد التمايز بين الجنسين ويرفض المساواة الكاملة. وفي وسط هذا كله نجد أن المرأة العربية المعاصرة تعاني من صراع واضح بين الأدوار التي أصبح لزاماً عليها أن تقوم بها في آن واحد، مما يحمّلها قدرا كبيرا من المعاناة النفسية [١٨].

---

(١٧) حطب ومكي، مرجع سابق، ص. ١٦٤.

(١٨) دراسة الأسرة المصرية والمسكن، مرجع سابق.

فاذا كنا قد أشرنا الى الصراع النفسي الذي تعاني منه المرأة العربية المتعلمة في المرحلة الانتقالية للمجتمع ازاء ازدواجية الأطر المرجعية التي تتعامل من خلالها، فإن المرأة العربية العاملة تضيف الى هذا الصراع صراعاً آخر يخلقه الواقع الفعلي للممارسات المتزايدة والمتعارضة في كثير من الأحيان.

وثمة رأي مفاده أن عبء المعاناة النفسية التي تعيشها المرأة العاملة يقع في المقام الاول على أفراد أسرتها، سواء اتخذ شكلاً مباشراً أو غير مباشر، وذلك لصعوبة ايجاد صيغة مناسبة تتيح للمرأة التوفيق بين عملها خارج المنزل ومسؤولياتها المتعددة داخله، خاصة مع وجود أبناء وبالتحديد اذا ما كانوا في مرحلة الطفولة. وتكمن المشكلة هنا في حرمان هؤلاء الاطفال من رعاية أمهم لهم. وليس المقصود هنا هو الرعاية التي تشمل الخدمات المنزلية المختلفة من إعداد الطعام وغسل الملابس الى غير ذلك من المهام الأسرية التي رغم أهميتها تتخذ شكلاً آلياً يستطيع أي فرد غير الأم ان يؤديها. ولكن المقصود هنا هو الرعاية النفسية والعاطفية التي يتم من خلال توفير المناخ المناسب للأبناء وتعتبر الأم مصدرها الرئيس. ويرى مؤيدو هذا الرأي أن الأم العاملة لا تجد من المساحة الزمنية المتاحة لها ما يسمح بتوفير هذا النوع من الرعاية لأبنائها بالصورة التي تضمن لهم الأمان النفسي وأيضا العاطفي. ويساند هذا الرأي ما أثبتته نتائج الدراسات في مجال علم النفس من أثر للجانب النفسي والعاطفي في تكوين الأبناء الوجداني وأيضا مدى أهميته بالنسبة لبناء الشخصية وخاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل والتي هي أساس مرحلة التكوين. ويقول الدكتور سعد الدين ابراهيم أنه في المراحل التكوينية الأولى للتنشئة الاجتماعية يحتاج الطفل الى الشعور بالإطمئنان الوجداني حتى يستطيع أن «يصمد ضد سلبيات ومثبطات العناصر الأخرى في السياق الاجتماعي في مراحل تالية من العمر» (١٩)، وبالتالي يؤدي غياب هذا الجانب او انكماشه الى تأثير سلبي على الجهاز الوجداني للطفل يتبلور في شكل خلل كفيل بأن يظهر في أنماط سلوكية منحرفة او على الأقل يتحول الى مشكلات نفسية يعاني منها الأبناء قد لا تظهر إلا في مرحلة الشباب حيث مرحلة الصراع النفسي والداخلي وفترة الانتقال من طور الى آخر.

أما الشكل غير المباشر لآثار المعاناة النفسية التي تعيشها المرأة العصرية فيتمثل في انعكاس الضغوط العصبية والانفعالية التي تعيشها من خلال محاولتها

---

(١٩) سعد الدين ابراهيم، «الاسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي»، المستقبل العربي، ١٩٨٥. ص. ٨٥.

التوفيق بين أدوارها المتعددة والمتناقضة في كثير من الأحيان وفشلها في تحقيق التوازن في هذا الصدد. وحتى اذا نجحت المرأة في التوصل الى صيغة تتيح لها قدرا من التعادل عند القيام بهذه المسؤولية، فإن ذلك عادة ما يكون على حساب جهازها العصبي والنفسي لأنها في هذه الحالة تتعامل مع وضع كثيرا ما يفوق طاقتها البشرية. فتتخذ هذه الضغوط شكل توتر عصبي او قلق نفسي من الطبيعي ان يحد من قدرتها على التعامل مع أفراد اسرتها سواء على المستوى النفسي او السلوكي كزوجة وأم عليها ان توفر لها مناخا مليئا بالحنان والشعور بالأمان. ومن ثم تنعكس هذه الانفعالات على من حولها وتعكر صفو الجو الأسري وكذا العلاقات به وايضا التركيب النفسي للأبناء بصفة خاصة.

وهنا نجد من يشير الى ارتفاع حالات القلق والاكتئاب في المجتمع نتيجة لعمل المرأة وامتلاء العيادات النفسية بالمرضى بسبب ذلك، إما من النساء أنفسهن أو أبنائهن (٢٠). وليس معنى ذلك ان كل أبناء النساء العاملات يتعرضون لمشكلات نفسية بشكل قاطع، ولكن وضع المرأة العاملة في الأسرة وظروفها قد يخلقان مناخا يتيح لهذه المشكلات ان تظهر لدى الأبناء. ولا يقتصر ذلك الوضع على الأم فقط بل يشمل الأب أيضا؛ ذلك ان عملية التنشئة الاجتماعية تتطلب رعاية مشتركة من كليهما وغياب أحدهما يمثل قصوراً في هذا الصدد.

ويتعجب بعض الدارسين للمجتمع العربي من إقدام المرأة على العمل في مجتمعات تعاني نسبة عالية منها من البطالة. ويصبح من الضروري إذن أن تكف النساء عن مزاحمة الرجال في مجالات العمل المختلفة وان يكتفين بدورهن الأصلي، خاصة وأن عمل المرأة ليس من السمات المتوارثة في المجتمع العربي وانما هو وضع جديد استحدثته المجتمعات الغربية وانتقل الينا من خلال تغلغل الثقافات الأجنبية. ويرى مؤيدو هذا الرأي انه علينا أن ندرك كيف تتعرض الأسرة في الحضارة الاوروبية لهزات أخلاقية واجتماعية يعتبر عمل المرأة أحد العوامل المسؤولة عنها، حيث أضعف من تربية النشء داخل المنزل، ونجم عن ذلك الخلل انحلال المجتمع وانهياره، مما يجدر بنا أن نتجنبه في العالم العربي (٢١).

---

(٢٠) مروان علي القدري، «مجالات عمل المرأة وموقف الإعلام منها»، ندوة الاسرة المتغيرة في الشرق الاوسط، عمّان، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ص. ٢٥.

(٢١) المرجع نفسه.

وبصرف النظر عن الموقف الذي يتبناه كل من الرأيين السابقين عند التعرض لآثار عمل المرأة على الأسرة، لا يمكن إغفال الأوضاع الجديدة التي استحدثتها هذه الظروف. ومنها ظهور أنماط جديدة لعملية التنشئة الاجتماعية أدت اليها حاجة الأم العاملة الى المعونة في ذلك الصدد. وأول هذه الأنماط ما يتعلق بدور الأجداد في تنشئة الأحفاد، اذ أنه قد صاحب خروج المرأة الى العمل تغير في الأوضاع الاجتماعية أدى الى ندرة العمالة المنزلية المتمثلة أساسا في النساء اللاتي تأثرن بدورهن بهذا التغير، وبدأن في الاتجاه نحو أعمال أخرى إما نتيجة لتطور في مستواهن التعليمي، ومن ثم اتجاههن الى أعمال من مكانة أعلى، أو الى تدني القيمة الاجتماعية للعمل بالمنزل والتي صاحبت التغير الاجتماعي. فأصبح الأجداد يمثلون الملجأ الوحيد للأم العاملة في مجال رعاية الاطفال، خاصة وأن جيل الأجداد لم يكن يعترف بعمل المرأة. وليس في ذلك الوضع عودة للأسرة الممتدة التقليدية التي كان الاجداد يقومون فيها بدور كبير وهام في تنشئة الاطفال، ذلك أن النمط الأسري يختلف في الحالتين، يصاحب ذلك اختلاف في القيم والسلوكيات التي تحكمه. ففي الاسرة الممتدة التقليدية تتم عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال من خلال عمل جماعي وفي اطار قيم جماعية تحكم سلوكيات كل افراد الاسرة وكذلك نمط الحياة بها بدءاً بنظام الملكية وحتى الممارسات اليومية وأيضا العلاقات الأسرية. أما الاسرة النووية العصرية التي تلجأ الى الاجداد للمساعدة في تربية الاطفال فإنها تفعل ذلك تحت الحاح الحاجة وتبعية لظروف مستحدثة وتحصر ذلك العمل المشترك في هذا الجانب دون سواه، وأيضا دون أن تتمسك بالقيم الجماعية التي تمثل الاطار المرجعي للاسرة الممتدة في شكلها التقليدي. ثم ان مساعدة الاجداد لاولادهم في تربية الأحفاد لا يعتبر عملا جماعيا على النحو السابق ذكره، وإنما هو مساعدة منهم لأبنائهم لتخفيف أعباء أفرزتها الاوضاع الجديدة. ويتخذ هذا العمل شكلا مؤقتا عادة ما يكون في غياب الأم فقط. وتكمن الخطورة هنا في افتقار عملية التنشئة الى نسق متسق بسبب تعدد مصادر السلطة في مثل هذه الحالات واختلاف اتجاهات كل من هذه المصادر وكذا الاساليب التي ينتهجها كل منها، مما يخالف القواعد الأساسية للتربية السليمة. فعادة ما يغالي الأجداد في تدليل أحفادهم باعتبار ان هؤلاء ضيوف عليهم، وهو ما يخالف الوضع في الأسرة الممتدة، ثم تجيء الأم فتغدق على أبنائها الحنان تارة لتعوض ما تعانيه من شعور بالذنب تجاههم وتارة أخرى تفرغ فيهم شحنة العصبية والضغوط التي بداخلها. ويؤدي هذا التذبذب في أسلوب معاملة الأبناء الى نتائج سلبية ليس فقط على بنائهم النفسي والعاطفي ولكن قد ينعكس ايضا على أنماطهم السلوكية.

وعن الانعكاسات السلبية لعمل المرأة على الأسرة يشير الدكتور عباس أحمد في دراسته عن مجتمع الامارات العربية المتحدة الى أن التنشئة الاجتماعية تتأثر بانشغال الأب والأم بالعمل خارج المنزل بشكل يتعارض مع قدرتهما على توفير الوقت الكافي للأسرة بصفة عامة وللأطفال بصفة خاصة (٢٢). ويعتبر الدكتور عباس أحمد أن ذلك الوضع يعكس قصورا في التنشئة.

أما النمط الثاني في مجال التنشئة والذي أفرزته متطلبات المرأة العاملة فهو ما أصبح مألوفا في المجتمعات العربية عن طريق الاستعانة بمربيات من الأجانب ومن العمالة الأسيوية بصفة خاصة. ولقد نشأ هذا النمط في دول الخليج العربية في بادىء الأمر دون ان تخرج المرأة للعمل ثم انتقل الى بلدان عربية أخرى نتيجة لانتشار هجرة العمالة الى الدول النفطية.

ثم ارتبطت هذه الظاهرة بالشرائح الاجتماعية الميسورة أو التي استطاعت ان تحقق لنفسها مكانة اجتماعية أعلى من خلال حراك اجتماعي تيسر لهم خاصة عن طريق سوق العمل النفطي. وأصبحت هذه الشرائح تتخذ من المربيات الاسيويات وسيلة لتثبيت مكانتها المتميزة او للتشبه بالشرائح الأعلى. وتكمن خطورة التنشئة الاجتماعية على أيدي الاجنبيات في تأثير القيم الغربية على ثقافة الطفل في تكوين شخصيته وخاصة في السنوات الأولى من عمره واعتبار أن هذه القيم قد تتعارض مع قيم ثقافته الأصلية، فينشأ تذبذب لدى الطفل بين الاطار الثقافي لأسرته وذلك الاطار الذي يتلقنه عن طريق المربية الأجنبية، فهو اذن تذبذب يتعلق بهويته الثقافية وكيفية اكتسابه لها وعادة ما يؤدي الى سلوكيات دخيلة.

ويشير الدكتور عبدالله المطوع الى أثر المربيات الأجنبيات على النشء، من خلال دراسته عن المرأة والعمل الاجتماعي(٢٣)، فيقول:

«إن انعكاسات الطفرة النفطية والتحولات الاقتصادية في الامارات العربية المتحدة قد أثرت على الأسرة بشكل ملحوظ. فقد نجم عن ذلك أن ازداد انشغال الأب عن الأسرة وانخراط الأم في متاهات الرفاهية واعتمادها على الخادمة في تسيير شؤون المنزل، ومنها بالطبع الأطفال مما نجم عنه العديد من المشكلات لدى الجيل الجديد، وانعكس ذلك على الصحة النفسية للشباب كما انعكس بشكل واضح في المستوى الدراسي للطلاب».

---

(٢٢) الأسرة المتغيرة في مجتمع الامارات، مرجع سابق، ص. ١٩.

(٢٣) المرجع نفسه.

وهناك من الدراسات الاجتماعية والنفسية ما يرجع معدل الجنوح لدى الأحداث الى الحرمان العاطفي من مشاعر الأمومة لدى الأبناء وفتور العلاقة الوجدانية بين الأم وابنائها نتيجة لانشغالها عنهم بأعبائها المتعددة. كذلك يرى بعض المهتمين بظاهرة الإدمان بين الشباب بأن أحد العوامل الهامة في انتشارها في بعض المجتمعات يكمن في الخلل العاطفي والوجداني الذي يترتب على تقصير الأم في توفير الرعاية الكافية لأبنائها مما يضعف شعورهم بالأمان ويقلل من إحساسهم بالاستقرار النفسي.

والواقع أن المشكلات المترتبة على عمل المرأة ليست إلا جانبا واحدا من الجوانب المتعددة للمعاناة التي يعيشها الشباب في سياق نسق قيمي تعيشه الاسرة في المرحلة الانتقالية وينعكس على كل أوجه المجتمع بل ويؤثر عليها.

ويتعرض المهتمون بقضايا المرأة لإشكالية وضعها المزدوج من اكثر من منظور. فهناك من يتناولونه من منطلق سلطة القهر التي يمارسها الرجل. وهناك من يفسرون الوضع بشكل أكثر اعتدالا يرى أن المشكلة تكمن أساسا في الاوضاع الاجتماعية التي تلقي على المرأة العاملة بأعباء كثيرة دون أن توفر لها امكانات تعينها على القيام بهذه الأعباء. فالظروف الاقتصادية الراهنة في بعض المجتمعات العربية تجعل من عمل المرأة ضرورة ملحة لا غنى للأسرة عنها بالنسبة لمعظم الشرائح الاجتماعية غير الميسورة، في نفس الوقت الذي تسود فيه المجتمع ثقافة تقليدية تحتم على المرأة القيام بمهام في الاسرة دون معونة الرجل. أي ان المجتمع ما زال يحدد الأدوار حسب النوع لأنه ما زال خاضعا لقيم ثقافية تفصل بشكل حاد وقاطع بين مسؤوليات الرجل مقابل مسؤوليات المرأة. وتتم عملية التنشئة الاجتماعية من خلال هذه الأطر الثقافية المتوارثة حتى مع تغير الاوضاع التقليدية وظهور أنماط جديدة لهذه الأطر، بل ان التنشئة تكرس التمايز بين الجنسين.

ويبقى الشق الآخر من المشكلة، وهو الذي يتعلق بقصور الخدمات المتاحة للمرأة العاملة والتي تعينها على القيام بأدوارها المتعددة، وذلك مثل عدم توفر دور الحضانة المناسبة لرعاية أبناء المرأة العاملة، حيث أنها مع وجودها لا تتضمن الا عددا قليلا يحظى بإشراف من متخصصين. وهنا نستثني دور الحضانة التي تعمل من خلال خبرة متخصصة ومؤهلة في مجال رعاية الاطفال ولكنها في نفس الوقت تتطلب مصاريف باهظة لا يقدر عليها الا فئة محدودة من الشرائح الميسورة. فالقضية هي إذن في الواقع قضية شرائح اجتماعية متوسطة وأخرى محدودة الدخل، وهي الشرائح التي تمثل السواد الأعظم في أغلب المجتمعات العربية. أما الشرائح الاجتماعية العليا فعادة ما تجد حلولاً لمشكلة رعاية الاطفال إما من خلال دور

الحضانة باهظة التكاليف التي أشرنا اليها وإما من خلال مربيات معظمهن من الأجنبيات كما أسلفنا الذكر.

وتتفاوت الخدمات المتاحة للمرأة العاملة من مجتمع الى آخر، ولكنها في مجملها تعتبر قاصرة عن أن توفر لها مناخاً مناسباً يخفف من أعبائها وتحد من ازدواجية دورها.

وبشكل عام تشير أوضاع العمل بالنسبة للمرأة العربية الى تدني نسبة مشاركتها في قوة العمل. فهي لا تتجاوز ١٠ في المائة في مجموع الإناث على مستوى المجتمع العربي ككل اذ تشكل في واقعها ٩ في المائة فقط من قوة العمل في الوطن العربي وتتراوح بين ٤ في المائة و ٢٩ في المائة في الاقطار العربية المختلفة (٢٤).

ولمزيد من التفهم لعمل المرأة العربية يبين الجدول (٨) حجم القوى النسائية العاملة حسب البلد والسنة.

ويتضح من هذا الجدول أن المرأة العربية ما زالت تخضع للتبعية الاقتصادية للرجل، وأنه يفوقها من حيث نسبة التمثيل في سوق العمل. كما ان ذلك الواقع يعكس محدودية مساهمة المرأة في القوى العاملة بسبب سيطرة ثقافة تقليدية ينجم عنها محدودية في فرص العمل.

ونشير هنا الى الجدول (٩) في محاولة لتوضيح توزيع القوى العاملة في الوطن العربي حسب حالة العمل، وذلك لإستكمال الصورة بالنسبة لعمالة الإناث.

ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة العاطلات عن العمل بين العاملين الى العاطلين من اجمالي السكان. ولكن النسبة ترتفع بشكل ملحوظ بين العمالة الوطنية، وخاصة في الدول النفطية والتي تعتمد على عمالة غير وطنية.

---

(٢٤) دكتور زكريا خضر، «مدخل منهجي لمعالجة مسألة تحرر المرأة العربية»، ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ص. ١٩.

الجدول ٨- حجم القوى النسائية العاملة حسب البلد والسنة

البلـــــد	السنة	نسبة الإنـاث العاملات الى المجموع العام للإناث	نسبة الإناث العاملات الى المجموع العام للقوى العاملة
الأردن	١٩٧٥	٦ر٢	٢٣ر٢
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٥ر٨	٣ر٤
البحرين	١٩٧٩	٨ر٦	٩ر٤
تونـس	١٩٧٩	١١ر٢	١٨ر٩
الجزائـر	١٩٧٥	١ر٩	٤ر٣
ليبيـــا	١٩٧٣	٣ر٤	٦ر٨
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٩	٨ر٠	١٥ر٨
السودان	١٩٧٣	١٢ر٥	٢٠ر٨
الصومال	١٩٧٥	٢٢ر٨	٢٩ر٤
العـــراق	١٩٧٧	٩ر٤	١٧ر٤
قطـــر	١٩٧٥	٣ر٥	٢ر٩
الكويت	١٩٧٥	٧ر٧	١١ر٧
لبنـــان	١٩٧٠	٩ر٦	١٨ر٤
مصـــر	١٩٧٨	٦ر٠	١٠ر٤
المغرب	١٩٧٥	٧ر٩	١٥ر١
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٢ر٢	٥ر٦
موريتانيا	١٩٧٥	٢ر٦	٤ر٣
اليمن الشمالية	١٩٧٥	٥ر٨	١٢ر١
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٧ر٥	١٧ر٧

المصدر: زهير حطب، مرجع سابق.

الجدول ٩- نسبة توزيع القوى العاملة حسب حالة العمل

القطر / العام / حالة العمل	البحرين ١٩٨١ +١٥	اليمن الديمقراطية ١٩٧٣ +٧	مصر ١٩٧٦ +١٥	العراق ١٩٧٧ +١٥	الأردن ١٩٧٩ +١٥	الكويت ١٩٨٥ +١٥	لبنان	عمان ١٩٨٥ +١٥	قطاع غزة ١٩٨٤ +١٥	قطر ١٩٨٦ +١٥	السعودية ١٩٨١ +١٢	سوريا ١٩٨١ +١٥	الإمارات ١٩٨٠ +١٥	اليمن ١٩٧٥ +١٥
إجمالي السكان														
العاملون														
إناث	١٦,٥	١٠,٠		٦,٨	٥,٩	٣٠,٥				٢٧,٢			١٥,٣	
ذكور	٨٤,١	٤١,٨		٧٧,٣	٧٠,٩	٨٢,١				٩٢,١			٩٣,٠	
نسبة الإناث الى الذكور	١١,٩	٢١,٥		٨,٤	٧,٨	٢٤,٤				١٠,٨			٥,٢	
عاطلون														
إناث	٥,٢			٠,٤	٠,٨	٠,٦				٠,٣			٠,٥	
ذكور	٢,٥			٢,٣	٦,٩	١,١				٠,٩			١,٠	
نسبة الإناث الى الذكور	١٢٩,٧			١٥,٢	١٠,٤	٣٠,٢				١٠,٥			١٦,٣	
القوى العاملة														
إناث	٢١,٧			٧,٢	٦,٧	٣١,١				٢٧,٥	٥,٤		١٥,٨	٨,٢
ذكور	٨٦,٦			٧٩,٦	٧٧,٨	٨٣,٢				٩٣,٠	٧٦,١		٩٤,٠	٨٦,٠
نسبة الإناث الى الذكور	١٥,٢			٨,٦	٨,١	٢٤,٥				١٠,٨			٥,٣	١٢,٢
السكان الأصليون														
عاملون														
إناث	١١,٣		٥,٤		٥,٧	١٣,٦			١٠,٨			٦,٨	٢,٦	
ذكور	٧٠,١		٧٧,٣		٦٩,٤	٥٧,٧			٥٥,٨			٧٥,٨	٦٧,٥	
نسبة الإناث الى الذكور	١٦,٠		٦,٩		٨,١	٢٤,٨			٢٠,٦			٨,٧	٣,٦	
عاطلون														
إناث	٦,٢		١,٠		٠,٨	٠,٢			٠,٧			٠,٣	٠,١	
ذكور	٤,٥		٢,٧		٧,١	١,٨			صفر			٣,٢	٢,٣	

الجدول ٩ (تابع)

القطر / العام / حالة العمل	البحرين ١٩٨١ ١٥+	اليمن الديمقراطية ١٩٧٣ ٧+	مصر ١٩٧٦ ١٥+	العراق ١٩٧٧ ١٥+	الأردن ١٩٧٩ ١٥+	الكويت ١٩٨٥ ١٥+	لبنان	عمان ١٩٨٥ ١٥+	قطاع غزة ١٩٨٤ ١٥+	قطر ١٩٨٦ ١٥+	السعودية ١٩٨١ ١٢+	سوريا ١٩٨١ ١٥+	الإمارات ١٩٨٠ ١٥+	اليمن ١٩٧٥ ١٥+
نسبة الإناث الى الذكور	١٣٨,٣		٣٦,٠		١٠,٥	١٢,٦			٥,٩			٩,٢	٣,٠	
القوى العاملة														
إناث	١٧,٥		٦,٤		٦,٤	١٣,٨			١٠,٨			٧,١	٢,٧	
ذكور	٧٤,٦		٨٠,٠		٧٦,٥	٥٩,٥			٥٦,٥			٧٩,٠	٦٩,٨	
نسبة الإناث الى الذكور	٣٣,٢		٧,٩		٨,٣	٢٤,٤			٢٠,٥			٨,٧	٣,٥	
نسبة العمالة الوطنية من الإناث الى إجمالى نسبة العمالة من الإناث بالسكان	٥٣,٧				٩٢,٨	١٩,٩						٦,٨		

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ويرتبط بذلك الوضع ارتفاع نسبة ربات البيوت بين الاناث. ففي مصر بلغت نسبتهن ٢ر٧١ في المائة، يمثل القطاع الريفي منها ١ر٨٠ في المائة والحضري ١ر٦٠ في المائة وذلك في عام ١٩٧٦ لمن هُنَّ فوق الست سنوات. وتبلغ نسبة ربات البيوت لمن هن فوق ١٥ سنة في الكويت ٥ر٥٠ في المائة لاجمالي السكان من الاناث ولكنها ارتفعت بالنسبة للسكان الأصليين فوصلت الى ٤ر٦١ في المائة وذلك في عام ١٩٨٥. وبلغت أعلى نسبة لربات البيوت في اليمن في عام ١٩٨٢ فيما يختص بالاناث فوق سن العشر سنوات فوصلت الى ٠ر٨٠ في المائة منها ٣ر٨٠ في المائة في الريف و٤ر٧٩ في المائة في الحضر (من بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

ومن الجديد بالذكر ان الاحصاءات تخلو من فئة «ربات البيوت» في التصنيف المهني للإناث ولكنها تدرج في هذه الفئة كل من هن في موقع إعالة بصورة اجمالية. ولذا ترتفع النسبة حتى في ظل الاتجاه السائد نحو عمل المرأة، كما ان الفروق بين الريف والحضر ترجع الى عدم إدراج العمالة الزراعية بشكل عام والنسائية منها بشكل خاص في الاحصاءات الرسمية.

ويبين الجدول التالي (١٠) توزيع الإناث في قوة العمل حسب القطاع المهني.

يوضح هذا الجدول كيف أن الغالبية العظمى من النساء العاملات تتركز في المجالات الفنية والكتابية والخدمات مع تفاوت نسبة تمثيلهن في القطاعات المختلفة من بلد الى آخر، بسبب تفاوت الظروف الخاصة بكل بلد. ولمقارنة وضع النساء بالنسبة للرجال، نشير الى الجدول (١١) الذي يبين نسبتهن الى الذكور حسب القطاع المهني.

وهنا نجد مجالات تنخفض فيها نسبة الاناث الى الذكور بشكل ملحوظ. وهي المجالات التي تكاد تكون قاصرة على الرجال، مثل المبيعات والانتاج، بينما تحتل المرأة نسبة مرتفعة في القطاعات الفنية والكتابية. وربما يكون في زيادة اقبال النساء على التعليم سبب لارتفاع تمثيلهن في قطاعات العمل الحديثة بعد أن أدى تعليم المرأة الى فتح سوق العمل أمامها. كما أن معظم الدول العربية تعاني من طوفان الهجرة الداخلية ونزوح أهل الريف الى الحضر، مما يدفع بالنساء الى قوة العمل تعويضا للعمالة المهاجرة من الذكور، بالاضافة الى أن البلدان المصدرة للعمالة مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن تتيح فرصا أكبر للنساء في قوة العمل نتيجة لغياب الذكور بها(٢٥).

---

(٢٥) الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي، مرجع سابق، ص. ١٥٢-١٥٣.

الجدول ١٠- نسبة توزيع الإناث حسب القطاع المهني

القطر / العام / المهنة	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق ١٩٧٧	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان ١٩٧٠	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
١) إجمالى الإناث ريف + حضر														
مهنى وفنى	٣٤,٢		٢٥,٩	٢٩,٤	٥٧,٩	٢٧,٥	٢١,٣			٢٨,٣	٥٠,٩	٢٨,٦	٤٠,٣	
إدارى	٠,٥		١,٧	٠,٢	١,٢	٠,٣	٠,٢			٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	
كتابى	٣٠,١		١٩,٣	١٣,٠	١٨,٩	١٤,٩	١٠,٣			١٠,٣	٤,٣	١٣,٠	٢٤,٢	
مبيعات	١,٣		٤,٧	٣,٤	١,٣	٠,٨	٣,٢			٠,٦	٣,٠	١,٣	١,٤	
خدمات	٣١,٣		٩,١	٧,٦	١٢,٢	٥٤,٤	٢٢,٥			٦٠,٣	١٨,٨	٤,٦	٣١,٣	
زراعة وصيد	٠,١		١١,٥	٢٥,٧	١,٢	صفر	٢٢,٦			صفر	١٦,٤	٢٨,٦	صفر	
إنتاج وعمل	٢,٢		٨,٣	١٧,٩	٧,٣	٠,٤	١٩,٦			٠,٣	٦,١	١٩,١	٠,٨	
غير مبين	٠,٣		١٩,٥	٢,٨	صفر	١,٧	٠,٣			٠,١	٠,٤	٤,٧	١,٥	
المجموع	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠			١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
٢) إجمالى الإناث بالسكان الأصليين ريف + حضر														
مهنى وفنى	٤٣,٠		٢٥,٨		٦٠,١	٥١,٤					٤٧,١	٢٨,١	٤٧,٩	
إدارى	٠,٥		١,٧		١,٢	٠,٩					٠,١	٠,١	١,٢	
كتابى	٤١,٢		١٩,٤		١٩,٤	٣٨,٣					٤,٩	١٢,٩	١٢,٦	
مبيعات	١,٣		٤,٧		١,٣	٠,٤					٣,٢	١,٣	١,٤	

الجدول ١٠ (تابع)

القطر / المهنة / العام	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	العراق ١٩٧٧	مصر ١٩٧٦	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان ١٩٧٠	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	إمارات ١٩٨٠	اليمن
خدمات	١٠,٨			٩,١	٩,٢	٦,٩					١٤,٩	٤,٣	٣٣,٣	
زراعة وصيد	٠,١			١١,٦	١,٢	٠,٢					٢٢,٤	٢٩,٧	٠,٣	
إنتاج وعمل	٢,٥			٨,٣	٧,٥	٠,٥					٦,٩	١٨,٩	١,١	
غير مبين	٠,٥			١٩,٤	صفر	١,٤					٠,٥	٤,٧	٢,٢	
المجموع	٩٩,٩			١٠٠	٩٩,٩	١٠٠					١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ومع ذلك يبقى وضع النساء في سوق العمل هامشيا رغم اتساع فرص العمالة النسائية. ويرى الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي أن «ثمة تهميشا متعمدا لمجالات العمالة النسائية بالمجتمعات العربية» (٢٦).

وفي محاولة لتوضيح الوضع المهني للجنسين يبيِّن الجدول (١٢) بالتفصيل نسبة الاناث الى الذكور حسب المهنة.

ونجد هنا ارتفاعاً في نسبة تمثيل الإناث في بعض المهن، مثل أعمال السكرتارية وبين المعلمين والأطباء، بينما ينخفض تمثيلهن بين المهندسين والمعماريين. ومما هو جدير بالذكر انخفاض نسبة الإناث في العمالة الوطنية عنها بين إجمالي السكان في كل من المهن بالبلدان المستوردة للعمالة. كما أن نسبة النساء في مجال الزراعة وتربية المواشي - وهي المهن التقليديـــة بالمجتمع الريفي - تبدو منخفضة. وقد يفسّر ذلك الوضع خلو الاحصاءات الرسمية من القوى العاملة بالبلدان العربية من تمثيل النساء بهذه القطاعات حيث أنها لا تدخل في العمالة الرسمية رغم ارتفاع نسبة النساء بها.

وقد نجد مثالا على هذا الوضع في ارتفاع نسبة النساء العاملات بلا أجر في الريف العربي، ففي الجمهورية العربية السورية، مثلا، وصلت هذه النسبة الى ٣ر٣٢ في المائة عام ١٩٨١ بالنسبة للعمالة الوطنية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

وغني عن الذكر أن عمل المرأة في المجتمعات العربية ليس بجديد عليها بل هو معروف بها منذ قديم الأزل وإن كان محصورا في القطاعين الزراعي والرعوي في بدايته. غير أن هذا النوع من العمل لم يعتبر عملا بالمعنى المتعارف عليه. ومع ذلك يمكن القول بأن العمالة الريفية تشكل نسبة كبيرة من العمالة النسائية في معظم البلدان العربية، حتى مع اتجاه أعداد كبيرة من النساء الى مجالات عمل جديدة غير مجال الزراعة بعد أن تغيرت الأوضاع بالمجتمع، خاصة في مجال التصنيع والخدمات. وفي دراسة الطاقات النسائية العربية يتضح من التطرّق الى التوزيع العمري بين النساء العاملات من العرب ان النسبة الكبرى تتركز في الفئة العمرية ما بين ١٨ و ٢٥ بينما تنخفض في الفئة العمرية ما بين ٢٦ و ٤٤، وتستمر في

---

(٢٦) المرجع نفسه.

الجدول ١١- نسبة الإناث الى الذكور حسب القطاع المهني

القطر / العام / المهنة	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق ١٩٧٧	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان ١٩٧٠	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	إمارات ١٩٨٠	اليمن
١) إجمالى الإناث بالسكان ريف + حضر														
مهنى وفنى	٤٤,٦		٣٣,٤	٤٧,٨	٥١,٠	٥٠,٠	٦٠,٩			٣٦,٥	١١,٢	٤٧,٦	٢٥,٧	
إدارى	٤,٠		١٢,٤	٣,٠	٥,٧	٣,٨	٢,٢			٠,٩	٠,١	٤,٨	١,٢	
كتابى	٣٣,١		٣٣,٩	٧,٩	٢٨,٣	٣١,٢	٢٧,٦			٩,٣	١,١	١٨,٧	١٠,٣	
مبيعات	٢,٠		٥,٥	٦,١	١,٣	٢,٨	٤,٨			١,١	١,٠	١,٦	١,٢	
خدمات	٢٠,٨		٨,٥	١١,٤	١٥,٢	٦١,٣	٥٠,٨			٣٦,٣	٤,٤	٨,١	١٠,٥	
زراعة وصيد	٠,٢		٢,٠	٩,٦	٠,٨	٠,٤	٢٦,٤				٧,٠	١١,٧		
إنتاج وعمل غير مبين	٠,٥		٢,٩	٤,٣	١,٠	٠,٤	١١,٢			٠,١	٠,٤	٤,٢	٠,١	
المجموع														
٢) إجمالى الإناث بالسكان الأصليين ريف + حضر														
مهنى وفنى	٧٠,٤		٣٣,٥		٥٢,٢	٩٦,٥					٣٣,٤	٤٧,٨	٣٩,١	
إدارى	٥,٠		١٢,٥		٥,٥	٥,٦					٠,٢	٤,٧	٠,٦	
كتابى	٣٥,٧		٣٣,٩		٢٨,١	٣٨,٧					١,٤	١٨,٦	٢,٠	

الجدول ١١ (تابع)

القطر / المهنة / العام	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق ١٩٧٧	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان ١٩٧٠	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
مبيعات	٢,٢		٥,٥		١,٢	١,٦					١,٦	١,٥	٠,٧	
خدمات	١١,٦		٨,٤		١٢,٢	٤,٤					٥,٢	٧,٦	٣,٩	
زراعة وصيد	٠,٢		٢,٠		٠,٨	١,٨					٦,٩	١١,٧	٠,١	
إنتاج وعمل غير مبين	١,٠		٢,٩		١,١	١,١					١,٤	٤,١	٠,٢	
المجموع														

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ١٢- نسبة الإناث الى الذكور حسب المهنة

القطر / العام / المهنة	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر	العراق	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
١) إجمالي السكان														
مهندسون ومعماريون	٢,٥				١,٢	٢,١				٠,٩		٧,٥	٠,٨	
ومهن مشابهة														
أطباء وأطباء أسنان	١٥٨,٥				٤٨,٥	١٢٨,٨				١٢٣,٣		٦٢,٩	٩١,٥	
وبيطريين														
اقتصاديون ومحاسبون	١٦,٣				٧,٢	١٦,٨				١٢,٣		٢٨,٩	٥,١	
ومهن مشابهة														
معلمون	١٠٦,٧				١٠٠,٥	١٣٠,٢				٣٣,٦		١٠٥,٩	—	
إداريون بالحكومة	٥,٨				٦,١	٤,٢				صفر		٥,٩	١,٣	
أعمال سكرتارية	٢٤٢,١				٣٠٥,٤	١٣٨,٣				٤٥,٠		١٣٩,٨	٣٣,٩	
موزعو بريد وعمال	١٠,٨				٠,٨	١٤,٤				١٠,٠		١٨,٩	١٨,٧	
إتصال														
أعمال كتابية	٢٥,٠				٢٥,١	٣٢,٦				٨,٣		٩,٩	٩,٦	
طهاة وخدم منازل	٦١,٦				٣٧,٦	٢٠٩,٤				٩٤,٠		٢٣,٦	٣٧,٣	
زراعة وتربية مواشي	٠,٣				١,٥	٠,٤				صفر		٢٣,١	٠,١	
صناعة الطعام والشراب	٠,٥				١,٥	٢,٤				صفر		٣,٧	٠,٢	
حياكة الملابس	٥,٦				٣٥,٤	٥,٠				٦٤,٠		١,٥		
ومنجدون														

الجدول ١٢ (تابع)

المهنة / القطر العام	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	العراق	مصر	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
٢) إجمالي السكان الأصليين														
مهندسون ومعماريون ومهن مشابهة	٧,٦			٥,٥	١,١	٥,٠						٧,٦	١,٨	
أطباء وأطباء أسنان وبيطريون	١٣٦,٠			١١١,٩	٤٣,٦	٨٩,٦						٦٢,٢	٣٣,٣	
اقتصاديون ومحاسبون ومهن مشابهة	٣٥,٢			٢٠,٦	٧,١	٤٦,٨						٢٩,٥	٤,٩	
معلمون	١٢٠,٠			٥١,٦	١٠١,٣	٢٢٢,٦						٧٣,٧	٢٧١,١	
إداريون بالحكومة	٤٤,٠			٢٠,٦	٥,٩	٤,٢						٥,٦	٠,٧	
أعمال سكرتارية	٣٥١,٦			١٩,٦	٣٢٥,٨	٢٤٧,٣						١٣٨,٥	١٦,٠	
موزعو بريد وعمال إتصال	١٢,٦			٩,٩	٠,٨	٣٥,٥						١٩,٩	٥,٩	
أعمال كتابية	٣١,٩			٢٩,٨	٢٥,٣	٥٧,٩						٩,٩	١,٦	
طهاة وخدم منازل	٣٦,٠			٥٠,٧	٢٦,١	١٠٠,٤						٢١,٤	٢١,١	
زراعة وتربية مواشي	٠,٤			١,٢	١,٦	٢,٠						٢٣,٤	٠,٢	
صناعة الطعام والشراب	١,١			٣,٠	١,٦	صفر						١,٢	صفر	
حياكة الملابس ومنجدون	٧٣,٢			٢٢,٢	٣٨,١	١٩٣,٩						٦٣,٧	١٨,٨	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الانخفاض في الشريحة العمرية ما بين ٤٥ و ٦٤ (٢٧). ومن البديهي أن يكون التوزيع العمري على النحو السابق ذكره، حيث يتفق مع دور المرأة في كل فئة عمرية والمتطلبات التي تصاحبه. فالفئة العمرية الأولى يغلب عليها الفتيات في سن ما قبل الزواج اللاتي يعملن حتى يتزوجن فينتقلن الى الشريحة العمرية الثانية التي تنخفض فيها نسبتهن في سوق العمل بناء على تقاليد ثقافية تفرض على المرأة دورها كربة بيت في المقام الأول، فتنسحب من ميدان العمل لتتفرغ لدورها الرئيس كزوجة وأم. ونستثني من هذا الوضع الفتيات من الفئات الدنيا التي يستمر انضمامها لسوق العمل تحت ظروف الحاجة الملحة للدخل الذي يدرّه عليهن عملهن. أما الفئة العمرية الثالثة فتضم النساء كبيرات السن واللاتي ينتمين الى الأجيال التي لم تألف العمل أصلا في مجتمع لم يكن يدعو الى عمل المرأة او يتقبله.

ويبين الجدول (١٣) زاوية أخرى للتوزيع العمري للنساء في قوة العمل في البلدان العربية.

ورغم اختلاف توزيع الفئات العمرية في هذا الجدول عن البيانات التي تعرضها الدراسة المذكورة اعلاه، إلا ان العرضين يتفقان في الفئة العمرية التي تتركز فيها قوة العمل من النساء، وهي التي تتمثل في هذا الجدول ما بين ٢٠-٢٩ ثم تنخفض بعد ذلك في الفئات التالية. وفي البلدان التي تجمع بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، ترتفع نسبة الإناث من العمالة الوطنية في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ عنها في العمالة بشكل إجمالي، بينما تنخفض في الفئة العمرية ٤٠ فاكثر بالمقارنة مع نسبتها في إجمالي العمالة النسائية. وهذا الوضع يتفق مع التفسير الذي أوردناه من قبل. كما يلاحظ انخفاض النسبة في الفئة العمرية ٢٠-٢٩ في مصر والجمهورية العربية السورية بالمقارنة مع البلدان الأخرى، فتبلغ ٣٩ر٩ في المائة في الأولى و ٣٩ر٦ في المائة في الثانية، مقابل ٦٩ر٦ في المائة و ٦٠ر٦ في المائة و ٥٧ر٤ في المائة و ٥٠ر٩ في المائة في البحرين والاردن والكويت والامارات العربية المتحدة على التوالي، في حين ترتفع النسبة في الشريحة العمرية ٣٠-٣٩ في مصر بالمقارنة مع البحرين التي تبلغ فيها ١٥ر٥ في المائة والامارات العربية المتحدة التي تبلغ فيها ١٧ر٧ في المائة، وتبقى منخفضة في الجمهورية العربية السورية فلا تزيد عن ١٨ر٢ في المائة. وترتفع نسبة الإناث من قوة العمل في الفئة العمرية ٣٠-٣٩ في الكويت فتبلغ ٣٤ر٩ في المائة، في الاردن حيث تبلغ ٢٢ر٩ في المائة. وقد

---

(٢٧) الدكتور زهير حطب والدكتور عباس مكي. مرجع سابق، ص.٤٦ و٤٧.

يعكس ذلك التفاوت في النسب تفاوتاً في ظروف العمل بالنسبة للإناث وأوضاعه بالاضافة الى العوامل الثقافية بكل بلد.

وفي محاولة لتوضيح العلاقة بين عمل المرأة والحالة الزواجية، نشير الى الجدول (١٤) الذي يبين نسبة توزيع الإناث داخل قوة العمل حسب الحالة الزواجية.

ونجد في هذه البيانات اتفاقا مع الأوضاع الجديدة للمرأة وزيادة انخراطها في سوق العمل حتى بعد الزواج، وهو الاتجاه السائد في معظم البلدان. ولكن الوضع المبيَّن في الجدول يختلف في الاردن والجمهورية العربية السورية حيث ترتفع نسبة غير المتزوجات في قوة العمل عنها بين المتزوجات او المطلّقات أو الأرامل. ففي الاردن تبلغ نسبة غير المتزوجات في قوة العمل ٥ر٦٤ في المائة في عام ١٩٨٣ مقابل ٣٠ في المائة من المتزوجات. وفي الجمهورية العربية السورية تبلغ نسبة الفئة الأولى ٤ر٤٨ في المائة مقابل ٩ر٤٥ في المائة من الفئة الثانية، وذلك في عام ١٩٨١.

وبشكل عام لا تختلف بشكل حاد نسبة العمالة من الإناث بالنسبة لإجمالي عدد السكان من الاناث بالمقارنة الى نسبتهن من إجمالي عمالة الإناث بالبلد الواحد. وإنما توجد فروق بسيطة في هذا الصدد، وتشير احصاءات منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٣ الى أن نسبة العمالة من الإناث الى عدد السكان من الإناث متفاوتة من بلد عربي الى آخر، فتبلغ في الجزائر ٨ر٣ في المائة وفي مصر ٥ر٦ في المائة . أما في الامارات العربية المتحدة، فتصل الى ٥ر٨ في المائة، بينما ترتفع نسبة العمالة من الإناث في الكويت لتبلغ ١٠ر٧ في المائة وأيضا في البحرين لتصل الى ١١ر١ في المائة وتتقارب معها في تونس فتمثل ١١ر٥ في المائة (٢٨).

(ج) أوضاع الزواج

مما يؤكد أهمية الآثار المترتبة على تعليم الاناث وخروجهن للعمل ذلك التغير الذي صاحب حصول المرأة على هذين الحقين والذي يتمثل في أوضاع الزواج وجوانبه المختلفة. فالملاحظ ان المرأة التي تلقت قسطا من التعليم حتى ولو كان ضئيلا تختلف عن المرأة الأمية في تقبّل الاوضاع التقليدية الراسخة، ذلك أن

---

(٢٨) بيانات منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٣.

الجدول ١٣- نسبة توزيع الإناث في قوة العمل حسب الفئة العمرية

القطر / السنة	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق ١٩٧٧	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية	سوريا ١٩٨٧	إمارات ١٩٨٠	اليمن
إجمالي الإناث														
أقل من ٢٠	٥,٨			١٢,١	٧,٢	٣,٢				٠,٦		٢٤,٢	٣,٨	
٢٠ - ٢٩	٥٩,٠			٣٦,٥	٥٩,٤	٥٤,٤				٢٣,٧		٣٤,٦	٤٧,١	
٣٠ - ٣٩	٢٣,٤			٢٥,٩	٢٣,١	٣٦,٠				٥٥,٨		١٨,٣	٣٤,٦	
أكثر من ٤٠	١١,٨			٢٥,٤	١٠,٣	١٥,٤				١٩,٩		٢٢,٩	١٤,٥	
المجموع	١٠٠			٩٩,٩	١٠٠	١٠٠				١٠٠		١٠٠	١٠٠	
إجمالي الإناث من السكان الأصليين														
أقل من ٢٠	٧,٦		٢١,٠		٧,٢	١,٤						٢٤,٢	٩,٩	
٢٠ - ٢٩	٦٩,٦		٣٩,٩		٦٠,٦	٥٧,٤						٣٩,٦	٥٠,٩	
٣٠ - ٣٩	١٥,٥		٢١,٢		٢٢,٩	٣٤,٩						١٨,٢	١٧,٧	
أكثر من ٤٠	٧,٣		١٧,٩		٩,٣	٦,٣						١٨,٠	٢١,٤	
المجموع	١٠٠		١٠٠		١٠٠	٩٩,٩						١٠٠	٩٩,٩	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ١٤- نسبة توزيع الإناث في قوة العمل حسب الحالة الزواجية

القطر / الحالة الزواجية / العام	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق	الأردن ١٩٨٣	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
إجمالي الإناث العاملات														
غير متزوجة	٤٥,٠				٦٤,٥					٢٤,٧	٢٣,٣	٤٨,٤	٢٧,٢	
متزوجة	٤٨,٥				٣٠,٠					٧٦,٢	٦٧,٠	٤٥,٩	٦٦,٧	
مطلقة	٣,٠				١,٧					٤,٧	٦,٠	٠,٩	٣,٧	
أرملة	٣,٤				٣,٨					٢,٨	٣,١	٤,٧	٢,٤	
المجموع	٩٩,٩				١٠٠					١٠٠	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠	
حضر														
غير متزوجة					٦٤,٣									
متزوجة					٣٠,٧									
مطلقة					١,٥									
أرملة					٣,٥									
المجموع					١٠٠									
ريف														
غير متزوجة					٦٥,٣									
متزوجة					٢٧,٢									
مطلقة					٢,٣									
أرملة					٥,٢									
المجموع					١٠٠									

الجدول ١٤ (تابع)

القطر / العام / الحالة الزواجية	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية	مصر ١٩٧٦	العراق	الأردن ١٩٨٣	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية ١٩٨١	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن
إجمالي العاملات من السكان الأصليين														
غير متزوجة	٤٧,٧		٤٥,٠			٢٨,٥						٥٧,١	٣١,٣	
متزوجة	٤٤,٦		٤٢,٨			٦٥,٢						٣٥,٨	٤٨,١	
مطلقة	٣,١		٩,٩			١,٥						١,٦	٩,٤	
أرملة	٤,٦		٢,٣			٤,٨						٥,٤	١١,٢	
للمجموع	١٠٠		١٠٠			١٠٠						٩٩,٩	١٠٠	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الاتجاه الحالي في المجتمعات العربية هو انحسار انماط الزواج التقليدية التي تفرض على الفتاة زوجا قد لا ترغبه وأيضا التي تفضل زواج الأقارب. وليس معنى ذلك اختفاء هذه الأنماط بشكل تام، وإنما تؤكد المؤشرات انخفاض نسبتها بالمقارنة مع فترات سابقة. كما أن سن زواج الفتاة قد ارتفع بشكل عام، ونشير هنا الى متوسط سن زواج الفتاة في الفترة الآتية لبعض البلدان العربية، والذي يعكس ارتفاعا ملحوظا. فقد أثبتت الدراسات، أن نسبة الفتيات اللاتي يتزوجن من الشريحة العمرية ١٥-١٩ وصلت الى ٤٤ر١ في المائة في البحرين في عام ١٩٨١ و ٥٧ر٦ في المائة في الاردن عام ١٩٧٩ و ٤٧ر٩ في المائة في الكويت عام ١٩٨٠ و ٤٠ر٣ في المائة في قطر لعام ١٩٨٦ و ٥٠ر٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية عام ١٩٨١ و ٤٦ في المائة في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٨٠ مقابل ٢١ر٤ في المائة و ٧ر٢ في المائة و ٧ر١ في المائة و ٨ر٥ في المائة و ١١ر٩ في المائة و ١١ر٧ في المائة لنفس الدول على التوالي في نفس الاعوام المذكورة للشريحة العمرية أقل من ١٥ سنة، والتي كانت ترتفع نسبة زواج الفتيات بها في حقبة سابقة. كذلك نجد الشريحة العمرية من ٢٠-٢٤ تشمل نسباً مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع فترات سابقة، فنجدها تمثل بالنسبة للدول السابق ذكرها وبنفس الترتيب ٢٥ر١ في المائة و ٢٦ر٩ في المائة و ٣١ر٢ في المائة و ٣٣ر٦ في المائة و ٢٦ر٩ في المائة و ٣٠ر٦ في المائة. ومع ذلك يقل تمثيل زواج الفتيات في الشريحة العمرية فوق ٢٥ سنة بشكل ملحوظ، وهو الوضع الذي يتفق مع الثقافة العربية، وحتى في ظل أوضاع التغير (البيانات من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). وبديهي أن السبب هنا يرجع الى الاهتمام بتعليم الفتاة إذ أصبحت لا تتزوج إلا بعد اكمالها الدراسة وحصولها على درجة علمية تسمح لها بالعمل. كما أن الاوضاع الاقتصادية ببعض البلدان العربية تفرض على الفتاة العمل حتى تحقق مستوى مساويا يسمح لها بالمساهمة في تكاليف الزواج ومساعدة الزوج في النفقات الباهظة التي يحتاجها الوضع الجديد. وترتبط هذه المتغيرات بعمليات التغير الاجتماعي والقِيَم الجديدة التي تصاحبه. وقد ساعد في ذلك الوضع تغلغل ثقافات أجنبية في المجتمعات العربية. ومع ذلك لا يمكن القول بأن أنماط الزواج في الاسرة العربية قد اختلفت اختلافا نوعيا وإنما هو اختلاف في الدرجة فقط أدت اليه أوضاع مجتمعية جديدة وأهمها ما يتعلق بتطوّر مكانة المرأة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك اختلافاً في هذا الصدد يبرز لدى الاسرة الفلسطينية في ظل الانتفاضة. فبعد ان كان الاتجاه نحو تعليم المرأة يسود المجتمع الفلسطيني، مثله في ذلك مثل كل المجتمعات العربية الأخرى، وبالتالي ارتفع سن الزواج بالنسبة لها حتى تنتهي من دراستها الجامعية او على الاقل الثانوية، أصبح الآباء يشجعون زواج الفتيات في سن مبكّرة، وفقد التعليم قيمته لعدة أسباب،

أولها أن الهدف من التعليم كان في المقام الاول حصول الفتاة على وظيفة تساعد الاسرة في تحسين أوضاعها الاقتصادية غير المستقرة. ولكن ظروف التعليم العربي داخل الارض المحتلة وبالذات في الضفة الغربية لم تعد تبشّر بالخير خصوصا مع إغلاق المدارس وعدم استقرار الأوضاع فيها. ويتمثل السبب الثاني في تواري قيمة التعليم أمام أولويات أخرى يحققها زواج الفتيات في سن مبكّرة، ذلك ان الأسرة تعتبر ان زواج الفتاة يحقق اكثر من هدف تجتمع كلها لتخدم ظروف الاوضاع الراهنة، فهو أولا يصون الفتاة في ظل ثقافة تقليدية راسخة تهتم بالأعراض. وحتى مع التحوّل الذي طرأ عليها لا تزال رواسب هذه القِيَم قائمة تتحكّم في سلوكيات الافراد حتى وإن لم يبقَ منها إلا قدرا ضئيلاً. ثانيا، فإن زواج الإبنة يخفف من العبء المادي على أفراد أسرتها ويزيح عنهم جزءا من المسؤولية. ثالثا، وهو الأهم، فإن الاسرة الجديدة تمثل مصدرا آخر لإنجاب مزيد من الأبناء الفلسطينيين وإثراء القاعدة السكانية للانتفاضة. وقد يساعد على فهم ذلك الاتجاه كِبَر حجم الأسرة الفلسطينية بشكل عام استنادا الى اعتقاد قوي بضرورة استمرار النضال من خلال عدد أكبر من الشباب تعويضا للأعداد التي تُفقَد منهم يوماً بعد يوم. وتتميز الأسرة الفلسطينية بهذه الخاصية حتى لدى تلك التي تعيش في المهجر.

ومن المتغيرات التي ترتبت على عوامل التحديث بالمجتمع العربي تلك التي ترتبط بمعدل الطلاق. فالملاحظ انه مع انتشار مظاهر التغير في المجتمعات العربية ترتفع نسبة الطلاق بها ومن المؤسف أنه لا توجد بيانات إحصائية دقيقة عن معدلات الطلاق في المجتمعات العربية المختلفة يمكن الاستناد اليها عند دراسة الظاهرة، ولكنه من المؤكد انه توجد عدة بحوث ميدانية حول الموضوع تؤكد حقيقة مؤداها أن اتجاه المجتمع العربي نحو التحديث يرفع من نسبة الطلاق به بالمقارنة مع وضعه في ظل الثقافة التقليدية. وربما يمكن فهم ذلك الاختلاف من خلال التوازن الذي أشرنا اليه مسبقا والذي يعتبر السمة المميزة للمجتمع التقليدي. فهذا التوازن هو الذي يجعل كل فرد يتقبّل ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ولكن انحسار هذا النمط التقليدي غالبا ما يؤدي الى خلل في الأنساق المجتمعية والى هزة في تركيبها بما يفرز أوضاعا إجتماعية غير صحية وظواهر غير سليمة، ويتأثر به أفراد المجتمع جميعا. ففي الوقت الذي تحصل فيه المرأة على مزيد من الحقوق، يفقد الرجل بعض حقوقه وخاصة التقليدي منها، فيختل التوازن بينهما ومن ثم يظهر انعكاسه على العلاقات بينهما. وفي دراسة اجتماعية عن ظاهرة الطلاق في الاردن، يؤكد الباحث ان احصائيات الطلاق في هذا المجتمع تتجه

نحو الارتفاع التدريجي (٢٩). وكذا يمكن القول عن معظم المجتمعات العربية الأخرى التي تنحو نفس الاتجاه.

وفي تفسير لإرتفاع معدل الطلاق في المجتمع العربي تبرز عدة عوامل أهمها ارتفاع مكانة المرأة وتحقيقها الاستقلال المادي عن الزوج وقدرتها على التعايش بعيدا عن التبعية الاقتصادية من خلال الزواج. كما ان المعاناة النفسية التي أشرنا اليها كنتاج لصراع الأدوار الذي تعيشه المرأة يمثل لدى الكثير من المحللين سببا آخر يهز العلاقات الزوجية ويهدمها.

وترتبط ظاهرة الطلاق بالتشريعات الخاصة بقوانين الأحوال الشخصية التي تمثل قضية هامة بالنسبة للمرأة العصرية، إذ تطالب بتعديلها في المجتمعات العربية بشكل عام وتعتبر ان التحرر الحقيقي لها لن يتم إلا في ضوء قوانين جديدة للأحوال الشخصية تحفظ لها مكانتها وكيانها. وتثار هذه القضية على مستوى العالم العربي في إطار حركة تحرير المرأة. ولا يمكن القول بأن أية دولة عربية قد حققت للمطالبين بهذه التعديلات أي قدر من الاقتناع، بل ان هناك اتجاهاً سائداً يرى أن التشريعات الخاصة بالمرأة في البلدان العربية تكرّس دورها البيولوجي وترسخ القِيَم المتوارثة في هذا الصدد.

وبشكل عام، وبرغم الارتفاع النسبي في معدل الطلاق، فإن نسبة حالات الطلاق لا تعادل حالات الزواج، بل تقل عنها بكثير. فعلى سبيل المثال، نجد أن معدل الطلاق في عام ١٩٨١ في البحرين بلغ ١ في المائة للذكور و ٢ر٤ في المائة للإناث بينما كان معدل الزواج ٥٣ر٧ في المائة للذكور و ٥٦ر٦ في المائة للإناث. وكذلك في العراق لا تزيد نسبة الطلاق بين الذكور على ٠ر٥ في المائة و ١ في المائة بين الإناث بينما تصل نسبة الزواج الى ٥٣ر٧ في المائة بين الذكور و ٥٦ر١ في المائة بين الإناث وذلك في عام ١٩٨٧. وتقترب النسب في الاردن من مثيلاتها في العراق، ففي عام ١٩٨٣ لم تزد عن ٠ر٢ في المائة بالنسبة للطلاق لدى الذكور وعن ٠ر٦ في المائة لدى الإناث بينما ترتفع لتصل الى ٥٣ر٢ في المائة للزواج بالنسبة للذكور و ٥٩ر٩ في المائة بالنسبة للإناث. وكذلك في الكويت تبلغ نسبة الزواج لدى الذكور ٥٨ر٩ في المائة مقابل ٦٠ في المائة لدى الإناث في عام ١٩٨٥، ولا تختلف النسب كثيرا بالنسبة لبقية البلدان استنادا الى إطار ثقافي شبه موحد.

---

(٢٩) محمد برهوم، «ظاهرة الطلاق في الاردن: دراسة اجتماعية ميدانية»، دراسات، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني عشر، ١٩٨٦. ص. ١٨٩.

ومن الجديد بالذكر ان الفروق بين الريف والحضر طفيفة ولا تكاد تشكل دلالة خاصة لنسبة الزواج مقابل نسبة الطلاق. فلو أشرنا الى العراق على سبيل المثال لوجدنا أن نسبة الزواج في الريف بلغت ٦ر٥٧ في المائة بالنسبة للذكور و ٦ر٥٨ في المائة بالنسبة للإناث في عام ١٩٨٧، مقابل ٣ر٥٢ في المائة لدى الذكور في الحضر و ١ر٥٦ في المائة لدى الإناث في نفس العام، كما بلغت نسبة الطلاق ٣ر٠ في المائة لدى الذكور و ٦ر٠ في المائة لدى الإناث في الريف و ٦ر٠ في المائة لدى الذكور و ٢ر١ في المائة لدى الإناث بالحضر (٣٠).

ومن جانب آخر يمكن توضيح معدل الطلاق من خلال الجدول (١٥) الذي يبيّن متوسط حالات الزواج والطلاق في كل ١٠٠٠ من السكان.

وبالاضافة الى التغير السابق ذكره في أوضاع الزواج، فإن ما يلفت النظر ايضا، نتيجة للمتغيرات المذكورة اعلاه والتي غيّرت من وضع المرأة العربية، أن هناك انخفاضا ملحوظا في ظاهرة تعدد الزوجات. ونشير هنا الى الجدول (١٦) لتوضيح ذلك الوضع.

ويلاحظ من الجدول أعلاه غياب البيانات بالنسبة لعدد كبير من البلدان التي يغلب عليها الطابع التقليدي مثل المملكة العربية السعودية وقطر وعمان والتي قد يرتفع فيها معدل تعدد الزوجات. ولكن بشكل عام يوضح الجدول غلبة الزواج من زوجة واحدة على الزواج التعددي. وبالنسبة للأخير فإن الغالب فيه هو الزواج من اثنتين بالنسبة لكل البلدان وينخفض المعدل بالنسبة لثلاث زوجات حتى يكاد يختفي بالنسبة لأربع.

إن ما سبق عرضه يمثل العوامل الرئيسة التي أدت الى تحوّل الأسرة العربية في كل البلدان، وهي العوامل التي مسّت مجتمعات هذه البلدان بدرجات متفاوتة مع وجود عوامل مشتركة تشكل سمات عريضة تجمع بينها. ولكن لا تزال هناك أوضاع خاصة لبعض المجتمعات العربية قد لا تتكرر في غيرها، ولكنها تعكس آثارا ملحوظة في هذه المجتمعات. ولذا نرى من الضروري أن نتطرق الى هذه الأوضاع الخاصة حتى تتضح الصورة بشكل أفضل. وهنا نتناول هجرة العمالة من بعض الدول العربية الى دول عربية أخرى في إطار الآثار التي تترتب على هذا الوضع في الدول المصدرة بالذات، ذلك ان النسيج الاجتماعي للدول المستقبلة

---

(٣٠) المصدر السابق.

للعمالة لا يتعرّض لتغيرات ذات دلالات خطيرة نتيجة للعمالة الوافدة رغم تأثره بها ثقافيا واجتماعيا في مجتمع تقل فيه صفة التجانس ويغلب عليه العنصر الأجنبي. أما مجتمع الدول المصدرة فهو الذي يتعرّض لتخلخل في نسيجه الاجتماعي نتيجة لسفر أبنائه مما يؤثر في بنية المجتمع بشكل عام وبنية أسرة المهاجر بشكل خاص.

وثمة قضية أخرى لا تخلو من آثار خطيرة على التحوّل في الأسرة في أحد المجتمعات العربية، وهنا نعني قضية الاسكان في المجتمع المصري والأوضاع الأسرية المترتبة على ذلك في الوقت الحالي.

ثانيا- أوضاع الأسرة في الدول المصدرة للعمالة

لعل أبرز ما ترتب على الحقبة النفطية بدءا بالسبعينات هو الحركة المكثفة والمتزايدة لهجرة العمالة من الدول العربية التي تعاني من مشكلات سكانية أو اقتصادية الى دول الخليج سعيا وراء فرص عمل أفضل. وتجيء هذه الظاهرة لتترك بصماتها على المجتمع العربي وخاصة لدى الدول المصدرة للعمالة وعلى رأسها مصر التي تشكل العمالة المهاجرة منها أعلى نسبة بين الدول العربية وبالتالي تظهر آثار الظاهرة بصورة خطيرة على المجتمع المصري. ولكن ما ينطبق على المجتمع المصري يمتد لينطبق على مجتمعات أخرى تعيش نفس الظروف. فهناك العمالة المهاجرة من الاردن والجمهورية العربية السورية والسودان وفلسطين ولبنان الى المملكة العربية السعودية التي تستضيف عمالة من كل أنحاء الوطن العربي. وفي الكويت تبلغ نسبة العمالة الوافدة من إجمالي السكان ٤١ر٧ في المائة، يمثل الذكور ٣٦ر١ في المائة منها والنساء ٤٩ في المائة، وذلك في عام ١٩٨٠. أما في البحرين، فتصل نسبة العمالة الوافدة الى ٦٨ في المائة من اجمالي السكان، ويمثل الذكور ٨٥ في المائة منها والإناث ٨١ر٢ في المائة في عام ١٩٨١ (٣١).

ويكون رصد ظاهرة هجرة العمالة وأثرها على الأسرة من خلال التعرّض للمجتمع المصدر الذي يتأثر بها ويعكس بصماتها عليه، حيث أن من الآثار الاجتماعية الهامة المترتبة على هجرة العمالة ما يتعلق بالأسرة بشكل عام وبالأبناء بشكل خاص في الوطن الأم، ذلك أن الهدف من الهجرة يكون اقتصاديا في المقام الأول - باستثناء

---

(٣١) قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ١٥- متوسط حالات الزواج والطلاق في كل ألف من السكان

القطر / السنة	البحرين ١٩٨٦	اليمن الديمقراطية* ١٩٨٧	مصر ١٩٨٧	العراق ١٩٨٨	الأردن ١٩٨٧	الكويت ١٩٨٧	لبنان	عمان	فلسطين	قطر ١٩٨٦	السعودية	سوريا ١٩٨٧	الإمارات ١٩٨٣	اليمن
معدل الزواج بالنسبة لكل ألف من السكان	٤,٧٩	١٢,٨٧	٩,١٩	٨,٧٣	٨,٥٠	٣,٤١				٢,٥٥		٩,٠٤	٥,١٤	
معدل الطلاق بالنسبة لكل ألف حالة زواج	١٧٤	١١٩	١٧,٨		١٦٠	٢٩٣				٢٦١		٧١	٢٠٩	

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) اليمن الديمقراطية تمثل مدينة عدن فقط.

الجدول ١٦- نسبة التوزيع بين الذكور المسلمين المتزوجين حسب عدد الزوجات

القطر / العام / الشريحة العمرية	البحرين ١٩٨١ +١٢	اليمن الديمقراطية	اليمن	مصر* ١٩٧٦	العراق	الأردن ١٩٧٩ +١٥	الكويت* ١٩٨٠	لبنان	عمان	فلسطين	قطر	السعودية	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨١ +١٥	اليمن ١٩٧٥ +١٠
عدد الزوجات															
١	٩٤,٥٧			٩٧,٤٧		٩٦,٢٢	٨٩,٥٠						٩٦,٧٨	٩١,٦٨	٩٥,٠٥
٢	٥,٠١			٢,٣١		٣,٦٠	٩,٦٠						٣,٠٤	٧,٤٦	٤,٣٣
٣	٠,٣٥			٠,١٦		٠,١٦	٠,٨٠						٠,١٧	٠,٧٢	٠,٢٧
٤	٠,٠٥			٠,٠٦		٠,٠٢	٠,١٠						٠,٠٣	٠,١٤	٠,٠٣
غير مبين	٠,٠١			صفر		صفر	صفر						صفر	صفر	٠,٤١
المجموع	١٠٠			١٠٠		١٠٠	١٠٠						١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) بيانات مصر خاصة بالقاهرة والاسكندرية وبيانات الكويت خاصة بالسكان الاصليين.

بعض الأهداف الأخرى التي تعبر عن فئة قليلة من العمالة المهاجرة - وبالتالي ترمي الهجرة أساسا الى رفع مستوى دخل الأسرة. ومع ذلك تتأثر العلاقات داخل الأسرة في هذه الحالة وكذا سلوكيات الأفراد بها نتيجة لذلك الوضع.

وعادة ما تتخذ الهجرة واحدا من ثلاثة أنماط. ففي النمط الأول تنتقل الأسرة بأكملها الى دولة أخرى لتقيم بها إما بصفة مؤقتة او بصفة دائمة، وهي الحالة الأكثر شيوعا في هذا النمط. وعندئذ تنفصل الأسرة المهاجرة تماما عن الدولة الأم وتصبح مشكلتها في معظم الأحيان مشكلة تكيّف مع مجتمع جديد وخاصة إذا ما كان من ثقافة غريبة عليها. فإذا ما عادت هذه الأسرة او عاد أحد أفرادها الى المجتمع الأصلي قد تتكرر العملية في شكل إعادة تكيّف مع مجتمع أصبح غريبا عليهم بعد غياب عنه نتيجة لغربة ثقافية اكتسبتها الأسرة في المجتمع الجديد، وخاصة إذا ما طالت فترة الهجرة بعيدا عن الوطن أو إذا نشأ الأطفال في مجتمع غريب على مجتمع آبائهم. وتبرز المشكلة هنا عند الانتقال الى مجتمع أجنبي له ثقافة مختلفة. أما الهجرة الى قطر عربي فتتضاءل فيها مشاكل التكيّف لوجود أساس ثقافي موحّد حتى في حالة بروز اختلافات بسيطة ولكن تبقى القاعدة الثقافية واحدة.

أما النمط الثاني فهو الذي يتمثل في أسرة ينتقل عائلها -وهو عادة الزوج- الى دولة أخرى ويترك أسرته في الوطن الأم. وفي بعض الأحيان تنتقل الزوجة للعمل في دولة أخرى ويبقى الزوج مع الاولاد في الوطن الأم.

ونجد النمط الثالث في هجرة الزوجين معا وبقاء الأبناء في الوطن إما بمفردهم إذا ما كانوا قد اجتازوا مرحلة الطفولة، أو مع أقارب لأحد الوالدين. وقد يتخذ النمطان الأخيران شكلا مؤقتا او شكلا دائما.

ويختلف النمط الأول عن النمطين الثاني والثالث في شكل الهجرة حيث يضم الأول الأسرة بأكملها بينما يتفرق افراد الاسرة في النمطين الأخيرين. ولا يخلو النمط الاول من مشكلات تتعرّض لها الاسرة وخاصة عند العودة الى الوطن والتعايش مع ظروف قد تكون استحدثت أو أوضاع قد تكون اختلفت عما ألِفوه من قبل. ومع ذلك يلاحظ ان الاسرة هنا تبقى وحدة واحدة. أما النمطان الأخيران فيفتقران الى هذه الخاصية، وأهم ما يميزهما هو قدر من التفكك، زاد حجمه أم نقص حسب كل حالة.

ففي حالة سفر الزوج بمفرده نجد الأم تبقى لتواجه مسؤوليات الحياة في غيابه وتتحمل مزيدا من الاعباء إذا كانت عاملة. ومع إقرارنا بالدور الذي تلعبه الأم في عملية التنشئة، إلا انه لا ينبغي التقليل من شأن دور الأب أيضا في هذا الصدد، ذلك أن التربية السليمة لكي تتم في مناخ صحي لا بد وان تبنى على رعاية الأبوين معا. ويتفق علماء النفس على أن التنشئة الاجتماعية تتطلب مشاركة الأبوين معا بحيث يكمل كل منهما الآخر في جهوده. ويزداد اختلال الوضع في حالة ما إذا كانت الأم هي الغائبة عن الأسرة. وعادة ما يلجأ الطرف المقيم مع الأبناء - سواء كان الأب أو الأم - الى الإغداق عليهم ماديا ومعنويا لتعويض غياب الطرف الآخر، مما يخل بالتربية السليمة. وقد يصعب عليه أيضا توفير الوقت الكافي للقيام بمهامه ومهام الطرف الآخر أيضا على أكمل وجه. ولنا هنا من بين حالات جنوح الأحداث وظاهرة الإدمان أمثلة متعددة لدى الأبناء الذين يغيب عنهم أحد الوالدين. وغني عن الذكر ان المشكلة تتفاقم عند غياب الوالدين، إذ انه حتى في وجود الأقارب لرعاية الأولاد يصبح الوضع الأسري مبتورا، مما يؤدي الى عواقب نفسية وسلوكية وخيمة بين الأبناء.

ولا تمثل الفروق الطبقية اختلافا لما يترتب من آثار على الأسرة عند غياب الوالدين أو أحدهما بسبب العمل في بلد آخر، إذ أن ارتفاع الطلب على العمالة العربية الوافدة بكافة مستوياتها قد أدى الى توزيع العمالة المهاجرة على مختلف الشرائح الاجتماعية دون تمييز وإن اختصت بعض القطاعات بنصيب أكبر منها، مما جعل من هذا الوضع ظاهرة تستحق الدراسة. كما أن العمالة المهاجرة لم تعد قاصرة على القطاع الحضري كما كان مألوفا من قبل بل امتدت لتشمل أبناء الريف أيضا. وبالتالي أصبح للظاهرة آثارها على الاسرة في الريف مثلها في ذلك مثل الأسرة الحضرية. ولكن نمط الهجرة للعمالة الريفية عادة ما يكون من خلال الزوج بمفرده دون الزوجة أو بقية أفراد الاسرة. وربما لا تظهر هنا الآثار السلبية لغياب الزوج على الأسرة الريفية بنفس الحدة التي تعاني منها أسرة الحضر بسبب الدور الذي ما زالت تلعبه الأسرة الممتدة في الثقافة الريفية، رغم أنه تضاءل من خلال عملية التغيير الذي لحق بالريف والذي كان لهجرة العمالة دور فيه. كما أن بقاء الزوجة الريفية دون عائلها قد أدى الى تطورات ملحوظة في دورها إذ أصبحت أكثر ايجابية في ممارساتها وأكثر إقداما للخوض في الحياة العامة تحت الحاح الظروف التي تعيشها بوصفها المسؤولة الوحيدة عن الأسرة فأصبحت لا تخشى التعامل مع الجهاز المصرفي او الجهات الحكومية المختلفة. بل اكتسبت خبرة في هذا الصدد. والواقع ان هذا التطور في دور المرأة لا يقتصر على المرأة الريفية فحسب بل أصبح ملحوظا في المرأة بشكل عام وخاصة تلك التي تنتمي الى الشرائح التقليدية والتي لم تعتد الخوض في مجالات عامة وأصبحت نتيجة للأوضاع

المستحدثة مضطرة لأن تتعامل مع المجتمع بشكل جديد. ومما ساعد على هـذا الوضع اقتحامها لمجالات عمل جديدة بعد أن غاب الذكور عن سوق العمل الوطني في المجتمعات المصدرة للعمالة كما أشرنا مسبقا. فإذا كان لهجرة العمالة آثارها السلبية على الأسرة فإن من آثارها الايجابية ذلك التطوّر الذي لحق بالمرأة التقليدية التي كان يقتصر دورها على التبعية والبقاء داخل محيط المنزل.

ومن ثم امتدت بصمات هجرة العمالة على المجتمع الريفي فأصبح اكثر انفتاحا على العالم الخارجي واكتسب نتيجة لذلك أساليب معيشية جديدة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي من خلال اتساع دائرة الاتصال بالمجتمعات العصرية عن طريق القنوات الحديثة.

ولكن يجدر القول بأن الآثار السلبية التي تترتب على ذلك الانفصام الذي يصيب العلاقات الأسرية بسبب سفر أحد الوالدين أو كليهما لا ينفي وجود بعض الحالات الاستثنائية التي نجحت فيها الأسر في الحفاظ على العلاقات بين أفرادها بشكل سليم ودون تصدّع، رغم الظروف غير الطبيعية التي تعرضت لها بغياب أحد أفرادها او كليهما. واستطاع الابناء في هذه الأسر أن يشقوا طريقهم بنجاح وبصورة سوية في مجالات الحياة المختلفة. ولكن يبقى الوضع العام لنظام أسري غير متكامل تدفع اليه ظروف الهجرة فيخل بالعلاقات الأسرية ويؤثر بالتالي على أفرادها.

ثالثا- آثار مشكلة الاسكان على الأسرة في المجتمع المصري (حالة خاصة)

من الفروق الواضحة المعالم بين المجتمعات العربية تلك التي يختص بها المجتمع المصري وتشكل جانبا هاما من سماته الآنية. ونحن نتعرّض لها هنا لما لها من آثار مباشرة على التحوّل في الأسرة المصرية والتي لا يمكن إغفالها عند دراسة ذلك الجانب في الأسرة العربية رغم خصوصيتها وارتباطها بالمجتمع المصري فقط.

إن مشكلة الاسكان هي واحدة من مشكلات متعددة تعاني منها مجتمعات العالم الثالث، ولكننا نتعرّض لها هنا في المجتمع المصري بصفة خاصة بسبب ضخامة حجمها وسط هذه المشكلات بالاضافة الى ارتباطها بالأوضاع الخاصة به وتداخلها مع أنساقه المختلفة.

تشغل قضية الاسكان مساحة كبيرة من هموم المجتمع المصري في الوقت الحالي ومنذ أكثر من عقدين من الزمان، ذلك أنها تتعلق بجانب حيوي ترتكز عليه حياة الانسان، كما أنها تمس قطاعات عريضة من المجتمع. وعادة ما يتم التطرّق الى مشكلة الاسكان كمشكلة اقتصادية مع إغفال الأبعاد الأخرى لها. ولكننا نرى ان القضية لها اكثر من بعد أهمها في رأينا هو البعد الاجتماعي وأيضا النفسي والآثار المترتبة على كل منهما والتي تبرز بوضوح في المجتمع المصري وتطفو على سطحه.

وبداية يجدر أن ينقلنا الحديث عن الأسرة المصرية وما حل بها من تغير من حيث التكوين والعلاقات[٣٢] التي تربط بين أفرادها مثلها في ذلك مثل الأسرة العربية بشكل عام الى الحديث عن ذلك الإطار المكاني الذي يضم بين جدرانه أفراد الأسرة الواحدة، وهو المسكن. فالمسكن عبارة عن مساحة مكانية تترجم من خلالها علاقات الأفراد بعضهم ببعض كما تعكس قِيَم أو معايير المجتمع الذي يعيشون فيه ومن ثم يمكن اعتبار أن التغير الذي طرأ على الأسرة صاحبه تغير في داخل المسكن من حيث استخدام الأفراد للمساحات المتاحة به ومن حيث تنظيمها أيضا. فالمسكن التقليدي الذي يضم أفراد الأسرة الممتدة كبير في الحجم والمساحة، يتسع لاستخدام عدد كبير من الأفراد. وهو يعكس المسافة الاجتماعية التي تفصل بين الجنسين فيترجمها الى انفصال مكاني داخل الوحدة السكنية الواحدة. فينحصر دور المرأة في مكان مخصص لها، عادة ما يكون الجزء الخلفي من المسكن والذي يعتبر عالمها الخاص بها، حيث تمارس أنشطتها المختلفة والتي تهدف في مجموعها الى توفير الخدمات لجميع أفراد الاسرة. فهنا تتم عمليات إعداد الطعام وطهوه وغسل الملابس ورعاية الاطفال الى آخر هذه الانشطة المنزلية. أما الرجل فيختص بالجزء الآخر من المسكن، وهو عادة ما يكون الجزء الأمامي منه. وهنا يعيش رجال الأسرة حياتهم معظم الوقت، فيلتقون بعضهم ببعض، ويستقبلون الزائرين ويتفرغون لعالمهم المتميز الذي ينعزل عن عالم المرأة ولا يكون لها دور فيه إلا تقديم الخدمات للرجال ولا يلتقي العالمان - عالم الرجل وعالم المرأة - إلا في نطاق ضيق جدا، بل يبقى كل منهما في عزلة عن الآخر.

ومثلما تلاشى نمط الأسرة الممتدة بصورته القديمة مع مواكبة عملية التغير الاجتماعي، تلاشى النمط السكني الذي يصاحبه مع ظهور الأسرة النووية ومتطلباتها وخاصة مع التوسع في عملية التحضر، ذلك أن طبيعة الحياة بالمدينة لا تسمح بالنمط الأسري التقليدي ولا بالنمط السكني المماثل له، كما لا تتيح ظروف

---

(٣٢) دراسة «الأسرة والمسكن»، مرجع سابق.

الاسكان الحضري وجود العائلة الكبيرة في مسكن واحد بالاضافة الى أن العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الحضرية لم تعد تحتاج الى التنظيم التقليدي داخل المسكن. ونشير هنا الى عملية الفصل بين الجنسين مكانيا والتي كانت من أهم الصفات التي تميّز التنظيم الداخلي للمسكن التقليدي. فبينما كانت إمكانية ذلك قائمة في مسكن يضم أفراد أسرة ممتدة، لم تعد كذلك في مسكن يعيش فيه أفراد أسرة نووية، ذلك ان نوعية الأنشطة التي تقوم في مسكن تقليدي تختلف عن تلك التي تقوم في مسكن حديث وخاصة في المدينة. كما أن عملية الاختلاط بين الجنسين أصبحت متاحة بصورة أكبر ولم تعد هناك حاجة لفصل عالم الرجل عن عالم المرأة. وكان لعمل المرأة دور كبير في هذا الصدد، فالمرأة التي تعمل خارج المنزل لا تعيش منعزلة عن الرجل بداخله حيث أن عملها قد فتح لها أبواب عالم الرجل. ومن قبل كان الرجل فقط هو الذي يتعامل مع العالم الخارجي، أما هي فكان دورها ينحصر في عالم مغلق يتمثل في المسكن من الداخل، ومن هنا انتفت الحاجة الى الفصل بين العالمين.

ويتميز المسكن في المجتمع المصري بارتفاع في درجة الكثافة وخاصة أن الأسرة المصرية بطبيعتها كبيرة العدد، مثلها في ذلك مثل الأسرة العربية بشكل عام.

ولعل ما يثير الدهشة أن المسكن الحضري في الوقت الحالي عاد ليضم أفراد العائلة الممتدة بعد التحوّل الذي طرأ عليه من جرّاء عملية التحديث والذي قصر ساكنيه على أفراد العائلة النووية فقط. وتتواجد تلك الظاهرة بشكل ملحوظ لدى أفراد الشرائح المتوسطة والدنيا، والسبب هنا هو مشكلة الإسكان التي جعلت من الحصول على المسكن أشبه بالمستحيل. فعادت الأسرة الممتدة لتحتل مكانها في المجتمع المصري الحضري ولكن بصورة مختلفة، فهي لم تعد الأسرة التقليدية التي تضم أكثر من جيل مع تركيز السلطة في أيدي الأب، فهو رب الاسرة وكبيرها وله نفوذه وسلطانه بمقتضى المكانة التي يحتلها، وإنما أصبحت الأسرة الممتدة التي نتجت عن أزمة الإسكان ما هي إلا مجموعة أسر نووية فرضت عليها ظروف اقتصادية أن تقيم في مكان واحد دون أن تبقى على الشكل الأبوي. والنمط المألوف الذي يؤدي الى هذا الوضع يبدأ بزواج الأبناء في الأسرة دون ان يتمكنوا من الحصول على مسكن للزوجية فيبقون في نفس المسكن مع أبويهم ويستخدم كل منهم حجرة واحدة حسب عدد الحجرات المتاح. وغني عن الذكر أن تلك الظاهرة أدت الى ارتفاع درجة الازدحام بالمساكن التي هي في الاصل عالية بسبب كِبَر حجم الاسرة المصرية، وذلك بين الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا. وهنا يبرز عامل الخصوصية مرة أخرى ليثير التساؤل عن مدى توفره في مسكن يجمع بين أفراد اكثر من اسرة نووية على النحو السابق ذكره.

ويتعرّض علماء النفس لدرجة الكثافة داخل المسكن من حيث تأثيرها على العلاقات بين افراد المسكن الواحد بالاضافة الى كونها عاملاً مؤثراً في تحديد طول الوقت الذي يقضيه كل منهم به. فمن حيث تأثيرها على العلاقات نجد أن ارتفاع درجة الازدحام داخل المسكن يولد الاحتكاك بين المقيمين به فتزيد فرصة الاصطدام بين بعضهم البعض نتيجة لضيق المكان مع كثرة عددهم، مما يؤدي الى خلق جو مشحون بالتوتر بصفة شبه دائمة. فالذي يحدث عادة هو أن ضيق المساحة المتاحة يؤدي الى نمط معيشي أهم ما يتميز به هو العفوية والعشوائية على النحو الذي يتعارض مع أبسط قواعد الراحة والخصوصية. وثمة علاقة بين أزمة الاسكان في المجتمع المصري وارتفاع معدل الطلاق حيث ترتفع درجة التوتر في المسكن المزدحم نتيجة للأوضاع السابق عرضها بما يهدد العلاقة الزوجية. كما أن صعوبة - وأحيانا استحالة - العثور على مسكن للعروسين كثيرا ما يؤدي الى انهيار الزواج حتى قبل أن يتم.

أما من حيث العلاقة بين درجة الازدحام والوقت الذي يقضيه الاشخاص بالمسكن، فنجد أنه كلما ضاق المكان بسكانه لجأ هؤلاء السكان الى قضاء وقت أطول بخارجه. وتثور مشكلة هنا فيما يختص بصغار السن بالذات، حيث يتعرضون لتأثيرات خارجية من رفقاء الشارع غالبا ما تؤدي بهم الى الانحراف.

ومعنى ذلك ان الوضع السكني للأسرة يلعب دورا هاما في ديناميكيات العلاقات بها وبالتالي فإن الأزمة الراهنة في الاسكان بمصر قد أثرت على الأسرة وانعكست على أوضاعها، ومن ثم لا يمكن إغفالها عند التطرّق الى التحول في الأسرة المصرية.

١- <u>وظائف الأسرة: مظاهر التحوّل</u>

تعرضنا فيما سبق لعدة جوانب من مظاهر التحوّل في الأسرة العربية في إطار مجتمع متغير.

ومن الطبيعي انه مع التحوّل الذي يمر به المجتمع من تقليدي الى حديث تفقد الأسرة بعض وظائفها وتتخلى عن دورها التقليدي، ذلك أن عملية التحديث يصاحبها قيام مؤسسات اجتماعية متعددة تسحب كل منها وظيفة من الوظائف التي كانت تختص بها الأسرة في شكلها التقليدي. وتتفاوت المجتمعات ليس فقط في عدد الوظائف التي تحتفظ بها الأسرة لنفسها ولكن أيضا في نوعية هذه الوظائف حسب

الثقافة التي تحكم كل من هذه المجتمعات. ويمكن القول أن الاسرة العربية تخلت عن عدد من وظائفها وانتقلت الى أنساق مختلفة من المجتمع بحكم متطلبات التغير وتلبية لاحتياجات النمط العصري للحياة.

وجدير بالذكر أن تحوّل الوظائف من الأسرة الى المؤسسات الاجتماعية الأخرى لا يعني ان الأسرة كنظام اجتماعي قد فشلت في القيام بوظائفها ولكنه يعكس تطوّر المجتمع من مجتمع بسيط الى آخر مركب يصعب بل يستحيل فيه للأسرة أن تختص بكل الوظائف فيه، إذ تنشأ نظم اجتماعية أخرى تتناول هذه الواجبات بشكل أكثر تخصصا. ولسنا في مجال تقويم أي من الوضعين، الأسرة في شكلها التقليدي والتي تقوم بكل الوظائف المجتمعية والأسرة في المجتمع الحديث والتي تخلت عن معظم وظائفها لمؤسسات اجتماعية أخرى تتناول كل منها مسؤولية واحدة من هذه الوظائف.

ومع ذلك ورغم التغير في البنيان الوظيفي للأسرة العربية نجد من يعتبر أن الانسان العربي لا يجد بديلا للأسرة كمصدر للترابط والمساندة وأنه بالرغم من قيام قوى اجتماعية جديدة تتناول وظائف الأسرة المتعددة فإن مكانتها تبقى لتمثل بالنسبة له قيمة هامة.

ونحن نتناول هنا وظائف الأسرة وما حل بها من تحوّل:

(f) <u>الوظيفة السياسية</u>

يعتبر النظام القبلي عماد المجتمع العربي بشكل عام. ومن ثم كانت الأسرة التقليدية تقوم بوظيفة سياسية في مجتمع القبيلة حتى نشأ نظام الدولة. وفقدت الأسرة هذه الوظيفة بانتقال الخدمات التي كانت تؤديها في هذا الصدد الى المؤسسات المختلفة بالدولة. ومع ذلك لا يمكن القول أن المجتمع العربي قد تخلى عن العلاقات القبلية، حتى مع نشأة الدولة وإنما مازالت الأسرة والعلاقات بها تشكل أساسا النسق السياسي في معظم البلدان العربية بالمقارنة مع المجتمعات الغربية التي تختلف عن هذا الوضع إلا في بعض الحالات المستثناة وهي نادرة. ويبقى الأساس النظري لقيام الدولة بعيدا عن العلاقات الأسرية وخارج نطاقها في حين يتخذ الواقع الفعلي شكلا مغايرا يحتفظ ببقايا تراث يعزز الروابط العائلية ويجعل منها محورا للسلطة السياسية ومصدرا لها في كثير من الأحيان.

(ب) الوظيفة الاقتصادية

ولم تعد الأسرة العربية وحدة اقتصادية وإنما أدى انحسار المهن التقليدية وقيام الاقتصاد الحديث الى تحوّل الأسرة من وحدة انتاج واستهلاك الى وحدة استهلاك فقط. ومع ذلك لا يمكن القول أن المجتمع الرعوي والزراعي قد تخليا عن هذه الوظيفة تماما، فما زالت الأنشطة الاقتصادية التقليدية تغلب على هذين المجتمعين بشكل أبقى على دور الأسرة الاقتصادي كوحدة فيهما. ولكن الاتجاه العام في المجتمعات العربية هو الاستقلال الاقتصادي لأفراد الأسرة بمن فيهم المرأة، وذلك لإنخراطهم في ميادين العمل المختلفة التي يخلقها النظام الاقتصادي الحديث الذي يتخذ من النسق التعليمي عماداً له، دون الاعتماد الكلي على الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي تنحصر في إطار الأسرة.

(ج) وظيفة الانجاب

لعل ما يميز الأسرة العربية بصورة عامة هو كِبَر حجمها حتى مع وجود الاتجاه في بعض المجتمعات الى تقليل عدد الأطفال. ولكن السمة الغالبة للأسرة العربية مع ذلك هو ارتفاع معدل الانجاب واعتبار الأبناء قيمة يصعب التخلي عنها. ولذلك تبقى الوظيفة الانجابية للأسرة العربية أهم وظيفة لها بخلاف مجتمعات أخرى فقدت فيها الأسرة هذه الوظيفة أو كانت تفقدها لتخلي بعض الثقافات الأجنبية عن قيمة الأبناء بالنسبة للأسرة أو ربما لسيادة قِيَم جديدة لم تعد تولي اهتماما للانجاب وابتعدت عن هذه المفاهيم والمعتقدات.

ولا تختلف أسرة الحضر عن أسرة الريف بالنسبة لمعدل الانجاب في معظم المجتمعات العربية حتى مع وجود سياسة تنظيم الأسرة في دولة مثل مصر. ويظل حجم الأسرة كبيرا في المتوسط. فنجد ان متوسط حجم الاسرة التي فيها خمسة أفراد لا يختلف فيها الريف عن الحضر. أما في المجتمعات الخليجية فيرتفع فيها حجم الأسرة بشكل واضح بل أنه يتجه الى الارتفاع. ففي الكويت كان متوسط حجم الأسرة عام ١٩٥٧ يبلغ ٦ر٨ أفراد ثم ارتفع ليصل الى ٧ر٣ أفراد عام ١٩٦٥ وواصل الارتفاع الى ٧ر٦ افراد عام ١٩٧٠. أما في الامارات العربية المتحدة فنجد ان ١٦ في المائة من الأسر يزيد عدد افرادها عن ٩ افراد بينما يتراوح متوسط عدد الافراد في ٧٠ في المائة من الأسر بين خمسة وثمانية أفراد(٣٣).

---

(٣٣) التحضّر وأثره على البناء العائلي، مرجع سابق، ص. ١٧.

وربما يكون لدول الخليج وضعها الخاص بالنسبة لكِبَر حجم الأسرة بها، ذلك ان المجتمعات بهذه الدول مازالت تولي أهمية كبيرة للانجاب بسبب ارتفاع قيمة الاسرة بها وسيطرة العلاقات الاسرية على الثقافة. كما ان الأوضاع الاقتصادية بهذه الدول توفر الامكانات المادية لمعظم الشرائح بالمجتمع على النحو الذي يسمح بزيادة عدد الأفراد بالأسرة مع التمتع بمستوى معيشي مرتفع على المستوى الفردي لكل أسرة. أما على مستوى الدولة فإن ارتفاع معدل المواليد لا يشكل خطورة على العمليات التنموية، فهو لا يمتص النمو الاقتصادي ولا يتعارض معه بل إن سياسة الدول الخليجية تشجع الانجاب لحاجة البلاد الى العمالة الوطنية في الجهود التنموية السريعة لكي تحل محل العمالة الأجنبية الوافدة التي تمثل الغالبية العظمى من العمالة بمعظم الدول النفطية.

وقد لا ينطبق ذلك الوضع على البلدان العربية الاخرى. ولكن تبقى معدلات الانجاب مرتفعة فيها أيضا، ولكن مع اختلاف الأسباب. فالمجتمع الفلسطيني يتخذ من ارتفاع معدل المواليد سلاحا في مقاومته للاحتلال الاسرائيلي. أما مجتمع العراق فلقد اتجه نحو تشجيع الانجاب بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية رغم أن حجم الأسرة العراقية كان قد اتجه الى التقلّص منذ الخمسينات مع اتجاه المرأة العراقية نحو التعليم والعمل (٣٤).

وبشكل عام، ومع اختلاف الظروف والأوضاع بالمجتمعات العربية، تبقى سيادة المفاهيم التي تتعلق بقيمة الاسرة وأهميتها لتشجع الانجاب ولتبقي على هذه الوظيفة الأولى للأسرة. ولمزيد من التوضيح نقدم هنا عرضا لحجم الاسرة العربية بالمسكن الواحد.

ويبين الجدول (١٧) ارتفاع نسبة الأسرة الكبيرة بالمسكن الواحد. ويتضح ذلك من الارتفاع الملحوظ لهذه النسبة في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ثمانية أفراد بالمقارنة مع الأسر الأقل عدداً. فنجد أن هذه النسبة تصل الى ٣٠٫٠٢ في المائة في البحرين و ١٨٫٥٠ في المائة في مصر و ٤٤٫٩٠ في المائة في العراق و ٣٩٫٨٢ في المائة في الأردن و ٥٧٫٨٠ في المائة في الكويت و ٣٤٫٠٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية مقابل نسبتها بين الاسرة التي تتكون من خمسة أفراد،

---

(٣٤) مليحة عوني القصير، «عمل المرأة وأثره في العائلة العراقية الحديثة»، ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ص. ٣.

وهو ما قد يعتبر المتوسط بشكل تقريبي، في الدول السابق ذكرها متمثلة في ١٠ر٥٩ في المائة و ١٤ر٤٠ في المائة و ١١ر١٠ في المائة و ١٠ر٠٢ في المائة و ٨ر٢٧ في المائة و ١١ر٦١ في المائة على التوالي (٣٥).

وبشكل عام يرتفع متوسط حجم الأسرة بالمسكن الواحد في الأقطار العربية فنجده ٦ر٦٥ في البحرين و ٥ر٢ في مصر و ٦ر٩ في العراق و ٦ر٦ في الأردن و ٨ر٩ في الكويت و ٥ر٦ في قطر و ٦ر٢ في الجمهورية العربية السورية و ٦ر٤ في الامارات العربية المتحدة و ٥ر٧ في اليمن مع وجود فروق بسيطة بين الريف والحضر. ففي مصر يبلغ المتوسط ٤ر٩ في الحضر مقابل ٥ر٥ في الريف وفي الأردن ٦ر٦ في الأول و ٦ر٧ في الثاني وفي الامارات العربية المتحدة ٦ر٨ في الحضر و ٥ر٧ في الريف (٣٦). وربما يجدر بالذكر هنا أن البيانات المعروضة أعلاه تتفاوت من حيث السنوات ولكنها في مجملها تغطي الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٨ الأمر الذي يصعب من خلاله المقارنة بين الدول المختلفة.

قد يفسر بعض دارسي المجتمعات العربية ارتفاع متوسط حجم الأسرة بالمسكن الواحد في ضوء سيادة النمط الأسري الممتد، وهو الرأي الذي تعرضنا له في البداية ضمن آراء أخرى. ولكننا نرى أن الاتجاه في المجتمعات العربية هو الأسرة النووية من حيث المسكن وخاصة في الحضر وأن الريف مازال يحتفظ بالنمط الممتد في المسكن وكذلك البدو في النسق الرعوي، هذا بخلاف الوضع في المجتمع المصري الذي تعرضنا له والذي يخضع لظروف أزمة في الاسكان. ولكن تبقى قيمة الانجاب لتسيطر على الأسرة العربية.

(د) التنشئة الاجتماعية

تعتبر التنشئة الاجتماعية الوظيفة الرئيسة التي تحتفظ بها الأسرة بشكل عام في كل المجتمعات، عربية وأجنبية، وإن اختلفت في الدرجة من مجتمع الى آخر وتأثرت بالظروف المعاصرة التي أدت الى تقلص نسبي في أدائها، وذلك بسبب قيام مؤسسات أخرى أصبحت تشارك مشاركة مباشرة في معظم الأحوال في

---

(٣٥) قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٣٦) المرجع نفسه.

الجدول ١٧- التوزيع النسبي لحجم الأسرة بالمسكن

القطر / السنة	البحرين ١٩٨١	اليمن الديمقراطية ١٩٨٨	مصر ١٩٧٦	العراق ١٩٨٠	الأردن ١٩٧٩	الكويت ١٩٨٥	لبنان	عمان	فلسطين (أ) ١٩٨٧	قطر ١٩٨٦	السعودية	سوريا ١٩٨١	الإمارات ١٩٨٠	اليمن ١٩٨٢
حجم الأسرة بالمسكن														
١	٨,٦٦		٦,٠	—	٣,٨٩	٠,٧٠			٣,٠٠			٤٠,٤٣		
٢	١٠,٦٦		١١,٠	٥,٣٠	٧,٩٩	٣,٢٥			٨,٤٠	(ب) ٢٢,٠		٨,٣٨		
٣	١١,٠٦		١٢,١٠	٦,٧٠	٧,٩١	٤,٤٣			٩,٤٠			٨,٥٤		
٤	١٢,٤١		١٤,١٠	٩,٥٠	٩,٢٠	٦,٥٩			١٠,٥٠	(ج) ٢٥,٠٥		١٠,٤٤		
٥	١٠,٥٩		١٤,٤٠	١١,١٠	١٠,٠٢	٨,٢٧			١٠,٥٠			١١,٦١		
٦	٨,٨٨		١٣,٢٠	١١,٣٠	١٠,٤٧	٩,٣٢			١٠,٥٠	(د) ٢١,٧٨		١١,٦١		
٧	٧,٦٩		١٠,٧٠	١١,٢٠	١٠,٧٠	٩,٦٣			(و) ١١,٦٠			١٠,٩٢		
٨+	٣٠,٠٢		١٨,٥٠	٤٤,٩٠	٣٩,٨٢	٥٧,٨٠			٤٦,٨٠	(هـ) ٣١,١٧		٣٤,٠٤		
متوسط حجم الأسرة بالمسكن														
حضر			٤,٩		٦,٦								٦,٨	
ريف			٥,٥		٦,٧								٥,٧	
للمجموع	٦,٦٥		٥,٢	٦,٩	٦,٦	٨,٩				٥,٦		٦,٢	٦,٤	٥,٧

المصدر: قاعدة بيانات شعبة التنمية الاجتماعية والسكان باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(f) تمثل بيانات فلسطين قطاع غزة فقط.
(ب) تشمل بيانات قطر عن فردين/الاسرة المكونة من فرد واحد.
(ج) تشمل بيانات قطر عن ٤ أفراد/الاسرة المكونة من ٣.
(د) تشمل بيانات قطر عن ٦ أفراد/الاسرة المكونة من ٥ أفراد.
(هـ) تشمل بيانات قطر عن ٨ أفراد/الاسرة المكونة من ٧.
(و) تشمل بيانات فلسطين عن ٧ أفراد/الاسرة المكونة من ٧+.

هذه العملية بعد أن كانت قاصرة تماما على الأسرة. أما الاختلاف النوعي لعملية التنشئة من مجتمع الى آخر - العربي والأجنبي - فمرجعه اختلاف الثقافات في هذه المجتمعات. وفي المجتمعات العربية برزت عدة قنوات للتنشئة الاجتماعية صاحبت عملية التغير، فقامت المدارس والمؤسسات التعليمية بكافة أنواعها ومستوياتها واستحدثت قنوات الاتصال المتعددة التي ربطت بين العالم العربي والعالم الأجنبي وفتحت مجالات جديدة للنشء وعرضته لثقافات مختلفة.

وأصبحت عملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال مشاركة أكثر من قناة تتضافر جميعها في ذلك الصدد. وقد صاحب ذلك الاتجاه انحسار السلطة الأبوية بشكل يتعارض مع الثقافة التقليدية، ولكنه وإن كان يمثل أحد مظاهر التحوّل البارزة في العلاقات الأسرية فهو لم يلغ تماما السلطة الأبوية ولكنه أضعفها فلم تعد السلطة الوحيدة المسيطرة على الأبناء. ومع ذلك تبقى الأسرة العربية متصدرة لهذه العناصر وتحتفظ بمكانتها على رأسها. ومما يؤكد ذلك الوضع ما يترتب على عملية التنشئة الاجتماعية من قِبَل الأسرة من أهمية في عملية الضبط الاجتماعي. فرغم أن الدولة قد أوجدت المؤسسات الرسمية التي تتناول هذه المسؤولية بشكل رسمي إلا أن دور الأسرة في الضبط الاجتماعي مازال يحتل أهمية قصوى في حياة الافراد في المجتمعات العربية. وربما يتفق ذلك الوضع مع الجوانب المختلفة التي تتعلق بالأسرة والتي تحيط بالانسان العربي وتشكل إطارا مجتمعيا وثقافيا يحدد له سلوكه ومن ثم يتحرك من خلاله.

(هـ) رعاية المسنين

تنفرد الأسرة العربية بدور كاد يختفي من معظم المجتمعات الأخرى وهو الدور الذي يتعلق برعاية كبار السن وتوفير العناية اللازمة لهم. فالمجتمع العربي يولي اهتماما خاصا للمسنين اعتمادا على قِيَم ثقافية تؤكد تلك المسؤولية وتعاليم دينية تعضد ذلك السلوك وتعززه. وربما يرجع ذلك الوضع في أساسه الى الملكية الجماعية في الاقتصاد التقليدي وسيطرة الكبار عليه. ومع ذلك يبقى هذا الوضع الخاص وهذه المكانة المتميزة حتى مع تضاؤل الاقتصاد التقليدي وقيام أنماط جديدة للانتاج. وإن كانت المرحلة الآنية تشهد بدايات تحوّل عن هذا الدور من قِبَل الأسر العصرية. وتبرز آراء جديدة تتساءل عن مشكلة رعاية المسنين وكيفية التعامل معهم في إطار الأوضاع الحديثة التي يصعب فيها توفير العناية التي يحتاجونها من الأبناء في أسر يعمل فيها الرجل والمرأة على السواء ويجدون مشقة في التوفيق بين أعمالهم ورعاية أسرهم وخاصة مع وجود الأبناء. وهنا نجد بداية

الاتجاه نحو انشاء دور للمسنين والمناداة بضرورة توفير أماكن تكفل لهم الرعاية خارج نطاق الأسرة. ورغم أن هذا الاتجاه مازال في مرحلة أولية ومازال غير منتشر وضيق النطاق إلا انه يمثل اتجاها على أي الاحوال ويعتبر مؤشرا لتحوّل في وظيفة الأسرة في رعاية المسنين.

ويبرز رأي يعتبر أن وضع كبار السن في الاسرة التي يعمل فيها الزوجان لا يمثل مشكلة ولا عبئا عليهما بل هو نعمة تفرضها الضرورة وتؤكدها المنفعة، حيث أن الأم العاملة تحتاج الى معونتهم في العناية بالاطفال، وهو ما أشرنا اليه مسبقا في سياق نمط التنشئة الاجتماعية الذي يستعين بالأجداد، ومن ثم لا بد أن تستفيد الأم من كبار السن وبقائهم معها في نفس المسكن أو على الأقل تبقى حلقة الاتصال بهم قوية. ورغم أن هذا الرأي نفعي في المقام الأول إلا أنه يبقى دورا للمسنين في الأسرة بدلا من أن يتحولوا الى عبء، مع اتجاه الأسر الى التحديث والى تبنّي الاتجاهات الغربية نحو مزيد من الفردية.

وغني عن الذكر أن ما يثير مشكلة المسنين ويزيد من حجمها هو غياب الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للمسنين من قِبَل معظم الدول العربية وقصور التشريعات في هذا الصدد.

كلمة أخيرة

في محاولة للتعرّض للتحوّل في الأسرة العربية، تناولنا أهم السمات التي تشكل ذلك التحوّل في إطار المرحلة الآنية التي يعيشها المجتمع العربي وما يميزه من خصائص، حيث ترتبط الأسرة بالمجتمع ليس فقط كنواة له ولكن كخلية أساسية تتأثر بالتحوّلات البنائية به والتي تتم من خلال عمليات سياسية واجتماعية واقتصادية وأيضا ثقافية. وتكتسب الأسرة العربية وجودها من واقع خصوصيتها في نطاق ثقافة متوارثة تخضع أنساق المجتمع المختلفة لقِيَمِها وتتحرك من خلالها. وهنا يكون التطرّق الى الاسرة العربية في إطار هويتها الخاصة بأبعادها المختلفة. غير أن التباين في أوضاع المجتمعات العربية المختلفة يخلق قدرا من التباين في الأسرة استنادا الى متغيرات خاصة بكل مجتمع منها. ولذا لا بد من إدراك هذه الحقيقة حتى في ظل وجود خصائص عامة.

وإذا كانت الأسرة العربية تمر بعملية تحوّل في سياق تغير المجتمع فإنها مازالت تمثل قيمة بالنسبة للانسان العربي. ومازالت الروابط الأسرية تشكل أهمية

كبرى في حياته. وينعكس ذلك الوضع على جوانب مختلفة من النمط المعيشي العربي بحيث يحتفظ بتلك الخاصية بالمقارنة مع مجتمعات أخرى تستند الى ثقافات مغايرة، حتى مع اتجاه المجتمع العربي نحو التغير وكذا الأسرة العربية نحو عوامل تحوّلية تؤثر على بنيتها. وربما يمكن فهم ذلك الوضع في ضوء التراث الديني الذي يشكل بُعداً في البناء الأسري وفي ديناميكيات العلاقات بين الأفراد في العائلة الواحدة، إذ مازال الدين يمثل عنصرا هاما من عناصر الثقافة الآنية حتى في ظل عمليات التحوّل التي تمر بها.

المراجع العربية

١- ثريا التركي، «تفاوت القِيَم والمفاهيم بين الأجيال في المجتمع العربي السعودي المتغيرة». المستقبل العربي ٩:٩٧ (١٩٨٧/٣) ص. ٧٦-٩٠.

٢- زكريا خضر، «مدخل منهجي لمعالجة مسألة تحرر المرأة العربية». ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

٣- الزهراء أزرويل، «المرأة والتغيير في المغرب الحديث». ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

٤- زهير حطب وعباس مكي، الطاقات النسائية العربية: قراءة تحليلية لأوضاعها الديمقراطية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية. معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٧.

٥- زينب شاهين، «المرأة والتغير الأسري في المجتمع العربي» ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

٦- سعدالدين ابراهيم، «الأسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي». المستقبل العربي ٨:٧٧ (١٩٨٥/٧) ص. ٢-٨٦.

٧- سوسن عثمان عبداللطيف وعلي الدين السيد، «البحث الرئيسي لمؤتمر الأسرة العربية: الواقع والمتطلبات» ١٧-١٩ آذار/مارس ١٩٩٠، القاهرة.

٨- عباس أحمد، «الأسرة المتغيرة في مجتمع الامارات العربية المتحدة». ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

٩- عبدالغني عبود، الأسرة المسلمة والأسرة المعاصرة. دار الفكر العربي: ١٩٧٩.

١٠- فهد ثاقب الثاقب، «التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي. عرض وتقييم لنتائج البحوث». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٤، ١٩٨٦، ص. ٢٠٣-٢٢٩.

١١- كنزة العلوي المراني، «الثابت والمتغير في بنية الأسرة المغربية» (دكتوراه السلك الثالث) كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص. ٣٥٦-٣٦٧.

١٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: احصاءات.

١٣- ليلى داود، «واقع المرأة في الأسرة العربية السورية والعقبات التي تحول دون تقدمها». ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

١٤- محمد برهوم، «ظاهرة الطلاق في الأردن: دراسة اجتماعية ميدانية». دراسات المجلد الثالث عشر. العدد الثاني عشر، ١٩٨٦. ص. ١٨٩-٢٠٤.

١٥- محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، مصر ١٩٧٢.

١٦- مديحة الصفتي، «الأسرة المصرية والمسكن: العلاقة بين الانسان والمكان في سياق التغير الاجتماعي». دراسات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي. إعداد لويس كامل مليكة، المجلد الرابع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٥.

١٧- مروان على القدومي، «مجالات عمل المرأة وموقف الاسلام منها»، ندوة الأسر المتغيرة في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

١٨- مليحة عوني القصير، «عمل المرأة وأثره في العائلة العراقية الحديثة». ندوة الأسرة المتغير في الشرق الأوسط، الأردن، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

المراجع الانكليزية

١- Dajani, Souad. The changing conditions of the Palestinian family during the Intifada. Symposium on the Changing Family in the Middle East, Jordan, December. 1989.

٢- Fernea, Elizabeth Warnock, ed. Women and the family in the Middle East. new voices of change. University of Texas Press, Austin, 1985.

٣- Huzayyin, S.A. and Acsadi G.T, eds. Family and Marriage in Some African and Asiatic Countries. Cairo Demographic Centre, 1976.

٤- Ibrahim, Saad Eddin, The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Wealth. Westview Press, England, 1982.

٥- Prothro, Edwin Terry and Diab, Lutfy Najib, Changing Family Patterns in the Arab East, American University of Beirut 1974.

٦- Rugh, Andrea B. Family in Contemporary Egypt. Syracuse University Press, 1984.

٧- Wahaib, Abdul Amir. Education and Status of Women in the Middle East with Special Reference to Egypt, tunisia, and Iraq. Southern ILLinois University, 1971.